

اللباب  
في شرح الكتاب  
تألف

الشيخ عبد الغنى الغنيمى ، الدمشقى ، الميدانى ، الحنفى  
أحد علماء القرن الثالث عشر

على المختصر المشتهر باسم « الكتاب » الذي صنّفه الإمام أبو الحسين أحمد بن محمد، القدوري، البغدادى، الحنفى، المولود فى عام ٣٣٢ والمتوفى فى عام ٤٢٨ من الهجرة

من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ  
أصحابنا ، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا .  
أبو علي الشافعي

حققه ، وفصله ، وضبطه ، وعلق حواشيه

محمد مجيب الدين عبد الحميد  
عفا الله تعالى عنه

## الجزء الرابع

المكتبة العلمية  
بيروت - لبنان

بَیروت - لَبْنَان

## كتاب الأيمان

الْأَيْمَانُ كُلِّي ثَلَاثَةٌ أَضْرِبُ : يَمِينُ غَمُوسٍ ، وَيَمِينُ مُنْعَقِدَةٍ ، وَيَمِينُ لَفْوٍ  
فَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ هِيَ : الْخَلْفُ كُلِّي أَمْرٍ مَاضٍ ، يَتَعَمَّدُ الْكَذِبَ فِيهِ ؛ فَهَذِهِ  
الْيَمِينُ بِنَاءُ نَمٍّ بِهَا صَاحِبُهَا ، وَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا إِلَّا الْإِسْتِغْفَارَ .

## كتاب الأيمان

( الأيمان ) : جمع يمين ، وهو لغة : القوة ، وشرعا : عبارة عن عقد قوى به  
عزم الخالف على الفعل أو الترك .

وهي ( على ثلاثة أضرب ) : الأول ( يمين غموس ) بالتسكير - صفة ليمين ،  
من الغموس وهو الإدخال في الماء ، سميت به لأنها تدخل صاحبها في الإثم ثم في  
النار ، وفي بعض النسخ « الغموس » بالتعريف على الإضافة إليه ، فيكون من إضافة  
الجنس إلى نوعه ؛ لكن قال في المغرب : إن الإضافة خطأ لغة وسماعا ( و ) الثاني ( يمين  
منعقدة ) سميت به لعقد الخالف على البر بالقصد والنية ( و ) الثالث ( يمين لفو ) سميت  
به لأنها ساقطة لا مؤاخذه فيها إلا في ثلاث : طلاق ، وعتاق ، ونذر . كما في الأشباه  
( فاليمين الغموس ) وتسمى الفاجرة ( هي الخلف على أمر ماضٍ بتعمد الكذب  
فيه ) مثل أن يخلف على شيء قد فعله مافعله أو بالعكس ، مع عله بذات ، وقد يقع على  
الحال ، مثل أن يخلف مالهذا على دين ، وهو كاذب ، فالتعقيد بالماضي اتفاق أو أكثرى  
( فهذه اليمين يأثم بها صاحبها ) لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف كاذبا  
أدخله الله النار » ( ولا كفارة فيها إلا الاستغفار ) مع التوبة ، لأنها ليست بميثقا  
حقيقية ، لأن اليمين عقد مشروع ، وهذه كبيرة ، فلا تكون مشروعة ، وتسميتها  
بميثقا مجاز ، لوجود صورة اليمين ، كما نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الحر ، مماء  
بيعا مجازا كقافي الاختيار وغيره ، وفي المحيط : الغموس يأثم صاحبه به ، ولا يرفعه  
إلا التوبة النصوح والاستغفار ؛ لأنه أعظم من أن ترفعه الكفارة ، اه .

وَالْيَمِينَ الْمُنْعِقِدَةُ: هِيَ الْخَلْفُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَقْبِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ، أَوْ لَا يَفْعَلَهُ،  
فَإِذَا حُثَّ فِي ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ .  
وَالْيَمِينَ اللَّفْوُ: أَنْ يَخْلَفَ عَلَى أَمْرٍ مَاضٍ، وَهُوَ يَقْظُنُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ، وَالْأَمْرُ  
بِخِلَافِهِ، فَهَذِهِ تَرْجُو أَنْ لَا يُؤَاخِذَ اللَّهُ بِهَا صَاحِبَهَا .  
وَالْقَاصِدُ فِي الْيَمِينَ وَالْمَكْرَهُ وَالنَّاسِي سَوَاءٌ .  
وَمَنْ قَعَلَ الْخُلُوفَ عَلَيْهِ مُكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا سَوَاءٌ .

(وَالْيَمِينَ لِلْمُعْتَدَةِ هِيَ الْخَلْفُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَقْبِلِ أَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ لَا يَفْعَلَهُ، فَإِذَا حُثَّ  
فِي ذَلِكَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ) لقوله تعالى: « وَلَكِنْ يُوَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ » :  
(وَالْيَمِينَ اللَّفْوُ: أَنْ يَخْلَفَ عَلَى أَمْرٍ مَاضٍ) مثل أَنْ يَخْلَفَ عَلَى شَيْءٍ أَنَّهُ فَعَلَهُ أَوْ  
لَمْ يَفْعَلْ (وَهُوَ يَقْظُنُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ، وَ) كَانَ (الْأَمْرُ بِخِلَافِهِ) وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْحَالِ مِثْلُ  
أَنْ يَخْلَفَ أَنَّهُ زَيْدٌ وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرُو، فَالْفَارِقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّفْوِ تَعَمُّدُ الْكَذِبِ، قَالَ  
فِي الْإِخْتِيَارِ: وَحَكَى مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ اللَّفْوَ مَا يَجْرَى بَيْنَ النَّاسِ مِنْ قَوْلِهِمْ:  
لَا وَاللَّهِ، وَيَلِي وَاللَّهِ، هـ. (فَهَذِهِ) الْيَمِينَ (تَرْجُو أَنْ لَا يُؤَاخِذَ اللَّهُ بِهَا صَاحِبَهَا)  
وَتَتَلَقَّى عِلْمَ الْمُؤَاخَذَةِ بِالرَّجَاءِ - وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: « لَا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّفَوِّ فِي  
أَيْمَانِكُمْ » - لِلِاخْتِلَافِ فِي تَفْسِيرِهِ أَوْ تَوَاضُعًا .

(وَالْقَاصِدُ فِي الْيَمِينَ وَالْمَكْرَهُ عَلَيْهِ) (وَالنَّاسِي) أَيْ الْخَطِيءُ، كَمَا إِذَا أَرَادَ  
أَنْ يَقُولَ « اسْتَقَى » قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَشْرَبُ (سِوَاهُ) فِي الْحَكْمِ؛ لقوله صلى الله عليه  
وسلم: « ثَلَاثُ جِدْهَنْ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْيَمِينَ » هِدَايَةٌ  
(وَمَنْ قَعَلَ الْخُلُوفَ عَلَيْهِ قَاصِدًا أَوْ مُكْرَهَا) عَلَى فَعْلِهِ (أَوْ نَاسِيًا) لَخَلْفِهِ  
(سِوَاهُ) فِي الْحَكْمِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ حَقِيقِي لَا يَمْدُمُهُ الْإِكْرَاهُ وَالنَّسْيَانُ، وَكَذَا  
الْإِغْمَاءُ وَالْجُنُونُ، فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِالْحَلْثِ كَيْفَ مَا كَانَ؛ لَوْجُودِ الشَّرْطِ حَقِيقَةٍ،  
وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقِ الذَّنْبُ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ بَدَارٌ عَلَى دَلِيلِهِ - وَهُوَ الْحَلْثُ - لِأَهْلِ حَقِيقَةِ  
الذَّنْبِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ .

وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ بِاسْمِهِ مِنْ أَسْمَائِهِ ، كَالزَّخْنِ وَالرَّحِيمِ ، أَوْ بِصِفَةِ  
 سَمَنِ صِفَاتِهِ ، كَمِزَّةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ ، إِلَّا قَوْلَهُ « وَعِزُّ اللَّهِ » فَإِنَّهُ  
 لَا يَسْكُونُ يَمِينًا ، وَإِنْ حَلَفَ بِصِفَةِ مِنْ صِفَاتِ الْقَعْلِ ، كَنَضْبِ اللَّهِ وَسَخَطِهِ  
 لَمْ يَسْكُنْ حَالِفًا .

وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَمْ يَسْكُنْ حَالِفًا ، كَالْيَمِينِ ، وَالْقُرْآنِ ، وَالْكَذْبَةِ .

(واليمين) إنما يكون (بالله تعالى) أي بهذا الاسم المعروف باسم الذات (أو باسم)  
 آخر (من أسمائه) تعالى ؛ سواء تمعورف الحلف به أو لأعلى المذهب، وذلك ( كالزخن  
 والرحيم) والعليم والحليم (أو بصفة من صفات ذاته) تعالى ، وهي التي لا يوصف بضدها  
 إذا تمعورف الحلف بها ، وذلك ( كعزة الله وجلاله وكبريائه ) وما يكونته وجبروته  
 وعظمته وقدرته ، لأن الحلف بها متعارف ، ومعنى اليمين - وهو القوة - حاصل ، لأنه  
 يعتقد تعظيم الله تعالى وصفاته ، فصلح ذكره حاملا وما نأى هداية . (إلا قوله وعلم الله  
 فإنه لا يكون يمينًا ) وإن كان من صفات ذاته تعالى ؛ لأنه غير متعارف ، ولأنه  
 يذكر ويراد به المعلوم ، يقال « اغفر لنا علك فينا » أي معلومك ، هداية . أي : ومعلوم الله  
 تعالى غيره ، فلا يكون يمينًا ، قالوا : إلا أن يريد به الصفة فإنه يكون يمينًا ، لزوال  
 الاحتمال . جوهره ( وإن حلف بصفة من صفات القعل ) وهي التي يوصف بها وبضدها  
 إذا لم يتعارف الحلف بها ( كنضب الله وسخطه ) ورضائه ورحمته ( لم يكن حالفًا )  
 لأن الحلف بها غير متعارف ، ولأن هذه الصفات قد يراد بها أثرها . والحاصل أن  
 الحلف بالصفة سواء كانت صفة ذات أو صفة فعل إن تمعورف الحلف بها فيمين ، وإلا  
 فلا ؛ لأن الإيمان مبني على العرف ( ومن حلف بنير الله ) تعالى ( لم يكن حالفًا )  
 لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان منكم حالفًا فليحلف بالله أو أذر » وذلك  
 ( كالنبي والقرآن والكمية ) قال في الهداية : لأنه غير متعارف ، ثم قال : معناه أن  
 يقول : والنبي ، والقرآن ، أما لو قال « أنا برى منه » يكون يمينًا ؛ لأن التبري منها

وَالْحَلِفُ بِحُرُوفِ الْقَسَمِ ، وَحُرُوفُ الْقَسَمِ : الْوَأُو كَقَوْلِهِ : وَاللَّهِ ، وَاللَّهِ كَقَوْلِهِ : بِاللَّهِ ، وَاللَّه كَقَوْلِهِ : تَاللَّهِ ، وَقَدْ تَضَمَّرُ الْحُرُوفُ فَيَسْكُونُ حَالِفًا ، كَقَوْلِهِ « اللَّهُ لَا أَفْعُلُ كَذًّا » وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا قَالَ « وَحَقُّ اللَّهِ » فَلَيْسَ بِحَالِفٍ

وَإِذَا قَالَ « أَقْسِمُ » أَوْ « أَقْسِمُ بِاللَّهِ » أَوْ « أَحْلِفُ » أَوْ « أَحْلِفُ بِاللَّهِ »

كفر ، اه : قال السكال : ولا يخفى أن الحلف بالقرآن الآن متعارف فيكون يمينًا ، وأما الحلف بكلام الله تعالى فيدور مع العرف . اه

(والحلف) إنما يكون (بجروف القسم ، وحروف القسم) ثلاثة ، وهي : (الواو كقوله والله ، والباء كقوله بالله ، والتاء كقوله تالله) ؛ لأن كل ذلك معهود في الأيمان مذکور في القرآن (وقد تضرع) هذه (الحروف فيكون حالفًا) وذلك (كقوله : الله لا أفعل كذا) لأن حذف حرف الجر من عادة العرب إيجازًا ، ثم قيل : ينصب لانتزاع حرف الخفض ، وقيل : يخفض فتسكون الهمزة دالة على المحذوف ، درر .

(وقال أبو حنيفة : إذا قال) مرید الحلف (وحق الله فليس بحالف) وهو قول محمد ومحمد والروایتين عن أبي يوسف ، وعنه رواية أخرى أنه يكون يمينًا ؛ لأن الحق من صفات الله ، وهو حقيقة ، فصار كأنه قال والله الحق ، والحلف به متعارف ، ولهما أنه يراد به طاعة الله ؛ إذ الطاعات حقوقه ، فيكون حلفًا بغير الله ، هداية . قال الإبيحاني : والصحيح قول أبي حنيفة ، وعليه مشى الأئمة كما هو الرسم ، تصحيح .

(وإذا قال أقسم أو أقسم بالله أو أحلف أو أحلف بالله) أو أعزم ، أو أعزم

أَوْ « أَشْهَد » أَوْ « أَشْهَدُ بِاللَّهِ » فَهُوَ حَالِفٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ « وَعَمِدَ اللَّهُ ، وَمِيثَاقِهِ ، وَطَلَى نَذْرٌ ، أَوْ نَذَرُ اللَّهِ ، وَإِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ أَوْ كَافِرٌ » فَهُوَ يَمِينٌ  
وَإِنْ قَالَ « عَلَى غَضَبِ اللَّهِ ، أَوْ سَخَطِهِ ، أَوْ أَنَا زَانٍ ، أَوْ شَارِبُ خُمُرٍ ، أَوْ آكِلُ رِبَا » فَلَيْسَ بِحَالِفٍ .

بالله ( أو أشهد أو أشهد بالله فهو حالف ) ؛ لأن هذه الألفاظ مستعملة في الحلف ، وهذه الصيغة للحال حقيقة ، ونستعمل للاستقبال بقرينة ؛ فجعل حالفاً في الحال ، هداية ( وكذلك قوله وعهد الله ، وميثاقه ) ؛ لأن العهد يمين ، قال تعالى « وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ » والميثاق عبارة عن العهد ( و ) كذا قوله ( على نذر أو ) على ( نذر الله ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر نذراً ولم يسم فعلية كفارة يمين » ، هداية ( أو إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو كافر فهو يمين ) ، لأنه لما جعل الشرط علماً على الكفر فقد اعتقده واجب الامتناع ، وقد أمكن القول بوجوبه لغيره بجعله يميناً كما نقول في تحريم الخلال ، ولو قال ذلك لشيء قد فعله فهو النمسوس ، ولا يكفر اعتباراً بالمستقبل ، وقيل : يكفر ، لأنه تنجيز معنى ، فصار كما إذا قال : هو يهودي ، والصحيح أنه لا يكفر فيهما إن كان يعلم أنه يمين ، وإن كان عنده أنه يكفر بالخلف يكفر فيهما ، لأنه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل ، هداية . وفي شرح السرخسي : والفتوى على أنه إن اعتقد الكفر به يكفر ، وإلا فلا . وصححه قاضيخان .

( وإن قال ) : إن فعلت كذا ( فعلى غضب الله أو سخطه أو أنا زان أو شارب خمر أو آكل ربا فليس بحالف ) ، لأنه غير متعارف ، فلو تمورف هل يكون يميناً ؟ ظاهر كلامهم : نعم ، وظاهر كلام السكالك : لا ، وتماه في التهر .

وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ : عَقَقُ رَقَبَةً ، يُجْزَى فِيهَا مَا يُجْزَى فِي الظُّهَارِ ، وَإِنْ شَاءَ كَسَا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ كُلِّ وَاحِدٍ تَوْبًا فَمَا زَادَ ، وَأَذْنَاهُ مَا تُجْزَى فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ شَاءَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ ، كَالْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الظُّهَارِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَحَدِ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ ؛ فَإِنْ قَدَّمَ الْكَفَّارَةَ عَلَى الْخِنْفِ لَمْ يُجْزَ .

( وكفارة اليمين : عقق رقبة ، يجزى فيها ما يجزى في ) كفارة (الظهار)  
 أى رقبة مطلقة ، سواء كانت كافرة أو مسلمة صغيرة أو كبيرة ، كالمزنا ( وإن شاء كسا  
 عشرة مساكين كل واحد توباً ) يصلح للأوساط وينتفع به فوق ثلاثة أشهر ( فإذا زاد )  
 عليه ( وأذناه ) ) أى : أدنى ما يسكن في الكفارة ( ما يجزى فيه الصلاة ) قال في  
 الهداية وشرح الزاهدى : المذكور في الكتاب مروي عن محمد ، وعن أبي حنيفة وأبي  
 يوسف أن أذناه ما يستر عامة بدنه ، حتى لا يجوز السراويل ، وهو الصحيح ؛ لأن  
 لابسه يسمى عرياناً في العرف ، لكن ما لا يجزئه عن الكسوة يجزئه عن الإطعام  
 باعتبار القيمة ، اهـ . ( وإن شاء أطعم عشرة مساكين ) كل مسكين نصف صاع  
 من بر أو دقيقه أو صاعاً من شعير أو تمر أو أكلتين مشبعتين ( كالإطعام ) المار ( في  
 كفارة الظهار ) والأصل فيه قوله تعالى : « فكفارته إطعام عشرة مساكين »  
 الآية ، وكلمة « أو » للتخيير ؛ فكان الواجب أحد الأشياء الثلاثة ، هداية ( فإن لم  
 يقدر على أحد الأشياء الثلاثة ) المذكورة ( صام ثلاثة أيام متتابعات ) ، لقوله  
 تعالى : « فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام » وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه  
 « متتابعات » وهى كاخبر المشهور كما في الهداية ، ويشترط استمرار المعجز إلى  
 الفراغ من الصوم ، فلو صام للمسر يومين ثم أيسر لا يجوز ، ويستأنف بالمال ،  
 كما في الثانية .

( وإن قدم الكفارة على الخنث ، لم يجزه ) ذلك ؛ لعدم وجوبها بعد ، لأنها



وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ ، مِثْلُ أَنْ لَا يُصَلِّيَ ، أَوْ لَا يُكَلِّمَ أَبَاهُ ، أَوْ لَا يَقْتُلَنَ فَلَانًا ، فَيَنْتَهِي أَنْ يَحْتَنَ وَيُكْفِرَ عَنْ يَمِينِهِ .

وَإِذَا حَلَفَ الْكَافِرُ ثُمَّ حَنَثَ فِي حَالِ الْكُفْرِ ، أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ .

وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا يَمْلِكُهُ لَمْ يَصِرْ مُحَرَّمًا لِعَمَلِهِ ، وَعَلَيْهِ  
إِنْ اسْتَبَاحَهُ كُفْرًا يَمِينٍ ،

إنما تجب بالحلف ، ثم لا يسترد من المسكين ، لوقوعه صدقة .

( ومن حلف على معصية ) وذلك ( مثل ) حلفه على ( أن لا يصلي ، أو لا يكلم أباه ، أو يقتل فلانا ) اليوم ، مثلا ( فينبغي ) بل يجب عليه ( أن يحث ) نفسه ( ويكفر عن يمينه ) ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم ليكفر عن يمينه » ، ولأن في ذلك نفويت البر إلى جابر ، وهو الكفارة ، ولا جابر للمعصية في ضده ، وإنما قيدنا باليوم لأن وجوب الحث لا يفتأ إلا في اليمين المؤقتة ، أما المطلقة فحث في آخر حياته ، فيوصى بالكفارة بموت الحالف ، ويكفر عن يمينه نهلك المحلوف عليه ، غاية .

( وإذا حلف الكافر ثم حث في حال الكفر أو بعد إسلامه فلا حث عليه ) ؛ لأنه ليس بأهل لليمين ؛ لأنها تمقد لتعظيم الله تعالى ، ومع الكفر لا يكون معظما ، ولا هو أهل للكفارة ؛ لأنها عبادة ، هداية .

( ومن حرم على نفسه شيئا مما يملكه ) وذلك كأن يقول : هذا الطعام على حرام ، أو حرام على أكله ( لم يصير محرما لعينه ، وعليه إن استباحه كفارة يمين ) ؛ لأن اللفظ ينهي عن إثبات الحرمة ، وقد أمكن إعماله بثبوت الحرمة لنفيه بإثبات موجب اليمين ؛ فيصار إليه ، هداية . وكذا لو كان حراما أو نكاحا غيره كقوله

فَإِنْ قَالَ « كُلُّ حَلَالٍ عَلَى حَرَامٍ » فَهُوَ عَلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ غَيْرَ ذَلِكَ .

وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُطْلَقًا فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ ، وَإِنْ عَلَّقَ نَذْرَهُ بِشَرْطٍ فَوُجِدَ الشَّرْطُ فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَفْسِ النَّذْرِ . وَرَوَى أَنْ أَبَا حَنِيفَةَ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ : إِذَا قَالَ « إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَى حَبَّةٍ » أَوْ صَوْمُ سَنَةٍ ، أَوْ صَدَقَةٌ مَأْمُونِيكَ ، أَجْزَاءُ مِنْ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ بَيْنَ ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ .

اغتر أو مال فلان على حرام ، ما لم يرد الإخبار ، خاتية (فإن قال كل حلال) أو حلال الله ، أو حلال للمسلمين (على حرام ؛ فهو على الطعام والشراب ، إلا أن ينوي غير ذلك) قال في الهداية وشرح الزاهدي : وهذا كله جواب ظاهر الرواية ، ومشايخنا قالوا : يقع به الطلاق من غيرنية ؛ لعلمية الاستعمال ، وعليه الفتوى ، اهـ . وفي الليابيح : ولو له أربع نساء يقع على كل واحدة منهن طلاق ، فإن لم يكن له امرأة كانت يميناً وعليه كفارة يمين ، اهـ .

(ومن نذر نذراً مطلقاً) أى غير معلق بشرط ، وهو عبادة مقصودة ، وكان من جنسه واجب (فعليه الوفاء به) أى : بما نذره ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « من نذر وسعى فعليه الوفاء بما سعى » ، هداية ( وإن علق نذره بشرط ) فوجد الشرط المعلق عليه ( فعليه الوفاء بنفس النذر ) الذى سماه لإطلاق الحديث ، ولأن المعلق بالشرط كالملتجئ عنده (وروى أن أبا حنيفة رجع عن ذلك ، وقال) : (إذا قال) للناذر : (إن فعلت كذا فعلى حبة أو صوم سنة أو صدقة مأمونيك) أو نحو ذلك (أجزاء من ذلك كفارة يمين ، وهو قول محمد) ويخرج عن العدة

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا فَدَخَلَ الْكُفَّةَ ، أَوِ الْمَسْجِدَ ، أَوِ الْبَيْتَةَ ، أَوِ الْكَنِيسَةَ لَمْ يَحْنَثَ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَحْنَثَ .  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَا يَبْسُهُ فَتَزَعَهُ فِي الْحَالِ لَمْ يَحْنَثَ ، وَكَذَا إِذَا حَلَفَ لَا يَرَى كَبُ هَذِهِ الدَّابَّةِ وَهُوَ رَأَى كَبَهَا فَتَزَلَّ فِي الْحَالِ

بالوفاء بما سمي أيضاً ، قال في الهداية : وهذا إذا كان شرطاً لا يريد كونه ؛ لأن فيه معنى اليمين ، وهو بظاهره نذر ، فيتخير ويميل إلى أى الجهتين شاء ، بخلاف ما إذا كان شرطاً يريد كونه ، كقوله : إن شفى الله مريضى ؛ لانعدام معنى اليمين فيه ، وهذا التفصيل هو الصحيح ، اه . وفي شرح الزاهدى : وهذا التفصيل أصح .

( ومن حلف لا يدخل بيتاً فدخل الكعبة أو المسجد أو البيعة أو الكنيسة لم يحنث ) ؛ لأن البيت مأعد للبيتوته ، وهذه البقاع ما ينبت لها ، وكذا الدهاليز والظلة التى على الباب إذا لم يصلحاً للبيتوته ، بحر .

( ومن حلف لا يتكلم فقرأ في الصلاة لم يحنث ) اتفاقاً ، وإن قرأ في غير الصلاة حنث ، وعلى هذا التسبيح والتلهيل والتكبير ؛ لأنه في الصلاة ليس بكلام عرفاً ولا شريعاً ، وقيل : في عرفنا لا يحنث مطلقاً ؛ لأنه لا يسى متكلماً ، بل قارئاً ومسبحاً كما في الهداية ، ورجح هذا القول في الفتح للعرف ، وعليه الدرر والملتقى ، وقواه في الشرنبلالية قائلًا : ولا عليك من أكثرية التصحيح له مع مخالفة العرف .

( ومن حلف لا يلبس ثوباً معيناً وهو لا يلبسه فتزعه في الحال ) من غير تراخ ( لم يحنث ) ؛ لوجود البر بحسب التوسع ؛ لأن ما ليس في وسعه مستثنى عرفاً ؛ إذ اليمين تعقد للبر لا للحنث ( وكذلك إذا حلف لا يركب هذه الدابة وهو راكبها فنزل في الحال ) لم يحنث ، أولاً يسكن هذه الدار وهو ساكنها فأخذ في

وَإِنْ لَيْتَ سَاعَةً حِنْثٌ ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يَحْنَثْ  
بِالْقُعُودِ ، حَتَّى يَخْرُجَ ثُمَّ يَدْخُلُ .  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا فَدَخَلَ دَارًا خَرَابًا لَمْ يَحْنَثْ .  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَدَخَلَهَا بَعْدَ مَا انْهَدَسَتْ وَصَارَتْ  
صَعْرَاءَ حِنْثٌ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ هَذَا الْبَيْتَ فَدَخَلَهُ بَعْدَ مَا انْهَدَمَ لَمْ يَحْنَثْ .

النفقة من ساعته ( وإن لبت ) على حاله ( ساعة حنث ) ، لأن هذه الأفعال لمادوام  
يحدث أمثالها ، ولذا يضرب لها المدة ، فيقال : ركبت الدابة يوما ، وليست التوب  
يوما ، وسكنت الدار شهرا ، ولو نوى الابتداء الخالص يصدق به ؛ لأنه محتمل  
كلامه كما في الهداية ، ولو خرج من الدار وبقى متاعه وأهله فيها حنث ، لأنه يمد  
ساكنا بقاء أهله ومتاعه ، واعتبر محمد نقل ما تقوم به السكنى ، وهو أرفق ، وهالیه  
الفتوى كما في الدر عن العيني .

( ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لم يحنث بالقعود ) بل  
( حتى يخرج ثم يدخل ) ، لأن الدخول لا دَوَامَ له ، لأنه انفصال من الخارج  
إلى الداخل

( ومن حلف لا يدخل داراً ) بالنسك ( فدخل دارا خرابا لم يحنث ) في  
يمينه ، لأنه لما لم يعينها كان المعترف في يمينه دارا معتادا دخولها ؛ لأن الأيمان مبنية على  
العادة والعرف ، ولذا ألحاف لا يلبس قيصا فارتدى به لم يحنث ، لأن المقصود اللبس  
المعتاد ( ومن حلف لا يدخل هذه الدار ) بالتعريف ( فدخل بعد ما انهدمت  
وصارت صحرا حنث ) لأنها لما عينها تعلق ذلك ببقاء اسمها ، والاسم فيها باق ،  
ولذا يقال : دار غامرة ( ولو حلف لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما انهدم ) وصار  
صحرا ( لم يحنث ) ، لزوال اسم البيت عنه ، فإنه لا يُبَاكُ فيه ، قيدنا بصيرورته

وَمَنْ حَلَفَ لَا يُسْكِلُكُمْ زَوْجَةً فَلَانَ فَطَلَقَهَا فَلَانَ ثُمَّ كَلَّمَهَا حَيْثَ ، وَلَوْ  
 حَلَفَ لَا يُسْكِلُكُمْ عَبْدُ فَلَانَ ، أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانَ ، فَبَاعَ عَبْدَهُ وَدَارَهُ ثُمَّ  
 كَلَّمَ الْعَبْدَ وَدَخَلَ الدَّارَ لَمْ يَخْشَ ؛ وَإِنْ حَلَفَ لَا يُسْكِلُكُمْ صَاحِبُ هَذَا الطَّيْلَسَانِ  
 فَبَاعَهُ ثُمَّ كَلَّمَهُ حَيْثَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ حَلَفَ لَا يُسْكِلُكُمْ هَذَا الشَّابُّ فَكَلَّمَهُ  
 بَعْدَ مَا صَارَ شَيْخًا حَيْثَ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الْحَمَلِ فَصَارَ كَبِشًا فَأَأْكَلَهُ  
 حَيْثَ ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ

صحراء ؛ لأنه لو سقط السقف وبقي المحيطان بحث لأنه يَبَاتُ فيه كما  
 في الهداية .

( ومن حلف لا يسكلم زوجة فلان ) المعينة ( فطلقها فلان ) بانه ( ثم كلمها )  
 الحالف ( حث ) ، لأن الحر يُصَدِّقُ بالمهرجَان ، فكانت الإضافة للتعريف المحض ،  
 بخلاف غير المعينة حيث لا يبحث ، لمقد اليمين على فعل واقع في محل مضاف إلى فلان  
 ولم يوجد . قيدنا بالبأن لأن الرجعى لا يرفع الزوجية ( وإن حلف لا يسكلم عبد  
 فلان أو لا يدخل دار فلان فباع ) فلان ( عبده وداره ثم كلم ) الحالف ( العبد  
 ودخل الدار لم يثبت ) لأن العبد والدار لا يُقَصَّدَانِ بالمهرجَانِ لدوائهما ، بل للنسبة  
 إلى ملاكهما ، واليمين ينقد على مقصود الحالف إذا احتمله اللفظ ، فصار كأنه قال :  
 مادام فلان ، ( وإن حلف لا يسكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه  
 حث ) ؛ لأن هذه الإضافة لا تمحى إلا للتعريف ؛ لأن الإنسان لا يمدى لمعنى في  
 الطيلسان ؛ فصار كما إذا أشار إليه ( وكذلك إن حلف لا يسكلم هذا الشاب  
 فسكلمه بعد ما صار شيخاً ، أو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل ) بمهمات - ولد  
 الضأن في السنة الأولى ( فصار ) الحمل ( كبشاً فأكله حث ) ، لأن المنع كان ليعينهما  
 لا لاتصافهما بهذا الوصف ، لأنه ليس بداع لليمين ( وإن حلف لا يأكل من هذه

الدخلة فهو على تمرها ، وإن حلف لا يأكل من هذا البسر فصار رطباً  
 فأكله لم يحنث ، وإن حلف لا يأكل بشرًا فأكل رطباً لم يحنث .  
 ومن حلف لا يأكل رطباً فأكل بشرًا مذنباً حنث عند أبي حنيفة .  
 ومن حلف لا يأكل لحماً فأكل السمك لم يحنث .

الدخلة فهو على تمرها) ، لأنه أضاف اليمين إلى ما لا يؤكل فينصرف إلى ما يخرج منه  
 لأنه سبب له فيصالح مجازاً عنه ، اسكن الشرط أن لا يتغير بصفة جديدة ، حتى لا يحنث  
 بالقيظ والخل واللبس المطبوخ ، هداية ( وإن حلف لا يأكل من هذا البسر )  
 بضم اللوحدة وسكون المهملة - تمر النخل قبل أن يصير رطباً (فصار رطباً) أو من هذا  
 الرطب فصارت تمرًا ( فأكله لم يحنث ) ، لأن هذه الأوصاف داعية إلى اليمين فيقتيد اليمين  
 بها ( و ) كذا ( إن حلف لا يأكل بسرًا ) بالتنكير ( فأكل رطباً لم يحنث ) ،  
 لأنه ليس ببسر ( ومن حلف لا يأكل رطباً ) أو بسرًا ، أو لا يأكل رطباً ولا بسرًا  
 ( فأكل بسرًا مذنباً ) أو رطباً مذنباً ( حنث عند أبي حنيفة ) ، لأن البسر المذنب  
 ما يكون في ذنبه قليل رطب ، والرطب المذنب على عكسه ، فيكون آكله آكل  
 البسر والرطب ، وكل واحد مقصود في الأكل . قال جمال الإسلام : وهو  
 قول محمد ، وقال أبو يوسف : لا يحنث ، والصحيح قولهما ، واعتمده الأئمة  
 المحبوبي والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

( ومن حلف لا يأكل لحماً فأكل السمك لم يحنث ) لأن إطلاق اسم اللحم  
 لا يقتضيه في العرف والمادة ، ولا يرد تسميته لحماً في القرآن ، لأن الإيمان مبنية على العرف  
 والمادة ، لا على ألقاظ القرآن ، ولذا لو حلف لا يجرب بيتاً فغرب بيت العنكبوت

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ دِجْلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا يَأْنَاهُ لَمْ يَحْنَثَ حَتَّى يَكْرَعَ مِنْهَا كَرْعًا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ مِنْ مَاءِ دِجْلَةٍ فَشَرِبَ مِنْهَا يَأْنَاهُ حَنْثٌ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْخِنْطَةِ فَأَكَلَ كُلَّ مِنْ خُبْزِهَا لَمْ يَحْنَثْ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّقِيقِ فَأَكَلَ كُلَّ مِنْ خُبْزِهِ

لا يحنث ، وإن سعى في القرآن يتقاً ، كما في الجوهره ، قال الاسيجابي : والقياس أن يحنث وهو رواية عن أبي يوسف ، والصحيح ظاهر الرواية ، وهو المتمد عند الأئمة المحبوبي والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

( ومن حلف لا يشرب من ) شيء يسكن فيه الكرع نحو ( دجلة فشرب منها إناؤه لم يحنث ) ، لعدم وجود حقيقة الخلوف عليه ، فلا يحنث ( حتى يكرع منها كرعاً ) وذلك ( في قول أبي حنيفة ) ، لأن الحقيقة مستعملة ، ولهذا يحنث بالكرع إجماعاً ، فنمت المصير إلى الجواز ، وإن كان متعارفاً ، قال العلامة بهاء الدين في شرحه : وقال أبو يوسف ومحمد : يحنث ، والصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه الأئمة ، تصحيح . قيدنا بما يسكن فيه الكرع لأن مالا يسكن فيه ذلك كالبر يحنث مطلقاً ، بل لو تكلف الكرع لا يحنث في الأصح لطبر الحقيقة وتعين الجواز ( ومن حلف لا يشرب من ماء دجلة فشرب منها يأناء حنث ) لأن يمينه انعقد على الماء المنسوب إليه ، وبعد الاعتراف بقي منسوباً إليه .

( ومن حلف لا يأكل من هذه الخنطة فأكل كل من خبزها لم يحنث ) عند أبي حنيفة ، لأن له حقيقة مستعملة فإنها تنقل وتقل وتؤكل قضمًا ، والحقيقة راجعة على الجواز للتماريف على ما هو الأصل عنده ، قال العلامة بهاء الدين في شرحه : وقال أبو يوسف ومحمد : يحنث ، والصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه الأئمة المحبوبي والنسفي وغيرهما ، ولو قضمها حنث عندهما في الصحيح ، قاله قاضيخان ، تصحيح . ( ولو حلف لا يأكل من هذا الدقيق فأكل كل من خبزه ) ونحوه مما يتخذ منه كعصيدة ولبوى

حَنِثَ، وَلَوْ اسْتَفْتَهُ كَمَا هُوَ لَمْ يَحْثَ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَانًا فَسَكَتَهُ  
وَهُوَ يَحِثُّ يَسْمَعُ إِلَّا أَنَّهُ نَأِثُمُ حَنْثَ، وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُهُ إِلَّا يَأْذَنُهُ فَأَذِنَ  
لَهُ وَلَمْ يَنْعَلَمْ بِالْإِذْنِ حَتَّى كَلَّمَهُ حَنِثَ  
وَإِذَا اسْتَحْلَفَ الْوَالِي رَجُلًا لِيُعَلِّمَهُ بِكُلِّ دَاعِرٍ دَخَلَ الْجَلَّةَ، فَهَذَا عَلَى  
حَالِ وَلَا يَتَنَبَّهُ خَاصَّةً.  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَزِيْرُ كَبُّ دَابَّةٍ فَلَانٍ فَرَكِبَ دَابَّةً عَبْدُوهُ

(حنث) ؛ لأن عينه غير مأكول ؛ لعدم جريان العادة باستعماله كذلك ؛ فينصرف إلى  
ما يتخذ منه (ولو استفتى كاهن لم يحث) قال قاضيخان وصاحب الهداية والزهدي :  
هو الصحيح ؛ لتعين الجواز مراداً ، تصحيح .

(وإن حلف لا يكلم فلاناً فسكته وهو بحيث يسمع) كلامه (إلا أنه نأثم  
حنث) ؛ لأنه قد كلف ووصل إلى سماعه ، لكنه لم يفهم لنومه ، فصاركاً إذا ناداه  
من بعيد وهو بحيث يسمع لكنه لم يفهم انتفاظه ، وفي بعض روايات البسوط شرط أن  
يوقظه ، وعليه مشايخنا ، لأنه إذا لم ينتبه كان إذا ناداه من بعيد وهو بحيث  
لا يسمع صوته ، هداية ، ومثله في المجتبى (وإن حلف لا يكلمه إلا بإذنه فأذن له)  
الحلوف عليه بكلامه (و) لكن (لم يعلم) الخالف (بالإذن حتى كلفه حنث) ،  
لأن الإذن مشتق من الأذان الذي هو الإعلام أو من الوقوع في الأذن ، وكل ذلك  
لا يتحقق إلا بالسمع ، وقال أبو يوسف : لا يحث ، لأن الإذن هو الإطلاقي ، وإنه  
يتم بالإذن كالرضا ، قلنا : الرضا من أعمال القلب ، ولا كذلك الإذن على مامر ، هداية .  
(وإذا استحلّف الوالي رجلاً ليعلمه بكل داعر) أى مقصد (دخل البلد  
فهذا) الحلف مقصور (على حال ولايته خاصة) ، لأن مقصود الوالي دفع شر  
الداعر بزجره ، وهذا إنما يكون حال ولايته ، فإذا مات أو عزل زالت اليمين ، ولم  
تعد بموده ، كما في الجوهرة .

(ومن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده) المأذون له سواء .



لَمْ يَحْنَثْ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلَ هَذِهِ الدَّارَ قَوَّفَ عَلَى سَطْحِهَا ، أَوْ دَخَلَ  
دِهْلِيزَهَا حَيْثَ ، وَإِنْ وَقَفَ فِي طَاقِ الْبَابِ بَحِثُ إِذَا أَغْلَقَ الْبَابُ  
كَانَ خَارِجًا لَمْ يَحْنَثْ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلَ الشَّوَاءَ ، فَمَوْ عَلَى اللَّحْمِ دُونَ الْبَاهُتْجَانِ وَالْجَزْرِ  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلَ الطَّيِّخَ فَمَوْ عَلَى مَا يُطْبَخُ مِنَ اللَّحْمِ .

كان مديونا أولا ( لم يحنث ) عند أبي حنيفة ، إلا أنه إذا كان عليه دين مستغرق  
لا يحنث وإن نوى ؛ لأنه لا ملك للمولى فيه عنده ، وإن كان الدين غير مستغرق  
أو لم يكن عليه دين لا يحنث ما لم ينوه ؛ لأن الملك فيه للمولى ، لكنه يضاف إلى  
المعبد عرفا وشرعا ، وقال أبو يوسف في الوجوه كلها : يحنث إذا نواه ، لاختلال  
الإضافة ، وقال محمد : يحنث وإن لم ينو ، لا اعتبار حقيقة الملك ، إذ الدين لا يمنع  
وقوعه للسيد عندهما كما في المداية ، قال في التصحيح : وعلى قول أبي حنيفة مشى  
الأئمة المصنفون . اهـ

( ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف على سطحها أو دخل دهليزها  
حنث ) ، لأن السطح من الدار ، ألا ترى أن المتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج إلى  
سطح المسجد ، وقيل : في عرفنا لا يحنث ، هداية ، ووفق الكمال بحمل الحنث على  
سطح له سائر وعنده على مقابله ، وفي البحر : والظاهر عدم الحنث في الكل ، لأنه  
لا يسمى داخلا عرفا ، ( وإن وقف في طاق الباب ) وكان ( بحيث إذا أغلق الباب كان  
خارجا ) عنه ( لم يحنث ) ، لأن الباب لإحراز الدار وما فيها ، فلم يكن الخارج من الدار .  
( ومن حلف لا يأكل الشواء فهو ) أى حلفه ( على اللحم ) للشوى ( دون )  
غيره مما يشوى ، مثل ( الباهتجان والجزر ) ونحوه ، لأنه المراد عند الإطلاق ، إلا أن  
ينوى مطلقا ما يشوى ، لسكان الحقيقة ( ومن حلف لا يأكل الطبخ فهو على  
ما يطبخ من اللحم ) استحسانا اعتبارا للعرف ، وهذا لأن التعميم معتذر فيصرف إلى  
( ٢ - الباب ٤ )

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلَ الرُّءُوسَ ، فَيَمِينُهُ عَلَى مَا يَكْتَسِبُ فِي التَّنَافُسِ ،  
وَيُبَاعِثُ فِي الْمَصْرِ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ الْخُبْزَ فَيَمِينُهُ عَلَى مَا يَتَعَادُ أَهْلُ الْبَلَدِ أَكْلَهُ خُبْزًا ،  
فَإِنْ أَكَلَ خُبْزَ الْقَطَائِفِ أَوْ خُبْزَ الْأَرْزِ بِالْعِرَاقِ لَمْ يَحْثُ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُؤَاجِرُ فَوَكَّلَ بِذَلِكَ لَمْ يَحْثُ .

خاص هو متعارف وهو اللحم المطبوخ بالماء ، إلا إذا نرى غير ذلك ؛ لأن فيه تشديداً  
على نفسه كما في الهداية ( ومن حلف لا يأكل الرؤوس فيمينه ) ، مقصورة ( على  
ما يكسب ) أى يدخل ( في التنافير ويباع في ) ذلك ( للمصر ) أى مصر الخالف ؛  
لأنه لا يمكن حمله على العموم ؛ إذ الإنسان لا يقصد بيمينه رؤوس الجراد والعصافير  
ونحو ذلك ؛ فكان المراد منه المتعارف ، قال في الهداية : وفي الجامع الصغير : لو حلف  
لا يأكل رأساً فهو على رأس البقر والغنم عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد : على الغنم  
خاصة ، وهذا اختلاف عصر وزمان ، كان العرف في زمنه فيهما ، وفي زمنه في الغنم  
خاصة ، وفي زماننا بقي على حسب العادة كما هو المذكور في المختصر ، اهـ ( ومن حلف  
لا يأكل الخبز فيمينه ) مقصورة ( على ما يعتاد أهل ) ذلك ( البلد ) أى بلد  
الخالف ( أكله خبزاً ) ، لما مر من أن العرف هو المعتاد ( فإن أكل خبز القطائف  
أو خبز الأرز بالعراق لم يحث ) ، لأن القطائف لا يسمى خبزاً معالفاً ؛ إلا إذا  
نواه ؛ لأنه يحتمله ، وخبز الأرز غير معتاد عند أهل العراق ، حتى لو كان في بلدة  
طعامهم ذلك يحث .

( ومن حلف لا يبيع ولا يشتري أو لا يؤاجر فوكل ) الخالف غيره  
( بذلك ) للعمل ( لم يحث ) ؛ لأن حقوق هذه العقود ترجع إلى العاقد ، فلم يوجد

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ ، أَوْ لَا يُطَلِّقُ ، أَوْ لَا يُعْتِقُ ، فَوَكَلَّ بِذَلِكَ حَنْثَ .  
وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ ،  
لَمْ يَحْنَثْ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى سُرِيرٍ ، فَجَلَسَ عَلَى سُرِيرٍ فَوْقَهُ بَسَاطٌ حَنْثٌ ،  
وَإِنْ جَمَلَ فَوْقَهُ سُرِيرًا آخَرَ فَجَلَسَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْنَثْ .

ما هو الشرط ، وهو العقد من الأمر الثابت له حكم العقد ؛ إلا أن ينوى ذلك ؛ لأن فيه تشديداً . لي نفسه ، أو يكون الحالف ذا سلطان لا يتولى العقد بنفسه ؛ لأنه يمنع نفسه عما يمتاده ، حتى لو كان الوكيل هو الحالف يحنث كما في الهداية (ومن حلف لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعق فوكل) غيره (بذلك) الفعل (حنث) ؛ لأن الوكيل في هذه العقود سفير ومعبّر ، ولهذا لا يضيفه إلى نفسه ، بل إلى الأمر ، وحقوق العقد ترجع إلى الأمر لا إليه ، هداية .

(ومن حلف لا يجلس على الأرض فجلس على بساط أو حصير لم يحنث) لأنه لا يسمى جالساً على الأرض ، بخلاف ما إذا حال بينه وبينها لباسه لأنه تبع له ، فلم يعتبر حاللاً (ومن حلف لا يجلس على سرير) معين (فجلس على سرير) أى على السرير المحلوف عليه وكان (فوقه بساط) أو حصير (حنث) لأنه يعدّ عرفاً جالساً عليه (وإن جعل فوقه سريراً آخر فجلس عليه لم يحنث) ؛ لأنه لم يجلس على السرير المحلوف عليه ، وإنما جلس على غيره ، فإذا الجلس حينئذ ينسب إلى الثاني ، ولذا قيدنا بالمعين ، إذ لو كان يمينه على غير معين يحنث ، لوجود الجلوس على سرير

وَإِنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ فَنَامَ عَلَيْهِ وَقَوْفَهُ قِرَامٌ حَيْثَ وَإِنْ جَمَلَ  
قَوْفَهُ فِرَاشًا آخَرَ لَمْ يَحْثُ .

وَمَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ ، وَقَالَ « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » مَتَّصِلًا بِيَمِينِهِ ، فَلَا حَيْثَ  
عَلَيْهِ ، وَإِنْ حَلَفَ لِأَيِّتِنَهُ إِنْ اسْتَطَاعَ فَهَذَا عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصَّحَّةِ دُونَ الْقُدْرَةِ .  
وَإِنْ حَلَفَ لَا يَكْلُمُ فَلَنَا حِينًا أَوْ زَمَانًا ، أَوْ الْحَيْنَ أَوْ الزَّمَانَ فَهُوَ عَلَى  
سِتَّةِ أَشْهُرٍ ،

( وإن حلف لا ينام على فراش ) معين كما تقدم ( فنام عليه وفوقه قرام )  
أى ستر ( حث ) لأنه تبع للفراش ؛ فيعدُّ نائماً عليه ( وإن جمل فوقه فراشاً آخر  
لم يحث ) ، لأن مثل الشيء لا يكون تبعاً له فقطعت النسبة عن الأول .

( ومن حلف بيمين وقال : إن شاء الله ) أو إلا أن يشاء الله (متصلاً بيمينه)  
سواء كان مقدماً أو مؤخراً ( فلا حث عليه ) ولا بدُّ من الاتصال ؛ لأنه بعد الفراغ  
رجوع ، ولا رجوع في اليمين ( وإن حلف ليأتينيه ) غداً مثلاً ( إن استطاع فهذا )  
الحلف ( على استطاعة الصحة ) وهى سلامة الآلات والأسباب مع عدم المانع ؛ لأنه  
المتعارف ، والأيمان مبنية على العرف ( دون القدرة ) الحقيقية المقارنة للفعل ، لأنه  
غير متعارف ، قال فى الهداية : وهذا لأن حقيقة الاستطاعة فيما يقارن الفعل ، ويطلق  
الاسم على سلامة الآلات وصحة الأسباب فى المتعارف ، فمعد الإطلاق ينصرف إليه ،  
ويصح نية الأول ديانة ؛ لأنه حقيقة كلامه ، ثم قبل : يصح قضاء ، لما بينا ، وقيل :  
لا يصح ، لأنه خلاف الظاهر ، اه ، قال فى الفتوح : وهو الأوجه .

( وإن حلف لا يكلم فلاناً حيناً أو زماناً ) منكر ( أو الحين أو الزمان )  
معرفاً ( فهو على ستة أشهر ) من حين حلقه ؛ لأنه الوسط فينصرف عند الإطلاق .

وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ .

وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ أَيَّامًا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ  
الْأَيَّامَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : عَلَى  
أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ ، وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الشَّهْرَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَشْهُرٍ عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا ،

إليه ، وإن نوى غيره من أحد معانيه فهو على ما نواه ؛ لأنه حقيقة كلامه ( وكذلك  
الدَّهْرُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ) قَالَ الْإِسْبِيجِيُّ فِي شَرْحِهِ : وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا أُدْرِي  
مَا الدَّهْرُ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فَهُوَ عَلَى مَا نَوَى ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : الدَّهْرُ بِالْأَيَّامِ  
وَاللَّامِ هُوَ الْأَبَدُ عِنْدَهُمْ ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْمَكْرُ ، وَمِثْلُهُ فِي الْمَدَايِدِ وَشَرْحُ الزَّاهِدِيِّ بِيَزَادَةَ :  
وَهُوَ الصَّحِيحُ ، ثُمَّ قَالَ الْإِسْبِيجِيُّ : الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْتُلُ عَنْ أَهْلِ  
الْفَنَةِ فِيهِ تَقْدِيرٌ مَعْلُومٌ ، فَلَمْ يَمْزِإْ بَاتِهِ ، بَلْ يَرْجِعُ إِلَى نِيَّةِ الْخَالِفِ ، اهـ . وَاخْتَارَهُ الْأُئِمَّةُ  
الْحَبِيبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ ، تَصْحِيحُ (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ أَيَّامًا فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ  
أَيَّامٍ) ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ ذِكْرَ مُفَكَّرٍ أَقْلٍ الْجَمْعُ ، وَهُوَ الثَّلَاثُ (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ  
الْأَيَّامَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ) لِأَنَّهُ جَمَعَ ذِكْرَ مَعْرُفٍ فَيَنْصَرِفُ إِلَى أَقْصَى  
مَا يَذْكُرُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ ، وَذَلِكَ عَشْرَةٌ . هَدَايَةٌ ( وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : عَلَى أَيَّامِ  
الْأُسْبُوعِ ) ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لِلْمَعْدُودِ ، وَهُوَ الْأُسْبُوعُ لِأَنَّهُ يَدُورُ عَلَيْهَا (وَلَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ  
الشَّهْرَ فَهُوَ عَلَى عَشْرَةِ أَشْهُرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ : عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا) ؛  
لَمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْجَمْعَ الْمَعْرُوفَ عِنْدَهُ يَنْصَرِفُ إِلَى أَقْصَى مَا ذَكَرَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ وَهُوَ الْعَشْرَةُ ،  
وَعِنْدَهَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْمَعْدُودِ هُوَ أَشْهُرُ الْعَامِ الْإِثْنَا عَشَرَ ، لِأَنَّهُ يَدُورُ عَلَيْهَا ، قَالَ جَمَاعَةُ  
الْإِسْلَامِ : الصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاعْتَمَدَهُ الْأُئِمَّةُ الْمَذْكُورُونَ قَبْلَهُ ، تَصْحِيحُ

وَإِذَا حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا تَرَكَهَ أَبَدًا ، وَإِنْ حَلَفَ لَيَفْعَلَ كَذَا أَفْعَلَهُ  
 مَرَّةً وَاحِدَةً بَرٍّ فِي يَمِينِهِ .  
 وَمَنْ حَلَفَ لَا تَخْرُجُ امْرَأَتُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَأُذِنَ لَهَا مَرَّةً فَخَرَجَتْ  
 ثُمَّ خَرَجَتْ مَرَّةً أُخْرَى بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَيْثُ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنٍ فِي كُلِّ خُرُوجٍ ،  
 وَإِنْ قَالَ « إِلَّا أَنْ أَدْنَ لَكَ » فَأُذِنَ لَهَا مَرَّةً ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ  
 لَمْ يَحْتَسِبْ .  
 وَإِذَا حَلَفَ لَا يَتَقَدَّيْ قَالَتَدَاهِ الْأَكْلُ

( وإذا حلف لا يفعل كذا تركه أبداً ) ؛ لأن يمينه وقعت على النفي ، والنفي لا يختص بزمان دون زمان ، فعمل على التأييد ( وإن حلف ليفعل كذا ففعله مرة واحدة برى يمينه ) ؛ لأن المقصود بإيجاد الفعل ، وقد أوجده ، ولا يبحث إلا بوقوع اليأس منه ، وذلك بموته أو بقوت محل الفعل .  
 ( ومن حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه ) أو بأمره أو بعلمه ( فأذن لها ) أو أمرها ( مرة فخرجت ) ورجعت ( ثم خرجت مرة أخرى بغير إذنه ) أو أمره أو علمه ( حنث ) في حلقه ( ولا بد ) لعدم الحنث ( من إذن ) أو أمر أو علم ( في كل خروج ) .  
 لأن المستثنى خروج مخصوص بالإذن ، وما وراءه داخل في الخطر العام ، ولونوى الإذن مرة يصدق ديانته لاقضاء ؛ لأنه محتمل كلامه ، لكنه خلاف الظاهر ، هذابة ولو قال « كما خرجت فقد أذنت لك » سقط إذنه كما في الجوهرة ( وإن قال إلا أن ) أوحى ( أذن لك ) أو أمرك ( فأذن لها ) أو أمرها ( مرة واحدة ثم خرجت بعدها بغير إذنه ) ، أو أمره ( لم يبحث ) في حلقه ؛ لأن ذلك للتوقيت ، فإذا أذن مرة فقد انتهى الوقت وانتهى الحلف بانتهائه ( وإذا حلف لا يتقدى قالتداه ) هو ( الأكل ) الذي يقصده الشيع

مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الظُّهْرِ ، وَالْعِشَاءِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ ،  
وَالسَّحُورِ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ .

وَإِنْ حَلَفَ لِقَضَائِنِ دِينِهِ إِلَى قَرِيبٍ فَهُوَ مَا دُونَ الشَّهْرِ ، وَإِنْ قَالَ  
« إِلَى بَعِيدٍ » فَهُوَ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهْرِ .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكَ فِيهَا أَهْلَهُ  
وَمَتَاعَهُ حَتَّى .

عادة، و يعتبر عادةً كلَّ بلد في حقهم، حتى لو شبع بشرب اللبن بحث البدوي لا الحضري،  
زيلي ( من طلوع الفجر إلى الظهر ) وفي البحر عن الخلاصة « طلوع الشمس »  
قال : وينبغي اعتناؤه للعرف ، زاد في النهر : وأهل مصر يسمونه فطوراً إلى ارتفاع  
الضحي الأ كبر، فيدخل وقت الغداء ، فيعمل بعرفهم ، قلت : وكذا أهل دمشق  
الشام . در ( والعشاء من صلاة الظهر إلى نصف الليل ) وفي البحر عن الإسيبيجاني :  
وفي عرفنا وقت العشاء بعد صلاة العصر ، قلت : وهو عرف مصر والشام ، در  
( والسحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر ) لأنه مأخوذ من السَّحَر ، ويطلق  
على ما يقرب منه ، وهو نصف الليل .

( وإن حلف ليقضين دينه إلى قريب فهو ما دون الشهر ) ؛ لأن ما دونه  
يعد قريباً عرفاً ( وإن قال إلى بعيد فهو أكثر من الشهر ) وكذا الشهر ؛ لأن  
الشهر وما زاد عليه يعدُّ بعيداً ، ولهذا يقال عند بعد العهد : ما لقيتك منذ شهر ،  
كما في الهداية .

( ومن حلف لا يسكن هذه الدار ) أو البيت ، أو المحلة ( فخرج منها  
بنفسه وترك فيها أهله ومَتَاعَهُ حَتَّى ) ؛ لأنه يعد ساكناً ببقاء أهله ومَتَاعِهِ فيها

وَمَنْ حَلَفَ لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءَ أَوْ لِيَقْلِبَنَ هَذَا الْحَجَرَ ذَهَبًا انْعَمَدَتْ يَمِينُهُ  
وَحَنَتْ عَقَبِيهَا .  
وَمَنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَنَّ فَلَانًا ذِيْنَهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ ثُمَّ وَجَدَ فَلَانٌ بَعْضَهُ  
زُيُوفًا ، أَوْ لَبَهْرَجَةً ، أَوْ مُسْتَحَقَّةً - لَمْ يَحْنُثْ ،

عرفا ، فإن السوقي عامة نهاره في السوق ، ويقول : أسكن سكة كذا ، ثم قال  
أبو حنيفة : لا بد من نقل كل المتاع ، حتى لو بقي وتد حنث ، لأن السكني ثبتت  
بالكل فتبقى ما بقي شيء منه ، وقال أبو يوسف : يعتبر نقل الأكثر ، لأن نقل  
الكل قد يتمذر ، وقال محمد : يعتبر نقل ما تقوم به السكني ؛ لأن ما وراء ذلك  
ليس من السكني ، قالوا : هذا أحسن وأرفق بالناس ، كذا في الهداية . وفي الدر  
عن العيني : وعليه الفتوى .

( ومن حلف ليصعدن السماء ، أو ليقلبن هذا الحجر ذهبا ، انعمد  
يمينه ) ؛ لإمكان البر حقيقة بإقدار الله تعالى ، فيتعدي يمينه ( وحنث عقبيها ) للعجز  
عادة ، بخلاف ما إذا حلف : ليشربن ماء هذا الكوز ولا ماء فيه حيث لا يحنث  
لأن شرب مائه ولا ماء فيه لا يتصور ، والأصل في ذلك : أن إسكان للبر في  
الستقبل شرط انعقاد اليمين ؛ إذ لا بد من تصور الأصل لتنمقد في حق الحلف ،  
وهو الكفارة .

( ومن حلف ليقضين فلانا ذينه اليوم ) مثلا ( فقضاء ) إياه ( ثم  
وجد فلان بفضه ) أو كله ( زيوفاً ) وهي ما يقبله التجار ويرده بيت المال  
( أو لبهرجة ) وهي ما يرد كل منهما ( أو مستحقاً ) للغير ( لم يحنث ) الخائف ،



وإن وجدته رصاصاً أو ستوقه حنث .  
 ومن حلف لا يقبض دينه درهماً دون درهم فقبض بقبضه ، لم يحنث  
 حتى يقبض جميعه متفرقاً ، وإن قبض دينه في وزنتين لم يتشاغل بينهما  
 إلا بعمل الوزن لم يحنث ، وليس ذلك بتفريق .

لوجود الشرط ، لأن الزبوف والنهرجة من الدراهم ، غير أنها ممية ، والعيب  
 لا يعدم الجنس ، ولذا لو تجوز بها صار مستوفياً ، وقبض المستحقة صحيح فلا يرتفع  
 برده البر للتحقق كما في الهداية .

( وإن وجدها رصاصاً أو ستوقه ) بالفتح - أراداً من النهرجة .  
 وعن الكرخي : الستوقه عندهم ما كان الصقر أو النحاس هو الغالب الأكثر  
 به ، مغرب . وقيل : ما كان داخله نحاس وخارجه فضة ( حنث ) في يمينه ؛  
 لأنهما ليسا من جنس الدراهم ، حتى لا يجوز التجوز بهما في الصرف والسلام ،  
 هداية .

( ومن حلف لا يقبض دينه درهماً دون درهم ) أى ، متفرقاً ( قبض  
 بقبضه لم يحنث ) بمجرد قبض البعض ، بل ( حتى يقبض جميعه متفرقاً ) ،  
 لأن الشرط قبض الكل ، لكنه بوصف الفرق ، لأنه أضاف القبض إلى دين  
 معروف مضاف إليه فينصرف إلى كله ، فلا يحنث إلا به ، هداية .

( وإن قبض دينه في وزنتين ) أو أكثر ، و ( لم يتشاغل بينهما إلا بعمل  
 الوزن لم يحنث ، وليس ذلك بتفريق ) ؛ لأنه قد يتعذر قبض الكل دفعة  
 واحدة عادة ، فيصير هذا القدر مستثنى عنه ، هداية .

وَمَنْ حَلَفَ لِثَائِنِ الْبَصَرَةِ فَلَمْ يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ ، حِنْثٌ فِي آخِرِ جُزْءِهِ  
مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ .

### كتاب الدعوى

الْمُدْعَى : مَنْ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ إِذَا تَرَكَهَا .  
وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ : مَنْ يُجْبَرُ عَلَى الْخُصُومَةِ .

( ومن حلف لثائين البصرة ) مثلا ( فلم يأتها حتى مات حنث في آخر  
جزء من أجزاء حياته ) ؛ لأن يمينه انقضت مطلقة غير مؤقتة ، فبقى ما دام البر  
موجودا ، فإذا مات وقع اليأس ، فيضاف الحنث إلى آخر جزء من أجزاء حياته ،  
قال في الينابيع : حتى إذا حلف بطلاق امرأته فلا ميراث لها إذا لم يكن دخل بها ،  
ولعدة عليها ، وإن كان دخل بها فلها الميراث وعليها العدة أبعد الأجلين بمنزلة  
الفار ، ولو ماتت هي لم تطلق ؛ لأن شرط البر يتعذر بموتها ، جوهرية .

### كتاب الدعوى

كفتوى ، وألها للتأنيث فلا تنون ، وجمعها دعاوى كفتاوى ، كما في الدرر .  
وجزم في المصباح بكسرها على الأصل ، وبقسمها فيها بحافظة على ألف التأنيث .  
وهي لغة : قول يقصد به الإنسان إيجاب حق على غيره . وشرعا : إخبار  
بحق له على غيره عند الحاكم .

ولما كانت مسائل الدعوى متوقفة على معرفة المدعى والمدعى عليه ، ومعرفة  
الفرق بينهما من أهم ما يتقن عليه - بدأ المصنف بتعريفهما ، فقال : ( المدعى :  
من لا يجبر على الخصومة إذا تركها ) ؛ لأنه طالب ( والمدعى عليه : من يجبر  
على الخصومة ) ؛ لأنه مطلوب .

وَلَا تُقْبَلُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذْكُرَ شَيْئًا مَعْلُومًا فِي جَنْبِهِ وَقَدَرِهِ ، فَإِنْ كَانَ عَيْنًا فِي يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ كُفٌّ إِحْضَارَهَا لِشَيْءٍ إِلَيْهَا بِالدَّعْوَى ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَاضِرَةً ذَكَرَ قِيَمَتَهَا .

قال في الهداية : وقد اختلفت عبارات الشايخ في الفرق بين المدعى والمدعى عليه فمنها ما قال في الكتاب ، وهو حد تام صحيح ، وقيل : المدعى من لا يستحق الإجابة كالخارج ، والمدعى عليه من يكون مستحقا بقوله من غير حجة كذى اليد ، وقيل : المدعى من يلتبس غير الظاهر ، والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر ، وقال محمد في الأصل : المدعى عليه هو المفكر ، وهذا صحيح ، لكن الشأن في معرفته ، والترجيح باللقه عند الخذاق من أصحابنا ؛ لأن الاعتبار للمعاني دون الصور ؛ فإن المودع إذا قال « رددت الوديعة » فالقول له مع التبيين وإن كان مدعيا لرد صورة ، لأنه ينكر الضمان ، اهـ .

( ولا تقبل الدعوى ) من المدعى ويلزم بها حضور المدعى عليه والمدعى به . والجواب ( حتى يذكر ) المدعى ( شيئا معلوما في جنبه ) كبر أو شير أو ذهب أو فضة ( وقدره ) ككذا قعبرا أو مثقالا أو درهما ؛ لأن فائدة الدعوى الإلزام بواسطة إقامة الحجة ، والإلزام في المجهول لا يتحقق

( فإن كان ) المدعى به ( عينا في يد المدعى عليه كلف ) المدعى عليه ( إحضارها ليشير إليها ) المدعى ( بالدعوى ) والشهود بالشهادة ، والمدعى عليه بالاستعلاف ؛ لأن الإعلام بأقصى ما يمكن شرط ، وذلك بالإشارة في المنقولات ، لأن النقل ممكن ، والإشارة أبلغ في التعريف ( وإن لم تكن ) العين ( حاضرة ) بأن كانت هالكة ، أو في نقلها مؤنة ( ذكر قيمتها ) ليصير المدعى به معلوما ؛ لأن القيمة تعرفها معنى ، هداية .

وإن ادعى عقاراً حددّه ، وذكر أنه في يد المدعى عليه ، وأنه يطالبه به .  
وإن كان حَقّاً في الذمة ذكر أنه يطالبه به ،  
فإذا صحت الدعوى سأل القاضى المدعى عليه عنها ، فإن اعترف  
قضى عليه بها .

( وإن ادعى عقاراً حددّه ) ؛ لأنه تعذر التعريف بالإشارة لتعذر النقل ، فصار  
إلى التحديد ؛ فإن العقار يعرف به ، وبذكر الحدود الأربعة ، وأسماء أصحابها وأنسابهم ،  
ولابد من ذكر الجديف الصحيح ، إلا أن يكون صاحب الحد مشهوراً ، فيكتفى بذكره ،  
لحصول التصود . وإن ذكر ثلاثة من الحدود يكتفى بها عندنا ، خلافاً لغيره ، بخلاف  
ما إذا غا ط في الرابع ؛ لأنه يختلف به للدعى ، ولا كذلك بتركها ، وكما يشترط التحديد  
في الدعوى يشترط في الشهادة ، هداية . ( وذكر أنه في يد المدعى عليه ) ،  
لأنه إنما ينتصب خصماً إذا كان في يده ، ولا يكتفى بتصديق المدعى عليه أنه في يده ،  
بل لا تثبت اليد فيه إلا بالبينّة أو علم القاضى ، هو الصحيح نفيًا لهمة المواضع ،  
إذ العقار عساه في يد غيرها ، بخلاف المنقول ، لأن اليد فيه مشاهدة ، هداية ( وأنه  
يطالبه به ) لأن المطالبة حقه ، فلا بد من طلبه ، ولأنه يحتمل أن يكون مرهوناً في  
يده أو محبوساً بالثمن في يده ، هداية . وبالمطالبة يزول هذا الاحتمال ، وعن هذا  
قالوا في المنقول : يجب أن يقول « في يده بغير حق » ، هداية .

( وإن كان ) للدعى به ( حقاً ) أى ديناً ( في الذمة ذكر أنه يطالبه به )  
لأن صاحب الذمة قد حضر ، فلم يبق إلا المطالبة .

( فإذا صحت الدعوى ) من الدعى ( سأل القاضى المدعى عليه عنها )  
ليكشف له وجه الحكم ( فإن اعترف ) بدعواه ( قضى عليه بها ) ؛ لأنه غير متهم

وإن أنكر سأل المدعى البيئنة ، فإن أحضرها أقضى بها ، وإن عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف عليها .  
 فإن قال « لي بيئنة حاضرة » وطلب اليمين لم يستخلف عند أبي حنيفة .  
 ولا ترد اليمين على المدعى ، ولا تقبل بيئته صاحب اليد في الملك المطلق ،

في حق نفسه ( وإن أنكر سأل المدعى البيئنة ) ؛ لإثبات مادعاه ( فإن أحضرها قضى بها ) لظهور صدقها ( وإن عجز عن ذلك وطلب يمين خصمه استخلف ) القاضي ( عليها ) ولا بد من طلبه ؛ لأن اليمين حقه ، وأجمعوا على التحليف بلا طلب في دعوى الدين على الميت ، كما في الدر وغيره .  
 ( فإن قال المدعى : لي بيئنة حاضرة ) يعنى في المصر ( وطلب اليمين لم يستخلف عند أبي حنيفة ) وقال أبو يوسف : يستخلف ، لأن اليمين حقه ، فإذا طالبه به يجيبه .  
 ولأبي حنيفة أن يثبت الحق في اليمين مرتباً على العجز عن إقامة البيئنة ، فلا يكون حقه دونه ، كما إذا كانت البيئنة حاضرة في المجلس ، ومحمد مع أبي يوسف فيما ذكر الخصاص ، ومع أبي حنيفة فيما ذكر الطحاوى كما في المداية ، وفي التصحيح : قال جمال الإسلام : الصحيح قول أبي حنيفة ، وعليه مشى الجوابى والنسقى وغيرهما ، اهـ . قيد بحضورها لأنها لو كانت غائبة حُلف اتفاقاً ، وقدر الغيبة في المجتبى بمسيرة السفر .  
 ( ولا ترد اليمين على المدعى ) لحديث : « البيئنة على المدعى ، واليمين على من أنكر » ، وحديث الشاهد واليمين ضعيف ، بل رده ابن معين ، بل أنكره الراوى كما في الدر عن العيني .  
 ( ولا تقبل بيئنة صاحب اليد في الملك المطلق ) ؛ لأنها لا تنفذ أكثر

وَإِذَا نَسَكَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنِ اليمينِ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ ، وَلِزِمَهُ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ .

وَيَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ لَهُ : « إِنِّي أَعْرِضُ اليمينَ عَلَيْكَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ حَلَفْتَ وَإِلَّا قُضِيَ عَلَيْكَ بِمَا ادَّعَاهُ » ، فَإِذَا كَرَّرَ الْعَرَضَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَضَى عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ ،

بما تفرده اليد ، فلو أقام الخارج البيعة كانت بينته أولى ؛ لأنها أكثر إثباتاً ؛ لأنها تُظْهِرُ الملكَ له ، بخلاف ذى اليد فإن ظاهر الملك ثابت له باليد ؛ فلم تثبت له شيئاً زائداً . قيد بالملك المطلق احترازاً عن المقيد بدعوى التنازع ، وعن المقيد بما إذا ادعى تَلَقُّى الملك من واحد وأحدهما قابض ، أو ادعى الشراء من اثنين ، وأرخا وتأريخ ذى اليد أسبق ؛ فإنه - في هذه الصور - تُقْبَلُ بيعة ذى اليد بالإجماع ، ونماه في العناية .

( وَإِذَا نَسَكَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَنِ اليمينِ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ وَلِزِمَهُ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ ) ؛ لَأَنَّ النكول دل على كونه باذلاً عنده أو مقرراً عندهما ؛ إذ لولا ذلك لأقدم على اليمين إقامة للواجب ودفعاً للضرر عن نفسه ، فيرجع هذا الجانب (و) لسكن (ينبغي للقاضي أن) ينذر المدعى عليه ؛ بأن ( يقول له : إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكَ اليمينَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ حَلَفْتَ ) فيها ( وإِلَّا قُضِيَ عَلَيْكَ بِمَا ادَّعَاهُ ) خصمك ، وهذا الإنذار لإعلامه بالحكم ، إذ هو موضع الخفاء (فإذا كرّر) للقاضي (العرض) عليه ( ثلاث مرات ) وهو على نكوله (قضى عليه بالنكول) قال في الهداية : وهذا التكرار ذكره الخصاص لزيادة الاحتياط والمبالغة في إبلاء العذر ؛ أما المذهب فإنه لو قضى بالنكول بعد العرض مرة جازلماً قدمنا ؛ هو الصحيح ، والأول أولى ؛ ثم النكول قد يكون

وَأِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى نِكَاحًا لَمْ يُسْتَحْلَفِ الْمُنْكَرُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .  
وَلَا يُسْتَحْلَفُ فِي النِّكَاحِ ، وَالرَّجْعَةِ ، وَالنِّفَاءِ فِي الْإِبْلَاءِ ، وَالزُّقِّ ،  
وَالِاسْتِيلَادِ ، وَالنَّسَبِ ، وَالْوَلَاءِ ، وَالْحُدُودِ .  
وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَتَحْمَدٌ : يُسْتَحْلَفُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ  
وَالْقَصَاصِ

حقيقةً ، كقوله « لا أحلف » وقد يكون حكماً بأن يسكت ، وحكمه حكم الأول  
إذا علم أنه لا آفة به من طرش أو خرس ، وهو للمصحيح ، اهـ .  
( وإن كانت الدعوى نكاحاً ) منه أو منها ، وأنكره الآخر ( لم يستحلف  
المُنْكَرُ ) منها ( عند أبي حنيفة ) ، لأن النكول عنده يَذَلُّ والبذل لا يجري في هذه  
الأشياء المذكورة بقوله : ( ولا يستحلف في ) إنكار ( النكاح ، والرجعة ) بعد العدة  
( والنفى في الإبلاء ) بعد المدة ( والرق ، والاستيلاد ) إذا أنكره السيد ، ولا يتأتى  
عكسه ؛ لثبوته بإقراره ( والولاء والنسب ) عتاقة أو موالاة ( والحدود ، وقال :  
يستحلف ) المُنْكَرُ ( في ذلك كله ، إلا في الحدود ) ؛ لأن النكول عندهما إقرار ،  
والإقرار يجري في هذه الأشياء ، اسكنه إقرار فيه شبهة ، والحدود تندري بالشبهات ،  
والفتوى على قولهما كما نقله في التصحيح عن قاضيهما والفتاوى الكبرى والتمتة  
والمخلاصة ومخازن النوازل والروزي في شرح المظومة وغير الإسلام من البرزدي  
والنسفي في الكنز والزبلي في شرحه ، ثم قال : واختار المتأخرون من مشايخنا أن  
القاضي ينظر في حال المدعى عليه : فإن رآه متسكناً بحلفه أخذاً بقولهما ، وإن رآه  
مظلوماً لا يحلفه أخذاً بقول الإمام ، وهو نظير ما اختاره شمس الأئمة في التوكيل  
بالمقصومة من غير رضا الخصم ، اهـ .

وَإِذَا ادَّعَى اثْنَانِ عَيْنًا فِي يَدِ آخَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَزْعُمُ أَنَّهَا لَهُ وَأَقَامَا  
 الْبَيِّنَةَ، قُضِيَ بِهَا بَيِّنَتُهُمَا، وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَا  
 الْبَيِّنَةَ لَمْ يُقْضَ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ، وَيُرْجَعُ إِلَى تَصْدِيقِ الْمَرْأَةِ لِأَحَدِهِمَا

(وإذا ادعى اثنان عينا في يد آخر) و(كل واحد منهما يزعم أنها له ،  
 وأقاما البيينة قضي بها) : أى بالعين للذى بها (بينهما) نصفين ؛ لاستوائهما في  
 سبب الاستحقاق وقبول المحل الاشتراك .

(وإن ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة) حية (وأقاما البيينة) على ذلك  
 (لم يقض بواحدة من البينتين) ؛ لعدم أولوية أحدهما ، وتعدد الحكم بهما لعدم  
 قبول المحل اشتراكهما (ورجع إلى تصديق المرأة لأحدهما) ، لأن النكاح مما يحكم  
 به بتصادقهما ، قال في الهداية : وهذا إذا لم توفت البينتان ، فأما إذا وقتنا فصاحب  
 الوقت الأول أولى ، وإن أقرت لأحدهما قبل إقامة البيينة فهى امرأته لتصادقهما ،  
 فإن أقام الآخر البيينة قضي بها ؛ لأن البيينة أقوى من الإقرار ؛ ولو تفرد أحدهما  
 بالدعوى والمرأة تجحد فأقام البيينة وقضى بها القاضى ثم ادعى الآخر وأقام البيينة على  
 مثل ذلك لا يحكم بها ؛ لأن القضاء بالأول صحيح فلا ينقض بما هو مثله بل دونه ، إلا أن  
 يوقت شهود الثانى سابقاً ، لأنه ظهر الخطأ فى الأول بيقين ، وكذا إذا كانت المرأة فى  
 يد الزوج ونكاحه ظاهر لا تقبل بيينة الخارج إلا على وجه سبق ، اهـ . قيدنا بحياة  
 المرأة لأنها إذا كانت ميتة قضى به بينهما ، لأن المقصود للميراث وهو يقبل الاشتراك ،  
 وهى كل واحد نصف المهر ، ويزنان ميراث زوج واحد ، وتماه فى الخلاصة .



وإن ادعى اثنان كل واحد منهما أنه اشترى منه هذا العبد وأقاما البيئته فشكل واحد منهما بالخيار : إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن ، وإن شاء تركه ، فنقض القاضي بينهما به فقال أحدهما « لا أختار » ثم يكن الآخر أن يأخذ جميعه ، وإن ذكر كل واحد منهما تاريخاً فهو الأول منهما ، وإن لم يذكر أكرأ ومع أحدهما قبض فهو أولى به .

( وإن ادعى اثنان ) على ثالث ذى يد ( كل واحد منهما أنه اشترى منه ) أى من ذى اليد ( هذا العبد ) مثلاً ( وأقاما البيئته ) على ذلك قبلنا ، وثبت لما الخيار ؛ لأنه لم يسلم لكل منهما سوى النصف ( فشكل واحد منهما بالخيار : إن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن ، وإن شاء ترك ) لفرق الصفقة عليه ( فإن قضى به القاضى بينهما وقال أحدهما ) بعد القضاء له ( لا أختار ) ذلك وتركه ( لم يكن للآخر أن يأخذ جميعه ) لأنه بالقضاء انفسخ عقد كل واحد فى نصفه ، فلا يعود إلا بعقد جديد . قيدنا بما بعد القضاء لأنه لو كان قبل القضاء كان للآخر أن يأخذ جميعه ، لأنه يدعى الشكل ، والحجة قامت به ، ولم ينفسخ سببه ، وزال المانع وهو مزاحمة الآخر كما فى الهداية ( وإن ذكر كل واحد منهما تاريخاً ) وكان تاريخ أحدهما سبق ( فهو الأول ) ، لأنه أثبت الشراء فى زمان لا ينافيه فيه أحد ، فاندفع الآخر به ، وروقت إحداهما ولم توقت الأخرى فهو لصاحب الوقت ، لثبوت ملكه فى ذلك الوقت ، فاحتمل الآخر أن يكون قبله أو بعده ، فلا يقضى له بالملك ، هداية ( وإن لم يذكر تاريخاً ) أو ذكر تاريخاً واحداً ، أو أرخ أحدهما دون الآخر ( و ) كان ( مع أحدهما قبض فهو أولى به ) ، لأن تمكنه من قبضه يدل على سبق شرائه ، ولأنه قد استويا فى الإثبات فلا تزول اليد الثابتة بالملك .

وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا شِرَاءَ وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ وَلَا تَارِيخَ  
مَعَهُمَا فَالشِّرَاءُ أَوْلَى .

وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الشِّرَاءَ وَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ فَمَهْمَا سَوَاءٌ .  
وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا وَقَبْضًا وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا فَالرَّهْنُ أَوْلَى ، وَإِنْ  
أَقَامَ الْخَارِجَانِ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالتَّارِيخِ فَصَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَبَدِ أَوْلَى ،  
وَإِنْ ادَّعَى الشِّرَاءَ مِنْ وَاحِدٍ

( وَإِنْ ادَّعَى ) اثنان على ثالث ذى يد ( أحدهما شراء ) منه ( والآخر هبة  
وقبضاً وأقاما البيئته ) على ذلك ( ولا تاريخ معها فالشراء أولى ) لأنه أقوى ؛  
لكونه معاوضة من الجانبين ، ولأنه يثبت بنفسه ، بخلاف الهبة ؛ فإنه يتوقف  
على القبض .

( وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الشِّرَاءَ وَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا عَلَيْهِ فَمَهْمَا سَوَاءٌ )  
لاستوائيهما في القوة ؛ لأن كلا منهما معاوضة من الجانبين ، ويثبت الملك بنفسه .  
( وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا رَهْنًا وَقَبْضًا وَالْآخَرُ هِبَةً وَقَبْضًا فَالرَّهْنُ أَوْلَى ) .  
قال في الهداية : وهذا استحسان ، وفي القياس الهبة أولى ؛ لأنها تُثَبِّتُ لِلْمَلِكِ ،  
والرهن لا يثبت ، وجه الاستحسان أو المقبوض بحكم الرهن مضمون ؛ وبحكم  
الهبة غير مضمون ، وعقد الضمان أولى ، ١ هـ .

( وَإِنْ أَقَامَ ) للدعيان ( الْخَارِجَانِ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَالتَّارِيخِ ) المختلف  
( فَصَاحِبُ التَّارِيخِ الْأَبَدِ ) أى الأسبق تاريخاً ( أولى ) ؛ لأنه أثبت أنه أول  
للكين ؛ فلا يخلق الملك إلا من جهة ولم يخلق الآخر منه .

( وَإِنْ ادَّعَى الشِّرَاءَ مِنْ وَاحِدٍ ) أى غير ذى يد لثلا يتكرر مع ما سبق

وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى التَّارِيخَيْنِ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ آخَرَ وَذَكَرَا تَارِيخًا فَهَمَا سَوَاءٌ ، وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَةَ عَلَى مِلْكٍ مُؤَرَّخٍ وَأَقَامَ صَاحِبُ الْبَيْتِ الْبَيْتَةَ عَلَى مِلْكٍ أَقْدَمَ تَارِيخًا كَانَ أَوْلَى ، وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ الْبَيْتِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ بِالنَّتَاجِ فَصَاحِبُ الْبَيْتِ أَوْلَى .

( وَأَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى التَّارِيخَيْنِ ) الْخُتْلَفَيْنِ ( فَالْأَوَّلُ أَوْلَى ) لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّهُ أَثْبَتَهُ فِي وَقْتٍ لَامْتَنَازَعٍ لَهُ فِيهِ .

( وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ آخَرَ ) بَأَن قَالَا أَحَدُهُمَا : اشْتَرَيْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وَالْآخَرُ مِنْ عَمْرٍو ( وَذَكَرَا تَارِيخًا ) مُتَّفَقًا أَوْ مُخْتَلَفًا ( فَهَمَا سَوَاءٌ ) لِأَنَّهُمَا يَشْتَبَهُانِ الْمَلِكَ لِبَائِعَتِهِمَا ، فَيَصِيرَانِ كَأَنَّهُمَا أَقَامَا الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَلِكِ مِنْ غَيْرِ تَارِيخٍ ، فَيُخَيَّرُ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَ اخْتِزَافِ النِّصْفِ بِنِصْفِ الثَّمَنِ وَبَيْنَ التَّرِكَ .

( وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَةَ عَلَى مِلْكٍ مُؤَرَّخٍ ، وَصَاحِبُ الْبَيْتِ الْبَيْتَةَ عَلَى مِلْكٍ أَقْدَمَ تَارِيخًا كَانَ ) ذُو الْبَيْدِ ( أَوْلَى ) ؛ لِأَنَّ الْبَيْتَةَ مَعَ التَّارِيخِ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى الْهَبِّ ، قَالَ فِي الْمُدَايَةِ وَشَرَحَ الزَّاهِدِيُّ : وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ يَرْسَفَ ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مُحَمَّدٍ ، وَعَنْهُ : لَا تَقْبَلُ بَيْتَةَ ذِي الْبَيْدِ ، وَعَلَى قَوْلِهِمَا اعْتَمَدَ الْمُجَوِّبُ فِي النَّسْفِيِّ وَغَيْرِهِمَا كَمَا هُوَ الرَّسْمُ ، تَصَحِيحٌ .

( وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ الْبَيْدِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَهُ بِالنَّتَاجِ ) مِنْ غَيْرِ تَارِيخٍ أَوْ أَرَاخًا تَارِيخًا وَاحِدًا ، بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي ( فَصَاحِبُ الْبَيْدِ أَوْلَى ) ، لِأَنَّ الْبَيْتَةَ قَامَتْ عَلَى مَا لَا نَدْلُ عَلَيْهِ الْبَيْدَ فَاسْتَوَيَا ، وَتَرَجَّحَتْ بَيْتَةُ ذِي الْبَيْدِ ؛ فَيَقْضَى لَهُ ، وَلَوْ تَلَقَّى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْمَلِكَ مِنْ رَجُلٍ وَأَقَامَ الْبَيْتَةَ عَلَى النَّتَاجِ عِنْدَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ إِقَامَتِهِمَا عَلَى النَّتَاجِ فِي يَدَيْهِمَا ؛

وَكَذَلِكَ النِّسْجُ فِي الثِّيَابِ الَّتِي لَا تَنْسَجُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَكُلُّ سَبَبٍ فِي  
 الْمَلِكِ لَا يَتَكَرَّرُ فَهُوَ كَذَلِكَ ، وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْمَلِكِ وَصَاحِبُ  
 الْبَيْتِ بَيْتَةً عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ كَانَ أَوْلَى ، وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيْتَةَ عَلَى  
 الشَّرَاءِ مِنَ الْآخَرِ وَلَا تَارِيخَ مَعَهُمَا تَهَاتَرَتِ الْبَيْتَتَانِ .

لما ذكرنا ، ولو أقام أحدهما البيعة على الملك المطلق والآخر على النتائج فصاحب النتائج  
 أولى أهما كان ؛ لأن البيعة قامت على أولية الملك ؛ فلا يثبت للآخر إلا بالتلقي من جهة ،  
 وكذا إذا كانت الدعوى بين خارجين فبيعة النتائج عنده أولى ، لما ذكرناه ، ولو قضى  
 بالنتائج لصاحب اليد ثم أقام ثالث البيعة على النتائج يُقضى له ، إلا أن يعيدها ذواليد ،  
 لأن الثالث لم يصرف مضمينا عليه بتلك القضية ، وكذا المقتضى عليه بالملك إذا أقام البيعة  
 على النتائج تقبل بيته وبنقض القضاء ؛ لأنه بمنزلة النص ، هداية ( وكذلك ) أى مثل النتائج  
 ( النسج في الثياب التي لا تنسج إلا مرة واحدة ) كالسكر باس ( و ) كذا ( كل سبب  
 في الملك لا يتكرر ) كقول قطن ، وحلب لبن ، وجز صوف ، ونحو ذلك ، لأنه في معنى  
 النتائج ، فإن كان يتكرر كالبناء والغرس قضى به للخارج بمنزلة الملك المطلق ، وإن  
 أشكل يرجع به إلى أهل الخبرة ، فإن أشكل عليهم قضى به للخارج ، وتماه في  
 الهداية ( وإن أقام الخارج البيعة على الملك ) المطابق ( وصاحب اليد بيعة على  
 الشراء منه كان ) صاحب اليد ( أولى ) ؛ لأنه أثبت تلقي الملك منه ؛ فصار كما إذا  
 أقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه ( وإن أقام كل واحد منهما البيعة على الشراء  
 من الآخر ولا تاريخ معهما تهاترت البيعتان ) ويترك المدعى به في يد ذي اليد .  
 قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : يقضى بالبيعتين ،  
 ويكون للخارج ، ١ هـ . قال في التصحيح : وعلى قولهما اعتمد المصححون ، وقد  
 رجحوا دليلهما قولا واحدا ، ٢ هـ .

وإن أقام أحد المدَّعين شاهدين والآخر أربعة فهما سواء .  
 ومن ادعى قصاصاً على غيره فجدد استخفاف، فإن نكل عن اليمين فيما  
 دون النفس لزمه القصاص، وإن نكل في النفس حبس حتى يقر أو يخلف،  
 وقال أبو يوسف ومحمد : يلزمه الأرضُ فيها .  
 وإذا قال المدعى « لي بينة حاضرة » قيل تلصصه « أعطه كفيلاً بنفسك  
 ثلاثة أيام » .

( وإن أقام أحد للمدعين شاهدين ، و ) أقام ( الآخر أربعة ) أو أكثر  
 ( فهما سواء ) لأن كل شهادة علة تامة ، وكذا لو كانت إحداها أعدل من  
 الأخرى ، لأن العبرة لأصل العدالة ، إذ لا حد للأعدلية كما في الدر .  
 ( ومن ادعى قصاصاً على غيره فجده ) المدعى عليه ( استخلف ) إجماعاً ،  
 لأنه منسكرك ( فإن نكل عن اليمين فيما دون النفس لزمه القصاص ، وإن نكل  
 في النفس حبس حتى يقر أو يخلف ) وهذا عند أبي حنيفة ؛ لأن النكول عنده  
 بذل معنى ، والأطراف ملحقة بالأموال ، فيجرى فيها البذل ، ولهذا تستباح  
 بالإباحة قلع السن عند وجعه وقطع الطرف عند وقوع الآكلة ، بخلاف النفس ،  
 فإن أمرها أعظم ، ولا تستباح بحال ، ولهذا لو قال له « اقتلني » فقتله تجب  
 الدية ( وقال : يلزمه الأرضُ فيها ) ؛ لأن النكول عندهما إقرار فيه شبهة ،  
 فلا يثبت به القصاص ، ويثبت به الأرض ، قال في التصحيح : وعلى قول  
 الإمام مشى المصححون .

( وإذا قال للمدعى : لي بينة حاضرة ) في المص ( قيل تلصصه : أعطه كفيلاً  
 بنفسك ثلاثة أيام ) ؛ لثلاث يُمَيِّب نفسه فيضيع حقه ، والكفالة بالنفس جائزة عندنا  
 وأخذ السكفيل لمجرد الدهوى استحسان عندنا ؛ لأن فيه نظراً للمدعى ، وليس فيه كسر

فَإِنْ قَعَلَ وَإِلَّا أَمَرَ بِمَلَاذِمَتِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ غَرِيبًا عَلَى الطَّرِيقِ فَيُلَازِمُهُ  
مَقْدَارَ تَجَلُّسِ الْقَاضِي .

وَإِنْ قَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ « هَذَا الشَّيْءُ أَوْدَعَنِيهِ فَلَنْ أَلْقَاهُ ، أَوْ  
رَهَنَهُ عِنْدِي ، أَوْ غَضَبْتُهُ مِنْهُ » وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلِكَ فَلَا خُصُومَةَ بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْمُدْعَى ،

ضرر بالمُدْعَى عليه ، والتقدير بثلاثة أيام مَرُورٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، وهو الصحيح ،  
ولا فرق في الظاهر بين الغامل والوجيه والحقير من المال والخطير كما في الهداية ( فإن  
فعل ) أى أعطى كفيلاً بنفسه فيها ( وإلا أمر بملازمته ) لئلا يذهب حقه  
( إلا أن يكون ) للمُدْعَى عليه ( غريباً ) مسافراً ( على الطريق ) فيلأزمه مقدار  
مجلس القاضي ) فقط ، وكذا لا يكفل إلا إلى آخر المجلس ؛ فالاستثناء منصرف  
إليها ؛ لأن في أخذ السكفيل والملازمة زيادة على ذلك إضراراً به ينمى عن  
السفر ، ولا ضرر في هذا المقدار ظاهراً ، هداية .

( وإذا قال المدعى عليه ) في جواب مدعى الملك ( هذا الشيء ) المدعى به ،  
منقولاً كان أو عقاراً ( أودعنيهِ فلان الغائب ) أو أعارنيهِ ، أو أجزئنيهِ ( أورهنيهِ  
هنيدي ، أو غصبتُهُ منه ) أى من الغائب ( وأقام بيئته على ذلك ) وقال الشهود :  
نصرقه باسمه ونسبه أو بوجهه ، وشرط محمد معرفته بوجهه أيضاً ، قال في البزازية : وتحويل  
الأيمة على قول محمد ، اهـ ( فلا خصومة بينه وبين المدعى ) ؛ لأنه أثبت بيئته أن يده  
ليست بيد خصومه ، وقال أبو يوسف : إن كان الرجل صالحاً فالجواب كقولنا ، وإن كان  
معروفاً بالحيل لا تندفع عنه الخصومة ، قال في الدرر : ويهتخذ ، واختاره في المختار ،  
وهذه خمسة كتاب الدعوى ، لأن فيها أقوال خمسة علماء كما بسط في الدرر ، أولان

وإن قال « ابتغته من الغائب » فهو خَصَمٌ .

وإن قال المدعى « سُرِقَ مني » وأقام البيّنة ، وقال صاحب اليد « أو دَعَنِيهِ فَلَانٌ » وأقام البيّنة لم تَنْدَفِيعِ الْخُصُومَةِ ، وإن قال المدعى « ابتغته من فلان » وقال صاحب اليد « أو دَعَنِيهِ فَلَانٌ ذَلِكَ سَقَطَتْ الْخُصُومَةُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ .

صورها خس ، اه . قيدنا بدعوى الملك لأنه لو كان دعواه عليه النصب أو السرقة لا تندفع الخصومة ؛ لأنه يصير خصما بدعوى الفعل عليه ، لا بيده ، بخلاف دعوى الملك ، وتماه في الهداية .

( وإن قال ابتغته من الغائب فهو خصم ) ، لأنه لما زعم أن يده يد ملك اعترف بكونه خصما .

( وإن قال للمدعي سُرِقَ ) بالبناء للمجهول ( مني ) هذا الشيء ( وأقام البيّنة ) على دعواه ( وقال صاحب اليد أو دَعَنِيهِ فَلَانٌ وأقام البيّنة ) على دعواه ( لم تندفع الخصومة ) قال في الهداية : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وهو استحسان ، وقال محمد : تندفع ؛ لأنه لم يَدَّعِ الفعل عليه فصار كما إذا قال : غصب مني - على ما لم يسم فاعله - ولما أن ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة ، ولا ظاهر أنه هو الذي أقر يده ، إلا أنه لم يعينه ذكره الحد منه شفقة عليه وإقامة لحسبة السر ، فصار كما إذا قال « سُرِقَ » بخلاف النصب ؛ لأنه لا حَدَّ فيه فلا يحترز عن كشفه ، اه . قال الإسماعيلي : والصحيح الاستحسان ، وعليه اعتمد الأئمة المصنفون ، تصحيح . ( وإذا قال المدعي ابتغته من فلان ) للغائب ( وقال صاحب اليد أو دَعَنِيهِ فَلَانٌ ذلك سقطت الخصومة ) عن المدعي عليه ( بغير بيّنة ) لتصادقهما على أن الملك لغير

وَالْيَمِينُ بِاللّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ ، وَيُؤَكِّدُ بِذِكْرِ أَوْصَافِهِ ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ  
بِالطَّلَاقِ ، وَلَا بِالْعِتَاقِ ، وَيُسْتَحْلَفُ الْيَهُودِيُّ بِاللّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى  
مُوسَى ، وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى ، وَالْمَجُوسِيُّ بِاللّهِ الَّذِي  
خَلَقَ النَّارَ ،

ذِي الْيَدِ ؛ فَلَمْ تَسْكُنْ يَدَهُ بِدِخْصِ الْبَيْتَةِ أَنْ فَلَانًا وَكَلَهُ  
بِقَبِيضِهِ ، لِإِتِّبَاتِهِ كَوْنَهُ أَحَقُّ بِإِمَاكِهِ .

(وَالْيَمِينُ) إِنَّمَا هِيَ (بِاللّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ) نَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :  
« مَنْ كَانَ مِنْكُمْ حَالَةً فَلْيَحْلِفْ بِاللّهِ أَوْ لَيْسَ ذَرُّ » (وَيُؤَكِّدُ) أَيْ يَغْلِظُ  
الْيَمِينُ (بِذِكْرِ أَوْصَافِهِ) تَعَالَى الْمُرْهَبَةُ ، كَقَوْلِهِ قُلْ : وَاللّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الَّذِي يَعْلَمُ مِنَ السِّرِّ مَا يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ ، وَلَهُ أَنْ  
يَزِيدَ عَلَى هَذَا أَوْ يَنْقُصَ ، إِلَّا أَنَّهُ يَجْتَنِبُ الْعُطْفَ كَيْلَا يَتَكَرَّرَ الْيَمِينُ ، لِأَنَّ  
الْمُسْتَحَقَّ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ ، وَالِاخْتِيَارُ فِيهِ إِلَى الْقَاضِي ، وَقِيلَ : لَا يَغْلِظُ عَلَى  
الْعُرُوفِ بِالصَّلَاحِ ، وَيَغْلِظُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَقِيلَ : يَغْلِظُ فِي الْخَطِيرِ مِنَ الْمَالِ دُونَ  
الْحَقِيرِ ، كَمَا فِي الْهُدَايَةِ .

(وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِالطَّلَاقِ ، وَلَا بِالْعِتَاقِ) فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ ، قَالَ قَاضِي خَانَ :  
وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا ، وَالصَّحِيحُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ ، تَصَحِيحٌ . فَلَوْ حَلَفَ بِهِ  
فَنَسَكَ لَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِالنَّسْكَوْلِ ؛ لَنَسْكَوْلُهُ عَمَّا هُوَ مِنْهُي عَنْهُ شَرْعًا .

(وَيُسْتَحْلَفُ الْيَهُودِيُّ بِاللّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ، وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللّهِ  
الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى ، وَالْمَجُوسِيُّ بِاللّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ) فَيَغْلِظُ عَلَى كُلِّ  
بِعَقْدِهِ ، فَلَوْ كَتَفَى بِاللّهِ كَفَى كَالْمُسْلِمِ ، اخْتِيَارًا . قَالَ فِي الْهُدَايَةِ : هَكَذَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ ،  
وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يُسْتَحْلَفُ غَيْرُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِلَّا بِاللّهِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ



وَلَا يَحْلِفُونَ فِي بُيُوتِ عِبَادَاتِهِمْ .  
وَلَا يَحِبُّ تَغْلِيظَ الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْلِمِ زَمَانٍ وَلَا مَسْكَانٍ .  
وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ ابْتِغَاءً مِنْ هَذَا عَيْدِهِ بِالْفِجْجَةِ يَسْتَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا يَنْسَكُمَا  
بَيْنَهُمَا قَائِمٌ فِيهِ ، وَلَا يَسْتَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا بَعَثُ ، وَيُسْتَحْلِفُ فِي النَّصَبِ بِاللَّهِ  
مَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْكَ

بعض مشايخنا ؛ لأن في ذكر النار مع اسم الله تعالى تعظيمها ، وما ينبغي أن تعظم .  
بخلاف الكتابين ؛ لأن كتب الله تعالى معظمة ، والوثني لا يحلف إلا بالله تعالى ؛  
لأن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله ، قال الله تعالى : « وَلَنْ سَأَلْتَهُمْ  
لِيَقُولَنَّ اللَّهُ » . اهـ

( ولا يحلفون في بيوت عباداتهم ) ، لكرهه دخولها ، ولما فيه من  
إيهام تعظيمها .

( ولا يجب تغليظ اليمين على المسلم بزمان ) كيوم الجمعة بعد العصر ( ولا  
بمكان ) كبين الركن والمقام بمكة ، وعند منبر النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة ؛  
لأن المقصود تعظيم المقسم به ، وهو حاصل بدون ذلك ، وفي إيجاب ذلك تكليف  
القاضي حضورها ، وهو مدفوع ، هداية .

( ومن ادعى أنه ابتغاء ) أى اشترى ( من هذا ) الحاضر ( عهده ) بالف  
فججته ( المدعى ) عليه ( استحلف بالله ) تعالى ( ما ينسك ما بينكما ) بيع قائم فيه ( :  
أى في هذا العيد ( ولا يستحلف بالله ما بعث ) هذا العيد ، لاحتمال أنه باع ثم فسخ  
أو أقال ( ويستحلف ) كذلك ( في النصيب ) بأن يقول له ( بالله ما يستحق عليك

رَدَّهُ ، وَلَا يَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا غَضِبْتُ ، وَفِي النِّكَاحِ بِاللَّهِ مَا يَنْفَكُ مَا نِكَاحُ قَائِمٍ  
فِي الْحَالِ ، وَفِي دَعْوَى الطَّلَاقِ بِاللَّهِ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ السَّاعَةَ بِمَا ذَكَرْتُ ،  
وَلَا يَسْتَحْلِفُ بِاللَّهِ مَا طَلَّقْتَهَا .

وَإِذَا كَانَتْ دَارٌ فِي يَدِ رَجُلٍ ادَّعَاهَا اثْنَانِ أَحَدُهُمَا جَمِيعَهَا وَالْآخَرُ نِصْفَهَا  
وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَلِلصَّاحِبِ الْجَمِيعِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا وَلِلصَّاحِبِ النِّصْفِ رُبُعُهَا عِنْدَ  
أَبِي حَنِيفَةَ ،

رده ، ولا يحلف بالله ما غصبت ) ؛ لاحتمال هبته أو أداء ضمانه ( و ) كذلك في  
النكاح ، بأن يقول له : ( بالله ما ينفك ما نكاح قائم في الحال ) ؛ لاحتمال  
الطلاق البائن ( وفي دعوى الطلاق بالله ما هي بائن منك الساعة بما ذكرت )  
أي بالوجه الذي ذكرته المدعية ( ولا يستحلف بالله ما طلقها ) ، لاحتمال تجديد  
النكاح بعد الإبانة ، فيحلف على الحاصل ، وهو صورة إنكار المنكر ؛ لأنه لو حلف  
على السبب يتضرر اللدعي عليه ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف :  
يحلف في الجمع على السبب إلا إذا عرض بما ذكر فيحلف على الحاصل ،  
قال في الهداية : والحاصل هو الأصل عندهما ، إذا كان سبباً يرتفع ، وإن كان  
لا يرتفع فالتحليف على السبب بالإجماع ، كالعبد المسلم إذا ادعى العتق على مولاه ،  
وتماهه فيها .

( وإذا كانت دار في يد رجل ادعاهما ) عليه ( اثنان ) فادعى ( أحدهما  
جميعها ) وادعى ( الآخر نصفها وأقاما البينة ) على ذلك ( فلصاحب ) دعوى  
الجميع ثلاثة أرباعها ، ولصاحب ( الدعوى ) النصف ربعها عند أبي حنيفة (

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : هِيَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا ، وَلَوْ كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا سُلِّمَتْ  
لصاحب الجميع : نِصْفُهَا عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ ، وَنِصْفُهَا لآخَرٍ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ .

وَإِذَا تَنَازَعَا فِي دَابَّةٍ وَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهَا نَتَجَتْ عَنْهُ  
وَذَكَرَا تَارِيخًا وَسَمَّيَا الدَّابَّةَ يُؤَافِقُ أَحَدَ التَّارِيخَيْنِ فَهُوَ أَوَّلِي ، وَإِنْ أَشْكَلَ  
ذَلِكَ كَانَتْ بَيْنَهُمَا .

اعتباراً لطريق المنازعة ، فإن صاحب النصف لا ينازع الآخر في النصف ، فسلم له ،  
واستوت منازعتهما في النصف الآخر ؛ فيتنصف بينهما (وقالوا : هي بينهما أثلاثاً)  
اعتباراً لطريق التعول ؛ لأن في المسألة كلا ونصفاً ، فالمسألة من اثنين ، وتعمل إلى  
ثلاثة ؛ فتقسم بينهما أثلاثاً ، قال في التصحيح : واختار قوله البرهاني والنسفي وغيرهما  
( ولو كانت ) الدار ( في أيديهما ) أى المدعين والمسألة بحالها ( سُلِّمَتْ ) الدار كلها  
( لصاحب ) دعوى ( الجميع ) واسكن يسلم له ( نصفها على وجه القضاء ،  
ونصفها ) الآخر ( لا على وجه القضاء ) ، لأنه خارج في النصف ، فيقضى بينته ،  
والنصف الذى في يده لا يدهيه صاحبه ، لأن مدعاه النصف ، وهو فى يده سالم له .  
ولولم تنصرف إليه دعواه كان ظالماً فى إمساكه ، ولا قضاء بدون الدعوى ، فيترك  
فى يده ، هداية .

( وإذا تنازعا فى دابة ) فى يدهما ، أو فى يد أحدهما ، أو غيرهما ( وأقام كل  
واحد منهما بيينة أنها نتجت ) بالبناء للمجهول ( عنده وذكرا تاريخاً ) مختلفاً  
( وسن الدابة يوافق أحد التاريخين فهو ) أى صاحب التاريخ للوافق لسنها  
( أولى ) ، لأن الظاهر يشهد بصدق بينته فترجح ( وإن أشكل ذلك ) أى منها  
( كانت بينهما ) إن كانت فى أيديهما ، أو فى يد غيرهما ، وإن فى يد أحدهما قضى ،

وَإِذَا تَنَازَعَا دَابَّةٌ أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا وَالْآخَرُ مُتَمَلِّقٌ بِلِجَامِهَا فَالْوَاحِدُ  
أَوَّلَى ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا بَعِيرٌ وَعَلَانِيَةٌ حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا فَصَاحِبُ الْحِمْلِ  
أَوَّلَى ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا قَيْصًا أَحَدُهُمَا لِابْنِهِ وَالْآخَرُ مُتَمَلِّقٌ بِسَكْمِهِ  
فَالْأَبْنَى أَوَّلَى .

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فِي الْبَيْعِ فَادْعَى أَحَدُهُمَا ثَمَنًا وَادْعَى الْآخَرُ  
أَكْثَرَهُ مِنْهُ أَوْ اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدْرِ .

لهيها ، لأنه سقط التوقيت وصارا كأنهما لم يذكر تاريخا ، وإن خالف سن الهابة  
الوقتية بطلت البيعتان ، كذا ذكره الحاكم للشهيد ، لأنه ظهر كذب الفريقين ،  
فترك في يد من كانت في يده ، هداية . قيد بذكر التاريخ لأنه لو لم يؤرخا  
قضى بها لدى اليد ، ولهما إن في أيديهما أو في يد ثالث .

( وَإِذَا تَنَازَعَا دَابَّةٌ أَحَدُهُمَا رَاكِبُهَا وَالْآخَرُ مُتَمَلِّقٌ بِلِجَامِهَا ، فَالْوَاحِدُ  
أَوَّلَى ) ؛ لِأَن تَصَرُّفَهُ أَظْهَرَ ، فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمَلِكِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا رَاكِبًا  
فِي السَّرَجِ ، وَالْآخَرُ رَدِيْفُهُ ؛ فَالْوَاحِدُ فِي السَّرَجِ أَوَّلَى ، لَمَّا ذَكَرْنَا ، بِخِلَافِ  
مَا إِذَا كَانَا رَاكِبَيْنِ حَيْثُ يَكُونُ بَيْنَهُمَا ، لِاسْتَوَائِهِمَا فِي التَّصَرُّفِ ، هَدَايَةٌ .

( وَكَذَلِكَ ) الْحَكْمُ ( إِذَا تَنَازَعَا بَعِيرٌ وَعَلَانِيَةٌ حِمْلٌ لِأَحَدِهِمَا ) وَالْآخَرُ قَائِدُ  
لَهُ ( فَصَاحِبُ الْحِمْلِ أَوَّلَى ) مِنْ الْقَائِدِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَصَرِّفُ .  
( وَإِذَا تَنَازَعَا قَيْصًا أَحَدُهُمَا لِابْنِهِ وَالْآخَرُ مُتَمَلِّقٌ بِسَكْمِهِ فَالْأَبْنَى أَوَّلَى ) ،  
لأنه أظهرهما تصرفا .

( وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فِي الْبَيْعِ ) أَيْ فِي ثَمَنِ الْبَيْعِ ( فَادْعَى أَحَدُهُمَا ) أَيْ  
الْمُشْتَرَى ( ثَمَنًا وَادْعَى الْبَائِعُ أَكْثَرَهُ مِنْهُ ، أَوْ ) فِي قَدْرِهِ ، بَأَن ( اعْتَرَفَ الْبَائِعُ بِقَدْرِ

مِنَ الْمُبِيعِ وَادَّعى الْمُشْتَرِى أَكْثَرَ مِنْهُ وَأَقَامَ أَحَدُهُمَا الْبَيِّنَةَ قَضَى لَهُ بِهَا  
وَأَن أَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَيِّنَةَ كَانَتِ الْبَيِّنَةُ لِلزَّيَادَةِ أَوَّلَى ، وَإِن  
لَمْ تَكُنْ إِكْلًا وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً قِيلَ لِلْمُشْتَرِى : إِمَّا أَنْ تَرْضَى بِالثَمَنِ الَّذِى  
ادَّعَاهُ الْبَائِعُ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعَ ، وَقِيلَ لِلْبَائِعِ : إِمَّا أَنْ تُسَلِّمَ مَا دَّعَاهُ الْمُشْتَرِى  
مِنَ الْمُبِيعِ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعَ ، فَإِن لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا اسْتَخْلَفَ الْحَاكِمُ كُلَّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا عَلَى دَعْوَى الْآخَرِ : يَبْتَدِىءُ بِبَيِّنِ الْمُشْتَرِى ،

من المبيع وادعى المشتري أكثر منه) أى : بأكثر من القدر الذى اعترف به البائع  
( وأقام أحدهما ) أى : البائع والمشتري ( البينة ) على دعواه ( قضى له بها ) ، لأن  
في الجانب الآخر مجرد الدعوى ، والبينة أقوى منها ( وإن أقام كل واحد منهما البينة )  
على دعواه ( كانت البينة المثبتة للزيادة أولى ) ، لأنها أكثر بياناً وإثباتاً ، فبينة  
البائع أولى لولا اختلاف فى الثمن ، وبينة المشتري لوفى قدر المبيع ، ولواختلاف فى الثمن  
والمبيع جميعاً فبينة البائع أولى فى الثمن ، وبينة المشتري فى المبيع ، نظراً إلى زيادة الإثبات  
( فإن لم يكن لكل واحد منهما بيعة ) تثبت مدعاه ( قيل للمشتري : إما أن ترضى  
بالثمن الذى ادعاه البائع وإلا فسحنا البيع ) بينكما ( وقيل للبائع : إما أن  
تسلم ما ) أى القدر الذى ادعاه للمشتري من البيع وإلا فسحنا البيع ؛ لأن  
المقصود قطع المنازعة ، وهذا حجة فيه ؛ لأنه بما لا يرضيان بالقسح ، فإذا علم به يتراضيان  
( فإن لم يتراضيا ) والمبيع قائم ( استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى  
الآخر ) ؛ لأن كل واحد منهما مدع ومُدعى عليه ( يبتدئ ) الحاكم ( ببين المشتري )  
قال فى الهداية : وهذا قول محمد وأبى يوسف آخرأ ، وهو رواية عن أبى حنيفة ، وهو

فَإِذَا حَلَقًا فَسَخَّ الْقَاضِي الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْيَمِينِ لَزِمَهُ  
دَعْوَى الْآخَرِ .

وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَجَلِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ  
فَلَا تَخَالَفَ بَيْنَهُمَا ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكَرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ مَعَ يَمِينِهِ .

الصحيح، اهـ. وقال الإسيبجاني: يبدأ يمين المشتري ، وفي رواية يمين البائع، وهكذا  
ذكر أبو الحسن في جامعه ، والصحيح الرواية الأولى ، وعليه مشى الأئمة المصنفون ،  
تصحيح ( فإذا حلقا فسخ القاضى البيع بينهما ) ؛ لأنه إذا تحالفا بقى العقد بلا بدل  
معين فيفسد ، قال في الهداية : وهذا يدل على أنه لا يفسخ بنفس التحالف ؛ لأنه لم  
يثبت ما ادعاه كل واحد منهما ، فيبقى بيع مجهول فيفسخه القاضى قطعاً للمنازعة ،  
أو يقال : إذا لم يثبت البطل يبقئ بيعاً بلا بدل وهو فاسد ، ولا بد من الفسخ في فاسد  
البيع ، اهـ ( وإن نكل أحدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر ) ، لأنه جعل باذلاً  
فلم تبق دعواه معارضة لدعوى الآخر ؛ فلزمه القول بثبوته ، هداية .

( وإن اختلفا في الأجل ، أو في شرط الخيار ، أو في استيفاء بعض الثمن -  
فلا تحالف بينهما ) ؛ لأن هذا اختلاف في غير المعقود عليه ، والمعقود به ، فأشبهه  
الاختلاف في الحظ والإبراء ، وهذا لأن بانعدامه لا يحل ما به قوام العقد ،  
بخلاف الاختلاف في وصف الثمن وجنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر  
في جريان التحالف ، لأن ذلك يرجع إلى نفس الثمن ، فإن الثمن دين ، وهو  
يعرف بالوصف ، ولا كذلك الأجل ؛ لأنه ليس بوصف ، ألا ترى أن الثمن  
موجود بعد مضيه ، هداية ( والقول قول من ينكر الخيار والأجل ) والاستيفاء  
( مع يمينه ) ؛ لأن القول قول المنكر .

وإن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجعل القول قول المشتري . وقال محمد : يتحالفان ، ويُفسخ البيع على قيمة المالك .  
وإن هلك أحد العبدین ثم اختلفا في الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة إلا أن يرعى البائع أن يترك حصة المالك ، وقال أبو يوسف : يتحالفان ويُفسخ البيع في الحى وقيمة المالك .

( وإن هلك المبيع ) أى بعد القبض قبل نقد الثمن ، وكذا إذا خرج من ملكه أو صار بحال لا يقدر على رده بالميب ( ثم اختلفا ) فى ثمنه ( لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ) ؛ لأن التحالف فيما إذا كانت السلفة قائمة عرف بالنقص ، والتحالف فيه يُفرض إلى الفسخ ، ولا كذلك بعد هلاكها ، لارتفاع العقد ؛ فلم يكن بمعناه ( وجعل القول قول المشتري ) يبينه ؛ لأنه منكر لزيادة الثمن ( وقال محمد : يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة المالك ) ؛ لأنه اختلاف فى ثمن عقد قائم بينهما ، فأشبه حال بقاء السلفة ، قال جمال الإسلام : والصحيح قولها ، وعليه مشى المحبوبي والنسفي وغيرها كما هو الرسم ، تصحيح .

( وإن ) هلك بعض المبيع ، كأن ( هلك أحد العبدین ) أو الثوبين ، أو نحو ذلك ( ثم اختلفا فى الثمن لم يتحالفا عند أبي حنيفة ) ؛ لما مر من أن التحالف ثبت على خلاف القياس حال قيام السلفة ، وهى اسم لجميع أجزائها ، فلا يبقى بقوات بعضها ( إلا أن يرعى البائع أن يترك حصة المالك ) أصلاً ، لأنه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلة القائم ويخرج المالك عن العقد ؛ فيتحالفان . ( وقال أبو يوسف : يتحالفان ويفسخ البيع فى الحى وقيمة المالك )

وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ .

وَإِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي الْمَهْرِ فَادَّعَى الزَّوْجُ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِأَلْفٍ وَقَالَتْ  
« تَزَوَّجْتَنِي بِأَلْفَيْنِ » فَأَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ قِيلَتْ بَيِّنَتُهُ ، وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ  
فَالْبَيِّنَةُ بِبَيِّنَةِ الْمَرْأَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهَا بَيِّنَةُ تَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ  
يُفْسَخِ الْفِكَاحُ ، وَلَكِنْ يُحْكَمُ مَهْرُ الْمَثَلِ ، فَإِنْ كَانَ مِثْلًا

لأن امتناع التحالف للهالك ، فيقدر بقدره ( وهو قول محمد )

قال الإسيبيجاني : هكذا ذكر هنا ، وذكر في الجامع الصغير : أن القول  
قول للمشتري في حصة الهالك ، ويتحالفان على الباقي عند أبي يوسف ، وعند محمد  
يتحالفان عليهما ؛ ويرد القائم وقيمة الهالك ، والصحيح قول أبي حنيفة ، وعليه  
مشي الجوبوي والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

( وإذا اختلف الزوجان في قدر ( المهر ) أو في جنسه ( فادعى الزوج  
أنه تزوجها بألف ، وقالت ) المرأة ( تزوجتني بألفين ) أو مائة مثقال ( فأيهما  
أقام البينة قبلت بيئته ) ، لأنه نوردعواه بالحجة ( وإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة )  
لأنها تثبت الزيادة . قال في الهداية : معناه إذا كان مهر مثلها أقل مما ادعته ، اهـ .  
أما إذا كان مهر مثلها مثل ما ادعته أو أكثر كانت بيئته الزوج أولى ؛ لأنها  
تثبت الخطأ ، وبينتها لا تثبت شيئا ، لأن ما ادعته ثابت لها بشهادة المثل ، كافي  
الكنفاية ( وإن لم تكن لها بيئته تحالفا عند أبي حنيفة ، ولم يفسخ  
الفكاح ) ؛ لأن أثر التحالف في انعدام التسمية ، وهو لا يخل بصحة الفكاح ؛ لأن  
المهر تابع فيه ، بخلاف البيع ؛ لأن عدم التسمية يفسده على ما مر فيفسخ ( ولكن )  
حيث انعدم التسمية ( يحكم مهر المثل ، فإن كان ) مهر مثلها ( مثل



ما اعترف به الزوج أو أقل فُضِيَ بما قال الزوج ، وإن كان مثل ما ادعته المرأة أو أكثر فُضِيَ بما ادعته المرأة ، وإن كان مهر المثل أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما ادعته المرأة فُضِيَ لها بمهر المثل .

وإذا اختلفا في الإجارة قبل استيفاء المقود عليه تحالفاً وتراداً ، وإن اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفاً وكان القول قول المستأجر

ما اعترف به الزوج أو أقل ، قضى بما قال الزوج ؛ لأن الظاهر شاهد له . ( وإن كان مثل ما ادعته المرأة أو أكثر قضى بما ادعته المرأة ) ؛ لأن الظاهر شاهد لها ( وإن كان مهر المثل ) بينهما بأن كان ( أكثر مما اعترف به الزوج وأقل مما ادعته المرأة قضى لها بمهر المثل ) ؛ لأنها لما تحالفا لم تثبت الزيادة على مهر المثل ولا الخطأ عنه .

( وإذا اختلفا في الإجارة ) في البذل أو اللبذل ( قبل استيفاء المقود عليه تحالفاً وتراداً ) ، لأنه عقد معاوضة قابل للفسخ ، فكان بمنزلة البيع ، وبدأ يمين المستأجر لو اختلفا في البذل ، والزوج لو في المدة ، وأن برهناً فالبيئة للزوج في البذل والمستأجر في المدة كما في الدر ( وإن اختلفا بعد الاستيفاء ) لجميع المقود عليه ( لم يتحالفاً ، وكان القول قول المستأجر ) قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ظاهر ، لأن هلاك المقود عليه يمنع التحالف عندهما ، وكذا على أصل محمد ، لأن الهلاك إنما لا يمنع التحالف عنده في البيع ، لما أن له قيمة تقوم مقامه فيتحالفاً عليها ، ولو جرى التحالف ههنا وفسخ العقد فلا قيمة ؛ لأن النافع لا تقوم ( ٤ - الباب ٤ )

وَإِنْ اِخْتَلَفَا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ تَحَالَفًا وَفُسِخَ الْعَقْدُ فَيَأْتِي  
وَكَانَ الْقَوْلُ فِي التَّاضِي قَوْلَ الْمُسْتَأْجِرِ .

وَإِذَا اِخْتَلَفَ الْمُتَوَلَّى وَالْمُكَاتَبُ فِي مَالِ الْكِتَابَةِ لَمْ يَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يَتَحَالَفَانِ وَتُفْسَخُ الْكِتَابَةُ .

وَإِذَا اِخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ فَمَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ فَهُوَ لِلرِّجَالِ ،  
وَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ فَهُوَ لِلْمَرَأَةِ ، وَمَا يَصْلُحُ لهُمَا فَهُوَ لِلرِّجَالِ .

بنفسها ، بل بالعقد ، وتبين حينئذ أنه لا عقد ، وإذا امتنع التحالف فالقول  
للمستأجر مع يمينه ؛ لأنه هو المستحق عليه ، اهـ .

(وإن اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه تحالفا وفسخ العقد فيما بقي)  
اتفاقا ؛ لأن العقد ينعقد ساعة فساعة ؛ فيصير في كل جزء من المنفعة كأنه ابتداء  
العقد عليها ، بخلاف البيع ؛ لأن العقد فيه دفعة واحدة ، فإذا تمذر في البعض تعذر  
في الكل ، هداية ( وكان القول في الماضي قول المستأجر ) ؛ لأنه منسك .

( وإذا اختلف المولى والمكاتب في ) قدر ( مال الكتابة لم يتحالفا عند  
أبي حنيفة ) لأن التحالف ورد في البيع على خلاف القياس ، والكتابة ليست في  
معنى البيع ؛ لأنه ليس ب لازم في جانب المكاتب ( وقالوا : يتحالفا وتفسخ  
الكتابة ) ؛ لأنه عقد معاوضة يقبل الفسخ ، فأشبه البيع معنى ، قال في التصحيح :  
وقوله هو المولى عليه عند النسق ، وهو أصح الأقوال والاختيارات عند المحبوبى  
( وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت ) - وهو ما يكون فيه ، ولو ذهابا أو  
فضة - ( فما يصلح للرجال ) فقط كالعمامة والقلنسوة ( فهو للرجال ، وما يصلح  
للنساء ) فقط كالخمار والملحفة ( فهو للمرأة ) بشهادة الظاهر ، إلا إذا كان كل  
منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للآخر ، فإنه بمنزلة الصالح لها ؛ لعارض الظاهرين ،  
( وما يصلح لهما ) كالأثنية والنقود ( فهو للرجل ) ؛ لأن المرأة وما في يدها في يد

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ مَعَ الْآخَرِ ، فَمَا يَصْلَحُ لِلرَّجَالِ  
وَالنِّسَاءِ فَمَوَ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يُدْفَعُ إِلَى الْمَرْأَةِ مَا يُجْتَزَى بِهِ  
مِثْلُهَا وَالْبَاقِي لِلزَّوْجِ .

وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعَاهُ الْبَائِعُ ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ  
لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ فَمَوَ ابْنُ الْبَائِعِ وَأُثْمُهُ أُمُّ وَلَدِهِ لَهُ

الزوج ، والقول في الدعوى لصاحب اليد ، بخلاف ما يختص بها ، لأنه يمارسه ظاهر  
أقوى منه ، ولا فرق بينهما إذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت  
الفرقة ، هداية .

( فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَاخْتَلَفَ وَرَثَتُهُ ) أى ورثة أحد الزوجين الميت ( مع )  
الزوج ( الآخر ) الحى ( فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي ) أى الحى ( منهما )  
سواء كان الرجل أو المرأة ، لأن أليد لا حى دون للميت ، وهذا قول أبى حنيفة ،  
( وقال أبو يوسف : يدفع إلى المرأة ) سواء كانت حية أو ميتة ( ما ) أى مقدار  
( يجتجز به مثلها ، والباقي ) بعده يكون ( للزوج ) مع يمينه ؛ لأن الظاهر أن المرأة  
تأتى بالجهاز ، وهذا أقوى ، فيبطل به ظاهر الزوج ، ثم في الباقي لامعارض لظاهره  
فيعتبر ، والطلاق والموت سواء ؛ لقيام الورثة مقام مورثهم ، وقال محمد : ما كان  
للرجال فهو للرجال ، وما كان للنساء فهو للمرأة ، وما يكون لهما فهو للرجل أولورثته ،  
والطلاق والموت سواء ، قال الإسبيجاني : والقول الصحيح قول أبى حنيفة ،  
واعتمده النسفي والحبوبي وغيرهما ، تصحيح .

( وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ جَارِيَةَ فَجَاءَتْ بِوَلَدٍ فَأَدْعَاهُ الْبَائِعُ ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ  
لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ الْبَيْعِ فَمَوَ ابْنُ الْبَائِعِ ، وَأُمُّهُ أُمُّ وَلَدِهِ ) استحسننا ؛  
لأن اتصال الملقوق في ملكه شهادة ظاهرة على كونه منه ، ومبني النسب على الخفاء  
فيعنى فيه التناقض ، وإذا صحت الدعوى فاستندت إلى وقت الملقوق تبين أنه باع أم

فَيُفَسِّخُ الْبَيْعَ فِيهِ وَيَرُدُّ الثَّمَنَ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي مَعَ دَعْوَى الْبَائِعِ  
أَوْ بَعْدَهُ فَدَعْوَى الْبَائِعِ أُولَى ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ  
تُقْبَلْ دَعْوَى الْبَائِعِ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَصَدِّقَهُ الْمُشْتَرِي .

وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ فَأَدَّعَاهُ الْبَائِعُ وَقَدْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ  
يُنْثَبِتْ الْإِسْتِيلَادُ فِي الْأُمِّ ، وَإِنْ مَاتَتْ

وله ( فيفسخ البيع فيه ) ، لأن بيع أم الولد لا يجوز ( ويرد ) البائع ( الثمن )  
الذي قبضه ، لأنه قبضه بغير حق ( وإن ادعى المشتري ) الولد أيضاً ، سواء كانت  
دعواه ( مع دعوى البائع أو بعده فدعوى البائع أولى ) ، لأنها تستند إلى وقت  
العلوق ، فكانت أسبق ، قال القهستاني : وفيه إشعار بأنه لو ادعاه المشتري قبل  
دعوى البائع ثبت نسبه منه وحمل على النكاح ، اهـ .

( وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر ) ولدون الحولين ( لم تقبل دعوى  
البائع فيه ) ؛ لاحتimal حدوثه بعد البيع ( إلا أن يصدق المشتري ) فيثبت النسب  
ويبطل البيع ، والولد حرٌّ ، والأم أم ولد له ، كما في المسألة الأولى ؛ لتصادقهما واحتمال  
العلوق في الملك ، هداية . وفي القهستاني : وفيه إشارة إلى أنه لو ادعياه اعتبر دعوى  
المشتري ؛ لتقيام المالك المحتمل للعلوق كما في الاختيار ، اهـ .

وإن جاءت به لأكثر من سنتين لم تصح دعوى البائع إلا إذا صدقه المشتري ،  
فيثبت النسب ، ويحمل على الاستيلاد بالنكاح ، ولا يبطل البيع ، وتامه في الهداية .  
( وإن مات الولد فأدعاه البائع وقد ) كانت ( جاءت به لأقل من ستة  
أشهر ) من وقت البيع ( لم يثبت الاستيلاد في الأم ) ، لأنها تابعة للولد ، ولم  
يثبت نسبه بعد الموت ، لعدم حاجته إلى ذلك ، فلا يثبت استيلاد الأم ( وإن ماتت

الأم فادعى البائع الابن ، وقد جاءت به لأقل من ستة أشهر يثبت النسب منه في الولد ، وأخذَه البائع ، ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : يرُدُّ حصَّة الولد ، ولا يرُدُّ حصَّة الأم .

ومن ادعى نسب أحد التوأمين ثبت نسبهما منه ؛ والله أعلم .

(الأم) وبقى الولد (فادعاه البائع ، وقد) كانت (جاءت به لأقل من ستة أشهر) مذبذبة (يثبت النسب منه في الولد ، وأخذَه البائع) ؛ لأن الولد هو الأصل في النسب ، فلا يضره فوات التبع (ويرد الثمن كله في قول أبي حنيفة) ؛ لأنه تبين أنه باع أم ولده ، وماليتها غير متقومة عنده في العقد والنصب ؛ فلا يضمها للمشتري (وقال أبو يوسف ومحمد : يرُد حصَّة الولد ، ولا يرُد حصَّة الأم) بأن يقسم الثمن على الأم وقيمة الولد ، فما أصاب الولد رده البائع ، وما أصاب الأم سقط عنه ، لأن الثمن كان مقابلا بهما ، وماليتها متقومة عندهما ، فيضمها للمشتري . قال في التصحيح : وهل قول الإمام مشى الأئمة كالنسفي والخبوي والموصلي ومصدر الشريعة (ومن ادعى نسب أحد التوأمين) وهما ولدان بين ولادتهما أقل من ستة أشهر (ثبت نسبهما منه) ؛ لأنهما من ماء واحد ، فمن ضرورة ثبوت نسب أحدهما ثبوت نسب الآخر ؛ إذ لا يتصور هلق الثاني حادثا ؛ لأنه لأجل أقل من ستة أشهر ، هداية .

## كتاب الشهادات

الشهادة : فَرَضَ يَلْزِمُ الشُّهُودَ أَدَاؤَهَا ، وَلَا يَسْمَهُمْ كِتْمَانُهَا إِذَا طَالَ بَيْنُهُمُ الْمَدْعَى .  
وَالشَّهَادَةُ فِي الْحُدُودِ يُخَيَّرُ فِيهَا الشَّاهِدُ بَيْنَ السِّرِّ وَالْإِظْهَارِ ،  
وَالسِّرُّ أَفْضَلُ ،

## كتاب الشهادات

لا تخفى مناسبة الشهادة للدعوى وتأخيرها عنها .

( الشهادة ) لغة : خبر قاطع ، وشرعا : أخبار صدق لإثبات حق ، كما في الفتح . وشرطها : العقل الكامل ، والضبط ، والولاية . وركنها : لفظ « أشهد » وحكما ، وجوب الحكم على القاضى بموجبها إذا استوفت شرائطها . وأداؤها ( فرض ) على مَنْ علمها ، بحيث ( يلزم الشهود أداؤها ، ولا يسعهم كتمانها ) ، لقوله تعالى : « وَلَا تَأْتِبِ الشَّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا » ، وقوله تعالى : « وَلَا تَكْتُمُوا الشهادة ، ومن يكتتمها فإنه آثم قلبه » وهذا ( إذا طلبهم للمدعى ) بها لأنها حقه ، فتتوقف على طلبه كسائر الحقوق ، إلا إذا لم يعلم بها ذو الحق وخاف فوته لزمه أن يشهد بلا طلب كما في الفتح ، ويجب الأداء بلا طلب لولا الشهادة في حقوق الله تعالى ، وهي كثيرة عد منها في الأشياء أربعة عشر ، قال : ومتى أخرج شاهد الحسبة شهادته بلا عذر فسق فترد شهادته ، اهـ . وهذا كله في غير الحدود ( و ) أما ( الشهادة في الحدود ) فإنه ( يخير فيها الشاهد بين السِّرِّ والإِظْهَارِ ) ، لأنه بين حِشْبَتَيْنِ : إقامة الحد ، والتوقى عن المثل ( و ) لكن ( السِّرُّ أَفْضَلُ ) لقوله صلى الله عليه وسلم لاذى شهد عنده : « لو سترته بثوبك لكان خيرا لك »

إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْمَالِ فِي السَّرِقَةِ يَقُولُ « أَخَذَ » وَلَا يَقُولُ « سَرَقَ » .

وَالشَّهَادَةُ عَلَى مَرَاتِبٍ : مِنْهَا الشَّهَادَةُ فِي الزَّانَا ، يُعْتَبَرُ فِيهَا أَرْبَعَةٌ مِنَ الرِّجَالِ ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ ، وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِبَقِيَّةِ الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ ، وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ .

وقال عليه الصلاة والسلام : « من ستر على مسلم ستر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة » ، وفيما نقل من تلقين الدرر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضی الله عنهم دلالة ظاهرة على أفضالية السر ، هداية (إلا أنه يجب) عليه (أن يشهد بالمال في السرقة ، فيقول : أخذ) للمال ، إحياء لحق للسروق منه (ولا يقول : سرق) صوناً ليد السارق عن القطع ، فيكون جمعاً بين السر والإفطار .  
(والشهادة على) أربع (مراتب) :

الأولى : (منها الشهادة في الزنا ، يعتبر فيها أربعة من الرجال) ، لقوله تعالى : « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » ، وقوله تعالى : « ثم لم يأتوا بأربعة شهداء » (ولا تقبل فيها شهادة النساء) ؛ للحديث الزهري : مضت السنة من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص ، هداية .

(و) الثانية : (منها الشهادة ببقية الحدود والقصاص ، تقبل فيها شهادة رجلين) لقوله تعالى : « فاستشهدوا شهدين من رجالكم » (ولا تقبل فيها أيضاً شهادة النساء) ، لما مر .

وَمَاسَوَى ذَلِكَ مِنَ الْحَقُوقِ تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ،  
سَوَاءَ كَانَ الْحَقُّ مَالًا أَوْ غَيْرَ مَالٍ مِثْلُ النِّسْكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَكَاةِ وَالْوَصِيَّةِ .  
وَتُقْبَلُ فِي الْوِلَادَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْعُيُوبِ بِالنِّسَاءِ فِي مَوَاضِعَ لَا يَطْلَعُ عَلَيْهِ  
الرِّجَالُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ .

( و ) الثالثة منها : ( ماسوى ذلك ) للذكور ( من ) بقية ( الحقوق ) ، تقبل فيها  
شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ، سواء كان الحق ( المشهود به ) ( مالا أو غير مال )  
وذلك ( مثل النكاح والطلاق والوكالة والوصية ) ؛ لأن الأصل فيها القبول ؛  
لوجود ما يثبت عليه أهلية للشهادة - وهو المشاهدة والضبط والأداء - إذ بالأول يحصل  
العلم للشاهد ، وبالثاني يثبت ، وبالثالث يحصل العلم للقاضي ؛ ولهذا يقبل إخبار هاتين الأخبار ،  
ونقصان الضبط بزيادة الشك في الخبر بضم الأخرى إليها ، فلم يبق بعد ذلك إلا الشهادة ؛  
فهذا لا تقبل فيها يندرى بالشبهات ، وهذه الحقوق تثبت مع الشبهات ، وعدم  
قبول الأربع على خلاف القياس كيلا يكثر خروجهن ، هداية

( و ) الرابعة : الشهادة على ما لا يطلع عليه الرجال ، كما عبر عنه بقوله : ( وتقبل  
في الولادة والبكارة والعيوب ) التي ( بالنساء ) إذا كانت ( في موضع لا يطلع  
عليه الرجال شهادة امرأة واحدة ) ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « شهادة النساء  
جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه » والجمع المحلى بالألف واللام يراد به الجنس  
فيتناول الأقل ، ولأنه إنما سقطت الذكورة ليخف النظر ؛ لأن نظر الجنس أخف ،  
فكذا يسقط اعتبار العدد ، إلا أن اللثني والثلاث أحوط ؛ لما فيه من معنى الإلزام كافي  
الهداية ، ثم قال : وأما شهادتهن على استهلال العصى لا تقبل عند أبي حنيفة في حق  
الإرث ؛ لأنه مما يطلع عليه الرجال ، إلا في حق الصلاة ؛ لأنه من أمور الدين ،  
وعنده تقبل في حق الإرث أيضا ؛ لأنه صوت عند الولادة ، ولا يحضرها الرجال  
عادة ، فصار كشهادتهن على نفس الولادة ، ٨١ . ورجعه في الفتح .



وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ الْعَدَالَةِ وَلَقَدْ الشَّهَادَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الشَّاهِدُ لَفْظَ الشَّهَادَةِ وَقَالَ أَعْلَمُ أَوْ أَتَيْتُنُّ لَمْ يُقْبَلْ شَهَادَتُهُ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقْتَصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ ، إِلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، فَإِنَّهُ يَسْأَلُ عَنِ الشُّهُودِ ، وَإِنْ طَعَنَ انْخَصِمَ فِيهِمْ

(ولا بد في ذلك كله من العدالة) ، لقوله تعالى : « فأشهدوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ » وقوله تعالى : « مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ » ولأن العدالة هي المينة للصدق ، لأن من يتعامل في غير الكذب قديته اطامه ، وعن أبي يوسف أن الفاسق إذا كان وجيهاً في الناس ذامر ومرة تقبل شهادته ؛ لأنه لا يستأجر لوجهاته ، ويمتنع عن الكذب بمرورته ، والأول أصبح إلا أن القاضي لو قضى بشهادة الفاسق يصح ، والمسألة معروفة ، هداية (ولفظ الشهادة) لأن النصوص نطقت باشتراطها ؛ إذ الأمر فيها بهذه اللفظة ، ولأن فيها زيادة تأكيد فإن قوله « أشهد » من ألفاظ اليمين ، فكان الامتناع عن الكذب بهذا اللفظ أشد ، فإن لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة ، وقال ( عوضاً عنها ) أعلم أو أتيتن لم تقبل شهادته ؛ لما قلنا ، قال في الهداية : وقوله « في ذلك كله » إشارة إلى جميع ما تقدم ، حتى تشترط العدالة ولفظ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها ، هو الصحيح ؛ لأنه شهادة ، لما فيه من معنى الإلزام ، حتى اختص بمجلس القضاء ، ويشترط فيه الحرية والإسلام ، اهـ ( وقال أبو حنيفة : يقتصر الحاكم على ظاهر عدالة ) الشاهد ( المسلم ) ولا يسأل عنه ، إلا إذا طعن فيه انخصم ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « المسلمون عُدُولٌ بِغَضِّهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، إِلَّا مُحَدَّوْدًا فِي قَذْفٍ » ولأن الظاهر الانزجار عما هو محرّم في دينه ، وبالظاهر كفاية ، إذ لا وصول إلى القطع ، هداية (إلا في الحدود والقصاص فإنه يسأل) فيها (عن الشهود) وإن لم يطعن انخصم ؛ لأنه يحتمل لإسقاطها فيشترط الاستقصاء فيها ، لأن الشبهة فيها إدارة (وإن طعن انخصم فيهم) أي الشهود

سَأَلَ عَنْهُمْ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَدٌ : لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُمْ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ  
وَمَا يَقَعَّمُهُ الشَّاهِدُ عَلَى ضَرَبَيْنِ :  
أَحَدُهُمَا : مَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ ، مِثْلُ الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ وَالنَّصَبِ وَالْقَتْلِ ،  
وَحُكْمُ الْحَاكِمِ ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الشَّاهِدُ أَوْ رَأَاهُ

(سأل) القاضى (عنهم) ، لأنه تقابل الظاهران ، فيسأل طلباً للترجيح ، وهذا حيث  
لم يعلم القاضى حالهم ، أما إذا علمهم يخرج أو عدالة فلا يسأل عنهم ، وتامه في الملتقى  
(وقال أبو يوسف وعمد : لا بد) للقاضى من (أن يسأل عنهم في السر والعلانية)  
في سائر الحقوق ، طعن الخلفاء فيهم أولاً ، لأن الحكم إنما يجب بشهادة العدل ، فوجب  
البحث عن العدالة ، قال في الهداية : وقيل : هذا اختلاف عصر وزمان ، والفتوى على  
قولها في هذا الزمان ، ومثله في الجواهر وشرح الإسيبى جابى وشرح الزاهدى والينابيع ،  
وقال الصيبر الشهدى في الكبرى : والفتوى اليوم على قولها ، ومثله في شرح المنظومة  
للسلبىدى والحقائق وقاضىخان ومختار النوازل والاختصار والبرهانى ومصدر الشريعة ،  
وتامه في التصحيح ، وفي الهداية : ثم قيل : لا بد أن يقول المعدل « هو عدل جائز  
الشهادة » ، لأن العهد قد يعدل ، وقيل : يكتب في بقوله « هو عدل » ، لأن الجزية  
ثابتة بأصل الدار ، وهذا أصح .

(وما يقَعَّمُهُ الشَّاهِدُ عَلَى ضَرَبَيْنِ) :

(أحدهما : ما يثبت حكمه بنفسه) وذلك (مثل البيع والإقرار والنصب والقتل  
وحكم الحاكم) ونحو ذلك مما يسمع أو يرى (فإذا سمع ذلك الشاهد) وهو مما يعرف  
بالسمع ، مثل البيع والإقرار (أو رآه) قتله ، وهو مما يعرف بالرؤية ، كالنصب والقتل

وَسِعَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَيْهِ ، وَيَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ بَاعَ ، وَلَا يَقُولُ : أَشْهَدُنِي .

وَمِنْهُ مَا لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِنَفْسِهِ ، مِثْلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ ، فَإِنْ سَمِعَ شَاهِدًا يَشْهَدُ بِشَيْءٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا أَنْ يُشْهَدَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعَهُ يُشْهَدُ الشَّاهِدَ عَلَى شَهَادَتِهِ لَمْ يَسْعِ السَّامِعُ أَنْ يَشْهَدَ . وَلَا يَحِلُّ لِلشَّاهِدِ إِذَا رَأَى خَطَأَهُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ .

(وسعه أن يشهده ، وإن لم يشهد عليه) أي يتحمل تلك الشهادة . لأنه علم ما هو الموجب بنفسه وهو الركن في الأداء (ويقول : أشهد أنه باع ، ولا يقول : أشهدني) ؛ لأنه كذب ، قال في الهداية : ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له أن يشهد ، ولو فسر للقاضي لا يقبله ؛ لأن النعمة تشبه النعمة ، إلا إذا كان دخل البيت وعلم أنه ليس فيه أحد سواه ثم جلس على الباب وليس للبيت مسلك غيره فسمع إقرار الداخل ولا يبرأ ، لأنه حصل العلم في هذه الصورة ، اهـ .

(و) الثاني (منه ما لا يثبت حكمه بنفسه) وذلك (مثل الشهادة على الشهادة) لأنها غير موجبة بنفسها ، وإنما تصير موجبة بالنقل إلى مجلس القضاء ، والنقل لا بد له من تحمل ؛ ليصير الفرع كالوكيل (فإذا سمع شاهداً يشهد بشيء لم يجز أن يشهد على شهادته) لعدم الإنابة (إلا أن يشهده) على شهادته ويأمره بأدائها ليسكون ثائناً عنه (وكذلك لو سمعه يشهد الشاهد على شهادته) ويأمره بأدائها (لم يسع السامع) له (أن يشهد) ، لأنه لم يحمله ، وإنما حمل غيره .

(ولا يحل للشاهد إذا رأى خطئه أن يشهد إلا أن يذكر الشهادة) ، لأن الخطأ يشبه الخطأ ، فلم يحصل العلم ، وهذا قول الإمام ، وعليه مشى الأئمة للمترمون للتصحيح ، اهـ ، وفي الدر : وجوز له لو في حوزته ، وبه نأخذ . بجر عن الملتقى . اهـ

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَى ، وَلَا الْمَلُوكِ ، وَلَا الْمَخْدُودِ فِي قَذْفٍ وَإِنْ تَابَ ،  
وَلَا شَهَادَةُ الرَّأْسِ لَوَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ ، وَلَا شَهَادَةُ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ وَأَجْدَادِهِ .  
وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخَرِ .

(ولا تقبل شهادة الأعمى) ؛ لأن الأداء يفتقر إلى التمييز بالإشارة بين المشهود  
له والمشهود عليه ، ولا يميز الأعمى إلا بالنفمة ، والنفمة تشبه النفمة ، ولو همى  
بعد الأداء يمتنع القضاء عند أبي حنيفة ومحمد ؛ لأن قيام الأهلية شرط وقت القضاء ،  
لصيرورتهم أحجة عنده ، وصار كما إذا خرس أو جُنَّ أو فسق ، بخلاف ما إذا مات أو غاب ؛  
لأن الأهلية بالموت انتهت وبالنفية ما بطلت كما في الهداية ( ولا للملوك ) للملك  
وغيره ؛ لأن الشهادة من باب الولاية ، وهو لا يلى نفسه ، فأولى أن لا تثبت له  
الولاية على غيره ( ولا المخدود في قذف وإن تاب ) ؛ لأن رَدَّ شهادته من تمام  
حده بالنص ، والاستثناء منصرف لما يليه ، وهو : « وأولئك هم الفاسقون » .  
قال في الهداية : ولو حذر الكافر في قذف ثم أسلم تقبل شهادته ، لأن للكافر شهادة ،  
فكان رد هاهنا تمام الحد ، وبالإسلام حدثت له شهادة أخرى ، بخلاف العبد إذا  
حد ثم اعتق ، لأنه لا شهادة للعبد أصلا ، فقام حده برد شهادته بعد الاعتق ، اهـ .  
( ولا شهادة الوالد ) وإن علا ( ولده وولد ولده ) وإن سفل ( ولا شهادة  
لولد ) وإن سفل ( لأبويه وأجداده ) وأن علوا ؛ لأن المنافع بين الآباء والأولاد متصلة  
ولذا لا يجوز أداء الزكاة إليهم ، فتكون شهادة لنفسه من وجه ، ولتسكن التهمة .  
( ولا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر ) ؛ لأن لا تنفع متصل عادة ، وهو

وَلَا شَهَادَةُ الْمَوْلَى لِمَعْبُودِهِ وَلَا لِمُسْكَاتِهِ ، وَلَا شَهَادَةُ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ  
فِيَا هُوَ مِنْ شَرِكْتِهِمَا .

وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ وَعَمَّو .

وَلَا تَقْبَلُ شَهَادَةَ مُحْنَثٍ ، وَلَا نَائِحَةٍ ، وَلَا مَغْنِيَةٍ ، وَلَا مُدْمِنٍ الشَّرْبِ عَلَى  
الْأَلْهِو ، وَلَا مَنْ يَلْعَبُ بِالطَّيُورِ

المقصود ، فيصير شاهداً لنفسه من وجه ، ووجود التهمة (ولاشهادة المولى لمعبوده)  
لأنه شهادة لنفسه من كل وجه إذا لم يكن على العبد دين ، أو من وجه إذا كان عليه  
دين ، لأن الحال موقوف مراعى ، هداية (ولامسكاته) لما قلنا (ولاشهادة  
الشريك لشريكه فيا هو من شركتهما) ، لأنها شهادة لنفسه من وجه لا شترا كهما ،  
ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل لانقضاء التهمة .

(وتقبل شهادة الرجل لأخيه وعنه) ، لانعدام التهمة ، فإن الأملاك ومنافعها  
مقبانية ، ولا بسوطة لبعضهم في مال بعض

(ولا تقبل شهادة محنث) بالفتح - من يفعل الردى وبؤى كالنساء ، لأنه  
فاسق ، فأما الذى فى كلامه لين وفى أعضائه تسكسرف ومومة بول الشهادة كفى الهداية ،  
(ولا شهادة نائحة) فى معصية غيرها بأجر ، درر وفتح (ولامغنية) ولو لنفسها  
لحرمة رفع صوتها ، خصوصاً مع الفناء (ولامدمن الشرب) لغير الخمر من الأشرية  
(على الألهو) لحرمة ذلك . قيد بالإيمان ليكون ذلك ظاهراً منه ، لأنه لا يخرج عن  
العدالة إلا إذا كان يظهر منه ذلك ، وقيد بالألهو لأنه لو شرب للتداوى لا تسقط عدالته  
لشبهة الاختلاف كفى صدر الشريعة ، وقيدنا بغير الخمر لأن شرب الخمر يسقط العدالة  
ولو قطرة ولو بغير لهو (ولا شهادة من يلعب بالطيور) ، لأنه يورث غفلة ، ولأنه

وَلَا مَنْ يُغْنِي لِلنَّاسِ ، وَلَا مَنْ يَأْتِي بِأَبَا مِنْ السَّكْبَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ بِهَا الْخُدَّ ، وَلَا مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِغَيْرِ إِزَارٍ ؛ أَوْ بِمَا كُلُّ الرِّبَا ، وَلَا الْمُقَامِرُ بِالزَّرْدِ وَالشُّطْرُنْجِ ، وَلَا مَنْ يَتَمَلُّ الْأَفْعَالُ الْمُسْتَخَفَّةَ كَالْبُولِ عَلَى الطَّرِيقِ ، وَالْأَكْلُ عَلَى الطَّرِيقِ

قد يقف على عورات النساء بصعود سطحه لطير طيره ، وفي بعض النسخ « ولا من يلعب بالطنبور » وهو اللقي ، هداية . ( ولا من يغني للناس ) ؛ لأنه يجمع الناس على ارتكاب كبيرة ، هداية . وأما من يغني لنفسه فهدم وحشة فلا بأس به عند العامة ، عناية ، وصححه المعنى وغيره ( ولا من يأتي بأبا من السكباء التي يتعلق بها الحد ) كالزنا والسرقة ونحوهما ؛ لأنه يفسق ( ولا من يدخل الحمام بغير إزار ) ؛ لأن كشف البويرة حرام إذا رآه غيره ( و ) لا ( من يأكل الربا ) قال في الهداية : وشرط في الأصل أن يكون مشهوراً به ؛ لأن الإنسان قلما ينجو من مباشرة العقود الفاسدة ، وكل ذلك ربا . ( و ) لا ( المقامر بالزرد ) ويقال : الزردشير ، ويعرف الآن بالزهر ( والشطرنج ) ؛ لأن كل ذلك من السكباء . قال في صدر الشريعة : قيد للمقامرة بالزرد وقع اتفاقاً ، وفي الذخيرة : من يلعب بالزرد فهو مردود الشهادة على كل حال ، اهـ . وفي التمهيداني : لا لعب الزرد بلا قمار لم تقبل شهادته بلا خلاف ، بخلاف لا لعب الشطرنج ؛ فإنه يقبل إلا إذا وجد واحد من ثلاثة : أي المقامرة ، وفوت الصلاة ، وإكثار الخلف عليه بالكذب ، اهـ ؛ وزاد في الأشباه : أن يلعب به على الطريق ؛ أو يذكر عليه فسقا .

( ولا ) تقبل أيضاً شهادة ( من يفعل الأفعال المستخفة ) مما يخل بالمرودة ( كالبول على الطريق ، والأكل على الطريق ) ؛ لأنه تارك المرودة ، وإذا كان

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ مِنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ  
إِلَّا أَنْطَابِيَّةً ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ  
مِلَّتُهُمْ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْحَرِيِّ عَلَى الذَّمِيِّ .

لا يستحى عن مثل ذلك لا يتنع عن الكذب فيتهم ، هداية . قال في الفتوح : ومنه  
كشف عورته ليستنجى من جانب البركة والناس حضور ؛ وقد كثرت زماننا ، اه .  
( ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف ) ؛ لظهور فسقه ، بخلاف من  
يتقيه ، لأنه فاسق مستور ، هيئ . قال في المنتح : وإنما قيدنا بالسلف تبعاً  
لكلامهم . وإلا فالأولى أن يقال سب مسلم لسقوط العدالة بسب المسلم وإن لم يكن من  
السلف ، كما في السراج والنهاية ، اه .

( وتقبل شهادة أهل الأهواء ) : أى أصحاب بدع لا تكفر كجبر وقدر ورفض  
وخروج وتشبيه وتعطيل ، وكل فرقة من هذه الفرق الستة اثنتا عشرة فرقة ( إلا  
الخطابية ) فرقة من الروافض يرون الشهادة لشيعةهم ولكل من حلف أنه محق .  
فردم لا لبدعهم بل لهمة الكذب ، ولم يبق لمذهبهم ذكر ، بحر ( وتقبل شهادة  
أهل الذمة بعضهم على بعض ) إذا كانوا عدولاً في دينهم ، جوهره ؛ لأنهم من  
أهل الولاية على أنفسهم وأولادهم الصغار ، فيكونون من أهل الشهادة على جنسهم  
( وإن اختلفت ملتهم ) كاليهود والنصارى ، قال في الهداية : لأن ملل الكفرة وإن  
اختلفت فلا قهر ، فلا يحملهم النفيظ على القول ، اه . ( ولا تقبل شهادة الحرى )  
المستأمن ( على الذمى ) ؛ لأنه لا ولاية له عليه ، لأن الذمى من أهل ديارنا ، وهو  
أعلى حالاً منه ، وتقبل شهادة الذمى عليه كشهادة للمسلم عليه وعلى الذمى ؛ وتقبل شهادة  
المستأمنين بعضهم على بعض إذا كانوا أهل دار واحدة ، وتماه في الهداية .

وَإِنْ كَانَتْ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِّئَاتِ وَالرَّجُلُ يَمْنُ بِعَجْزِ السَّكْبَاءِ  
قِيلَتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةٍ .  
وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَقْلَفِ ، وَالْخَمْسِيُّ ، وَوَلَدُ الزَّنا ، وَشَهَادَةُ الْخُنْثَى جَائِزَةٌ .  
وَإِذَا وَاظَمَتِ الشَّهَادَةُ الدَّعْوَى قِيلَتْ ، وَإِنْ خَالَفَتْهَا لَمْ تُقْبَلْ ،

(وإن كانت الحسنات أغلب من السيئات) بمعنى الصنائع ، جوهرية (والرجل ممن  
يحب السكباء) ( ويتباعد عنها ) ( قبلت شهادته ) قال في الجوهرية : هذا والعدالة  
المعتبرة ؛ إذ لا بد من توثق السكباء تركها ، وبعد توثقها يعتبر الغالب : فن كثرت معاصيه  
أثر ذلك في شهادته . ومن ندرت منه المعصية قبلت شهادته ؛ لأن في اعتبار اجتهاده  
الكل مد باب الشهادة ، وهو مفتوح لإحياء للحقوق . اهـ . وفي الهداية والنجي  
وعقارات النوازل : هذا هو الصحيح في حد العدالة المعتبرة ( وإن ألم بمعصية ) ؛  
لأن كل واحد من سوى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يخلو من ارتكاب خطيئة ،  
فأروقت الشهادة على من لا ذنب له أصلاً لئلا يمدح وجوده أصلاً ، فاعتبر الأغلب ، وحاصله :  
أن من ارتكب كبيرة أو أصراً على صغيرة سقطت عدالته ، كما في الجوهرية .  
( وتقبل شهادة الأقلف ) ؛ لأنه لا يخل بالعدالة : إلا إذا تركه استخفافاً بالدين ؛  
لأنه لم يبق بهذا الصنيع عدلاً ، هداية ( والخمسي ) ؛ لأنه قطع عضو منه ظناً ،  
فإن كان إذا قطعت يده ( وولد الزنا ) إذا كان عدلاً ؛ لأن فسق الأبوين لا يوجب  
فسق الولد ، ( وشهادة الخنثى جائزة ) ؛ لأنه رجل أو امرأة ، وشهادة الخنثى  
مقبولة ، إلا أنه كاذب .

( وإذا وازمت الشهادة الدعوى ) لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ( قبلت ) تلك  
الشهادة ( وإن خالفتها ) : أي خالفت الشهادة الدعوى لفظاً ومعنى ( لم تقبل ) تلك  
الشهادة ؛ لأن تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط لقبول الشهادة ، وقد وجدت فيما يوافقها



وَيُعْتَبَرُ اتِّفَاقُ الشَّاهِدِينَ فِي اللفظِ وَالْمَعْنَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، فَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْألفِ وَالْآخَرُ بِالْألفَيْنِ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ ، وَإِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْألفِ وَالْآخَرُ بِالْألفِ وَخَمْسِمِائَةٍ وَالْمُدَّعَى يَدَّعِي أَلْفًا وَخَمْسِمِائَةَ قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا بِالْألفِ . وَإِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْألفِ وَقَالَ : قَضَاءٌ مِنْهَا

وانعدمت فجا يخالفها ، هداية ( ويعتبر ) : أى يشترط ( اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى ) جميعاً ، بطريق الوضع لا التضمن ( عند أبي حنيفة ) وعندها يكفي بالموافقة المعنوية ( فإن شهد أحدهما بألف والآخر بألفين ) والمدعى يدعى الألفين ( لم تقبل الشهادة ) عنده ، لاختلافهما لفظاً ، وذلك يدل على اختلاف المعنى ، لأنه يستفاد باللفظ وذلك لأن الألف لا يعبر به عن الألفين ، بل هما جملتان متباينتان ، فصار كما إذا اختلف جنس المال ، وعندهما تقبل على الألف لأنهما اتفعا على الأصل ، وتفردا أحدهما بالزيادة ، فثبت ما اجتماعا عليه فصار كالألف والألف والخمسمائة ، وعلى هذا المائة والمائتان والطفلة والطفقتان ، قال الإسبيجاني : والصحيح قول أبي حنيفة ، وعليه مشي الأئمة للصحيحين ، تصحيح . قيدنا بدعوى الألفين ، لأنه إذا ادعى المدعى الألف لا تقبل الشهادة بالإجماع ( وإن شهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسمائة والمدعى يدعى ألفاً وخمسمائة قبلت شهادتهما بألف ) اتفاقاً ، لاتفاق الشاهدين عليها لفظاً ومعنى ، لأن الألف والخمسمائة جملتان عطف إحداهما على الأخرى ، والعطف يقرر الأول ، ونظيره الطفلة والطفلة والنصف ، والمائة والمائة والخمسون ، بخلاف الخمسة والخمسة عشر ، لأنه ليس بينهما حرف العطف فهو نظير الألف والألفين ، هداية .

( وإذا شهد أحدهما بألف وقال ) في شهادته : لكنه قد قضاه منها ( ٥ - الباب ٤ )

خَمْسِمِائَةَ « قِيلَتْ شَهَادَتُهُ بِأَلْفٍ ، وَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلَهُ إِنَّهُ قَضَاهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ  
مَعَهُ آخَرُ ، وَيَنْتَبِئَ لِلشَّاهِدِ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَشْهَدَ بِأَلْفٍ حَتَّى يُقَرَّ  
الْمُدْعَى أَنَّهُ قَبِضَ خَمْسِمِائَةَ .

وَلِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّ زَيْدًا قُتِلَ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَكَّةَ وَشَهِدَ آخَرَانِ أَنَّهُ  
قُتِلَ يَوْمَ النَّحْرِ بِالْكُوفَةِ وَاجْتَمَعُوا عِنْدَ الْحَاكِمِ لَمْ يَقْبَلِ الشَّاهِدَ تَيْنِ ،  
فَلَنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا فَقَضَى بِهَا ثُمَّ حَضَرَتِ الْأُخْرَى لَمْ تُقْبَلْ ، وَلَا يَسْمَعُ  
الْقَاضِي لِلشَّاهِدَةِ عَلَى جَرْحِ

خَمْسِمِائَةَ قِيلَتْ شَهَادَتُهُ بِأَلْفٍ ( لا تنافي بينهما عليه ) ( ولم يسمع قوله إنه قضاء ) ؛  
لأنها شهادة فرد ( إلا أن يشهد معه آخر ) ليتم نصاب الشهادة ( وينبغي للشاهد  
إذا علم ذلك ) أى علم قضاء اللذين وخشى إنكار المدعى لما قبضه ( أن لا يشهد )  
له ( بألف حتى يقر المدعى أنه قبض خَمْسِمِائَةَ ) كيلا يصير مُعِيناً عَلَى الظلم .

( وإذا شهد شاهدان أن زيدا قتل يوم النحر ) من هذا العام مثلا ( بمكة ،  
وشهد ) شاهدان ( آخران أنه قتل يوم النحر ) من هذا العام ( بالكوفة واجتمعوا ) :  
أى الشهود كلهم ( عند الحاكم لم يقبل ) الحاكم ( الشهادتين ) لثبوتين يكذب  
إحداها ، وليست إحداها بأولى من الأخرى .

( فلان سبقت إحداها وقضى بها ثم حضرت الأخرى لم تقبل ) الثانية ؛  
لأن الأولى قد ترجحت باتصال القضاء بها ؛ فلا تنقض بالثانية .

( ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ) الشهود ، بأن ادعى المدعى عليه أن

وَلَا يَتَعَكَّمُ بِذَلِكَ .

وَلَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِشَيْءٍ لَمْ يُعَايَنَهُ ، إِلَّا النَّسَبَ وَالْمَوْتَ  
وَالنِّكَاحَ وَالْخُلُوعَ وَوَلَايَةَ الْقَاضِي ، فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا  
أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يَتَّقُ بِهِ .

شهود للدهى فَتَقَّةُ أو مستأجرون وأقام بيعة على ذلك ، فإن القاضي لا يلتفت  
إليها ( ولا يحكم بذلك ) ولكن يسأل عنهم سرا وعلانية ، فإن ثبتت عدالتهم  
قبلت شهادتهم ، وإلا لا .

( ولا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه ) ؛ لأن الشهادة مشتقة من  
المشاهدة ، وذلك بالعلم ، ولم يحصل (إلا النسب ، والموت ، والنكاح ، والخلع ،  
وولاية القاضي ؛ فإنه يسمعه أن يشهد بهذه الأشياء إذا أخبره بها من يثق به )  
استحسانا ؛ لأن هذه الأمور يختص بمعاينة أعيانها الخواص من الناس ، وتعلق  
بها أحكام تبقى على انقضاء القرون والأعوام ، فلم يقل فيها شهادة بالتسامع  
لأدى إلى الحرج وتعطيل الأحكام . قال في الهداية : وإنما يجوز للشاهد أن يشهد  
بالاشتهار ، وذلك بالتواتر أو إخبار من يثق به ، كإخباره في الكتاب . ويشترط أن  
يخبره رجلان عدلان ، أو رجل وامرأتان ، ليحصل له نوع من العلم ، وقيل في  
الموت : يكفي بإخبار واحد أو واحدة ، لأنه قل ما يشاهد حاله غير الواحد .  
ثم قال : وينبغي أن يطلق أداء الشهادة ، أما إذا فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع  
لم تقبل شهادته ، كما أن معاينة اليد في الأملاك تطلق فيه الشهادة ثم إذا فسر لا تقبل  
كذا هذا ، ثم قُصِّرُ الاستثناء في الكتاب على هذه الأشياء ينفي اعتبار التسامع  
في الولاء والوقف ، وعن أبي يوسف آخر أنه يجوز في الولاء ، لأنه بمنزلة النسب ،

وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ حَقٍّ لَا يَسْقُطُ بِالشَّبَهَةِ، وَلَا تُقْبَلُ  
 فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ .  
 وَتَجُوزُ شَهَادَةُ شَاهِدَيْنِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَاحِدٍ  
 عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ  
 وَصِفَةُ الْإِشْهَادِ أَنْ يَقُولَ شَاهِدٌ الْأَصْلُ لِشَاهِدِ الْفَرْعِ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي  
 أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ

وعن محمد يجوز في الوقف ؛ لأنه يبقى على مر الأعصار ، إلا أنا نقول : الولاء يبتنى على  
 زوال المالك ، ولا بد فيه من المماثلة ، فكذا فيما يبقى عليه ، وأما الوقف فالصحيح  
 أنه تقبل الشهادة بالتسامع في أصله دون شرائطه ؛ لأن أصله هو الذي يشتهر ، اهـ .  
 ( والشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالشبهة ) قال في الهداية :  
 وهذا استحسان ؛ لشدة الحاجة إليها ؛ إذ شاهد الأصل قد يعجز عن أداء الشهادة  
 لبعض الموارض ، فلم تجز الشهادة على شهادته أدى إلى تواء الحقوق ، ولهذا  
 جوزنا الشهادة على الشهادة وإن كثرت ، إلا أن فيها شبهة من حيث البدئية ،  
 أو من حيث إن فيها زيادة احتمال ، وقد أمكن الاحتراز عنه بمنس الشهود ( و )  
 لذا ( لا تقبل في الحدود والقصاص ) لأنها تسقط بالشبهة .

( وتجوز شهادة شاهدين ) أو رجل وامرأتين ( على شهادة شاهدين ) ؛ لأن  
 نقل الشهادة من جملة الحقوق ، وقد شهدا بحق ، ثم بحق آخر ، فتقبل ؛ لأن  
 شهادة الشهادتين على حقين جائزة ( ولا تقبل شهادة واحد على شهادة واحد ) ؛  
 لأن شهادة الفرد لا تثبت الحق .

( وصفة الإشهاد أن يقول شاهد الأصل مخاطباً ( لشاهد الفرع : أشهد على  
 شهادتي ) لأن الفرع كالنائب عنه ، فلا بد من التعميل والتوكيل كما مر ( أني أشهد أن

فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ أَقْرَ عِنْدِي بِكَذَا وَأَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ جَازَ، وَيَقُولُ شَاهِدُ الْقَرْعِ عِنْدَ الْأَدَاءِ : أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا ابْنُ فُلَانٍ أَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقْرَ عِنْدَهُ بِكَذَا وَقَالَ لِي : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ

وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْقَرْعِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ شُهُودُ الْأَصْلِ أَوْ يَمُوتُوا مَسِيرَةً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا

فُلَانُ ابْنُ فُلَانٍ (الفُلَانِيُّ) (أَقْرَ عِنْدِي بِكَذَا وَأَشْهَدَنِي) بِهِ (عَلَى نَفْسِهِ) ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدُ الْأَصْلِ عِنْدَ الْقَرْعِ كَمَا يَشْهَدُ عِنْدَ الْقَاضِي لِيُنْقَلَ إِلَى مَجْلِسِ الْقَضَاءِ (وَإِنْ لَمْ يَقُلْ أَشْهَدَنِي عَلَى نَفْسِهِ جَازَ) ، لِأَنَّ مِنْ سَمْعِ إِقْرَارِ غَيْرِهِ حُلُّ هَذِهِ الشَّهَادَةِ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِيهِ أَشْهَدُ (وَيَقُولُ شَاهِدُ الْقَرْعِ) عِنْدَ الْأَدَاءِ مَا تَحْمِلُهُ : (أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَشْهَدَنِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقْرَ عِنْدَهُ بِكَذَا، وَقَالَ لِي : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ) ، لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ شَهَادَتِهِ ، وَذَكَرَ شَهَادَةَ الْأَصْلِ ، وَذَكَرَ الضَّمِيمَ ، وَلَمَّا لَقِظَ أَطُولَ مِنْ هَذَا وَأَقْصَرَ مِنْهُ ، وَخِيزَ الْأُمُورَ أَوْسَطَهَا ، هَدَايَةً .

قَالَ فِي الدَّرِّ : وَالْأَقْصَرُ أَنْ يَقُولَ الْأَصْلُ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِكَذَا ، وَيَقُولُ الْقَرْعُ : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ بِكَذَا ، وَعَلَيْهِ فَتَوَى السَّرْحِيُّ وَغَيْرُهُ ، ابْنُ كَمَالٍ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْقَهْطَسْتَانِيِّ عَنِ الزَّاهِدِيِّ ، اهـ .

(وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْقَرْعِ إِلَّا أَنْ) يَتَعَذَّرَ حُضُورُ شُهُودِ الْأَصْلِ ، وَذَلِكَ بِأَنْ (يَمُوتَ شُهُودُ الْأَصْلِ) عِنْدَ الْأَدَاءِ (أَوْ يَمُوتُوا مَسِيرَةً) سَفَرُ (ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا) قَالَ فِي الدَّرِّ : وَكَتَفِي الثَّانِي بِغَيْبَتِهِ بِمِثْلِ يَتَعَذَّرُ أَنْ يَبِيتَ بِأَهْلِهِ ، وَاسْتَحْسَنَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَفِي الْقَهْطَسْتَانِيِّ وَالسَّرَاحِيَةِ : وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ، وَأَقْرَأَ الْمَصْنُفَ ، اهـ .

أَوْ يَمْرَضُوا مَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورَ تَجْلِيسِ الْحَاكِمِ ، وَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ جَازَ ، وَإِنْ سَكَتُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازَ ، وَيَنْظُرُ الْقَاضِي فِي حَالِهِمْ ، وَإِنْ أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ أَمَّ تُقْبَلُ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي شَاهِدٍ لِلزُّورِ : أَشْهَرُهُ فِي الشُّوْقِ ،

( أَوْ يَمْرَضُوا مَرَضًا ) قَوِيًّا ، بَحِيثٌ ( لَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ حُضُورَ تَجْلِيسِ الْحَاكِمِ ) ؛ لِأَن جَوَازَهَا حَاجَةٌ ، وَإِنَّمَا نَسَّ عِنْدَ عَجْزِ الْأَصْلِ ، وَبِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ . ( فَإِنْ عَدَلَ شُهُودُ الْأَصْلِ ) بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَعْذُورِيَّةِ ( شُهُودُ الْفَرْعِ ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ « عَدَلَ » ( جَازَ ) ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّزْكِيَةِ ، وَكَذَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فَعَدَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ صَحَّ ، لِمَا قُلْنَا ، هِدَايَةٌ .

( وَإِنْ سَكَتُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازَ ) أَيْضًا ( وَيَنْظُرُ الْقَاضِي فِي حَالِهِمْ ) أَيْ حَالِ الْأَصُولِ ، كَمَا إِذَا حَضَرُوا بِأَنْفُسِهِمْ وَشَهِدُوا ، قَالَ فِي التَّصْحِيحِ : وَهَذَا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، وَعَلَيْهِ مَشَى الْأَثَمَةُ الْمُصَحِّحُونَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : لَا تُقْبَلُ ، أَه . ( وَإِنْ أَنْكَرَ شُهُودُ الْأَصْلِ الشَّهَادَةَ ) بَأَن قَالُوا : مَا لَنَا شَهَادَةٌ عَلَى هَذِهِ الْحَادِثَةِ ، وَمَاتُوا أَوْ غَابُوا ، ثُمَّ جَاءَ الْفُرُوعُ يُشْهِدُونَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ كَافِيَ السَّكَافِي ، وَكَذَا لَوْ أَنْكَرُوا التَّحْمِيلَ ، بَأَن قَالُوا : لَمْ نُشْهِدْهُمْ عَلَى شَهَادَتِنَا ، وَمَاتُوا أَوْ غَابُوا كَافِيَ الزُّبُلِيِّ ( لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَةُ شُهُودِ الْفَرْعِ ) ، لِأَن التَّحْمِيلَ شَرْطٌ ، وَقَدْ فَاتَ لِلتَّمَارِضِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ .

( وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي شَاهِدٍ لِلزُّورِ : أَشْهَرُهُ فِي السُّوقِ ) بَأَن يَبْعَثَهُ إِلَى سُوقِهِ إِنْ كَانَ سُوقِيًّا ، أَوْ إِلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَهُ سُوقِيًّا ، بَعْدَ الْعَصْرِ أَجْمَعَ مَا كَانُوا ، وَيَقُولُ الْمُرْسَلُ

وَلَا أَعَزُّهُ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : نُوجِبُهُ ضَرْبًا وَنَحْبِسُهُ .

### كتاب الرجوع عن الشهادة

إِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِهَا سَقَطَتْ ، وَإِنْ حُكِمَ  
بِشَهَادَتِهِمْ ثُمَّ رَجَعُوا لَمْ يُفْسَخِ

معه : إنا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه الناس ، كما نقل عن القاضي شريح  
( ولا أعزّه ) بالضرب ؛ لأن المقصود الانزجار ، وهو يحصل بالتشهير ، بل ربما  
يكون أعظم عند الناس من الضرب ، فيكتفى به ( وقال أبو يوسف ومحمد : نوجبه  
ضرباً ونحبسه ) حتى يحدث توبة . قال في التصحيح : وعلى قول أبي حنيفة مذهب  
النسفي والبرهاني وصدر الشريعة ، اهـ . ثم شاهد الزور هو المقر على نفسه بذلك ؛  
إذ لا طريق إلى إثباته بالبينة ، لأنه نفي للشهادة ، والبيئات للاثبات ، وقيل : هو  
أن يشهد بقتل رجل ثم يعمى المشهود بقتله حيا حتى يثبت كذبه بيقين ، أما إذا  
قال : « أخطأت في الشهادة » أو « غلطت » لا يميز ، جوهره .

### كتاب الرجوع عن الشهادة

هو بمنزلة الباب من كتاب الشهادات ؛ لأنه مفترج تحت أحكام الشهادات .  
( إذا رجع الشهود عن شهادتهم ) بأن قالوا : رجعت عما شهدنا به ، ونحوه ،  
بخلاف الإنكار ؛ فإنه لا يكون رجوعا ، وكان ذلك ( قبل الحكم بها ) أى  
بالشهادة ( سقطت ) شهادتهم ؛ لأن الحق إنما يثبت بالقضاء ، والقاضي لا يقضى  
بكلام متناقض ، ولا ضمان عليهما ؛ لأنهما ما أتلفا شيئا : لا على الدعي ، ولا على  
المشهود عليه ، هداية . ( وإن ) كان ( حكم بشهادتهم ثم رجعوا ، لم يفسخ

الحكم ، وَوَجِبَ عَلَيْهِمْ ضَمَانُ مَا أَتْلَفُوهُ بِشَهَادَتِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ الرُّجُوعُ إِلَّا بِحَضَرَةِ الْحَاكِمِ .

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِمَالٍ فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ ثُمَّ رَجَعَا ضِمَنًا الْمَالَ لِلشَّهُودِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا ضِمْنَ النِّصْفِ ، وَإِنْ شَهِدَ بِأَلْمَالِ ثَلَاثَةً فَرَجَعَ أَحَدُهُمْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ،

الحكم ) ؛ لأن آخر كلامهم يناقض أوله ، فلا ينقض الحكم بالتناقض ، ولأنه في الدلالة على الصدق مثل الأول ، وقد ترجح الأول بانصال القضاء به ( ووجب عليهم ) أى الشهود ( ضمان ما أتلفوه بشهادتهم ) ؛ لإقرارهم على أنفسهم بسبب الضمان ، لأن رجوعهم يتضمن دعوى بطلان القضاء ، ودعوى إتلاف المال على الشهود عليه بشهادتهم ؛ فلا يصدقون في حق القضاء ، ويصدقون بسبب الضمان . ( ولا يصح الرجوع إلا بحضرة الحاكم ) ولو غير الأول ؛ لأنه فسخ للشهادة ، فيختص بما تختص به الشهادة من المجلس ، وهو مجلس القاضى كما في الهداية .

( وإذا شهد شاهدان بمال فحكم الحاكم به ثم رجعا ) عن الشهادة عند الحاكم ( ضمنا المال ) للشهود به ( للشهود عليه ) ؛ لأن السبب على وجه التمدى سبب الضمان كحافر البئر ، وقد تسببا للاتلاف تمديا مع تمذر تضمين المباشر - وهو القاضى - لأنه كاللجأ إلى القضاء ( وإن رجع أحدهما ضمن النصف ) والأصل : أن المتعبر في هذا بقاء من بقى ، لارجوع من رجع ، وقد بقى من بقى بشهادته نصف الحق .

( وإن شهد بألمال ثلاثة ) من الرجال ( فرجع أحدهم فلا ضمان عليه )



فَإِنْ رَجَعَ آخَرُ ضَمَنِ الرَّاجِعَيْنِ نِصْفَ الْمَالِ . وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ فَرَجَعَتْ  
 امْرَأَةٌ ضَمِنَتْ رُبْعَ الْحَقِّ ، وَإِنْ رَجَعَتَا ضَمِنَتْ نِصْفَ الْحَقِّ ، وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ وَعَشْرُ  
 نِسْوَةٍ ثُمَّ وَجَعَ ثَمَانٌ مِنْهُنَّ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِنَّ ، وَإِنْ رَجَعَتْ أُخْرَى كَانَتْ عَلَى  
 النِّسْوَةِ رُبْعَ الْحَقِّ ، فَإِنْ رَجَعَ الرَّجُلُ وَالنِّسَاءُ فَعَلَى الرَّجُلِ سُدُسُ الْحَقِّ ، وَعَلَى  
 النِّسْوَةِ خَمْسَةُ أَسْدَاسِ الْحَقِّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَدٌ : عَلَى  
 الرَّجُلِ النِّصْفُ وَعَلَى النِّسْوَةِ النِّصْفُ .

لأنه بقي من يبق بشهادته كل الحق ( فإن رجع آخر ضمن الراجعان نصف المال )  
 لأنه ببقاء أحدهم يبقى نصف الحق .

( وإن شهد رجل وامرأتان ، فرجعت امرأة ضمنت ربع الحق ) لبقاء  
 ثلاثة الأرباع ببقاء من بقى ( وإن رجعتا ) أى للراأتان ( ضمنتا نصف الحق ) ؛  
 لأن بشهادة الرجل الباقي يبقى نصف الحق

( وإن شهد رجل وعشر نسوة ثم رجع ثمان منهن ، فلا ضمان عليهن ) ،  
 لأنه بقي من يبق بشهادته كل الحق ( فإن رجعت ) امرأة ( أخرى كان على  
 النسوة ) الراجعين <sup>(١)</sup> ( ربع الحق ) لأنه بقى النصف بشهادة الرجل ، والربع  
 بشهادة الباقي ( فإن رجع الرجل والنساء ) جميعاً ( فعلى الرجل سدس  
 الحق ، وعلى النسوة خمسة أسداس الحق عند أبي حنيفة ) ، لأن كل امرأتين  
 قامتا مقام رجل واحد ، فصار كما إذا شهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا جميعاً ،  
 وقال أبو يوسف وعمد : على الرجل النصف ، وعلى النسوة النصف ) ،

(١) من حق المرية أن يقول « الراجعات » .

وإن شهد شاهدان على امرأة بالسكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما ، وكذلك إن شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها وإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة . وإن شهدا ببيع بمثل القيمة أو أكثر ثم رجعا لم يضمنا ، وإن كان بأقل من القيمة ضمنا النقصان . وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الدخول ثم رجعا ضمنا نصف المهر

لأنهن - وإن كثرن - يقمن مقام رجل واحد ؛ ولهذا لا تقبل شهادتهن إلا باضمام رجل ، قال في الاصحیح : وعلى قول الإمام مشى الجبوري والنسفي وغيرهما .

( وإن شهد شاهدان على امرأة بالسكاح ) على مهر ( بمقدار مهر مثلها ) أو أقل أو أكثر ( ثم رجعا فلا ضمان عليهما ) ؛ لأن منافع البضع غير مقومة عند الإلتلاف ؛ لأن التضمين يسددها للمائلة ، ولا مائلة بين البضع والمال ، وإنما تنقوم على الزوج عند التملك ضرورة الملك لإظهارها تلطع الحل ( وكذلك إن شهدا على رجل بتزويج امرأة بمقدار مهر مثلها ) ، لأنه إلتلاف بموضع ، لأن البضع مقوم حالة الدخول في الملك كما سبق ، والإلتلاف بموضع كالا إلتلاف ( فإن شهدا بأكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمنا الزيادة ) لإلتلافها الزيادة من غير عوض .

( وإن شهدا ) على بائع ( ببيع ) شيء ( بمثل القيمة أو أكثر ، ثم رجعا لم يضمنا ) ؛ لأنه ليس بإلتلاف معنى نظرا إلى العوض ( وإن كان ما شهدا به ) بأقل من القيمة ضمنا النقصان ( لإلتلافهما هذا الجزء بلا عوض .

( وإن شهدا على رجل أنه طلق امرأته ) وكان ذلك ( قبل الدخول ) . بها ( ثم رجعا ضمنا نصف المهر ) ؛ لأنهما قررا عليه مالا كان على شرف السقوط

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ لَمْ يَضْمَنْ  
وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ثُمَّ رَجَعَا ضَمِنَا قِيَمَتَهُ .  
وَإِنْ شَهِدَا بِقِصَاصٍ ثُمَّ رَجَعَا بَعْدَ الْقَتْلِ ضَمِنَا الدِّيَّةَ ، وَلَا يُقْتَصُّ مِنْهُمَا  
وَإِذَا رَجَعَ شُهَدَاُ الْفَرْعِ ضَمَّنُوا . وَإِنْ رَجَعَ شُهوِدُ الْأَصْلِ وَقَالُوا  
« لَمْ نَشْهَدْ شُهوِدَ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَتِنَا » فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ قَالُوا  
« أَشْهَدْنَا هُمْ » وَغَلَطْنَا « ضَمَّنُوا ،

بمجيء الفرقة من قبلها (وإن كان) ذلك (بعد الدخول) بها (لم يضمننا) شيئاً ؛ لأن  
المهرتاً كدب الدخول ، والبضع عند الخروج عن الملك لا قيمة له كالمهر ، فلا يلزم بمقابلته شيء  
(وإن شهدا) على رجل ( أنه أعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمته ) ،  
لإتلافهما مالية المبد من غير عوض ، والولاء للمعتق ، لأن العتق لا يتحول إليهما  
بهذا الضمان ، فلا يتحول الولاء ، هداية .

( وإن شهدا بقصاص ثم رجعا بعد القتل ضمنا الدية ) في مالهما في ثلاث  
سنتين ؛ لأنهما معترفان ، والمقالة لا تعقل الاعتراف ( ولا يقتص منها ) ، لأنهما  
لم يباشرا القتل ولم يحصل منهما إكراه عليه .

( وإذا رجع شهود الفرع ضمنا ) ما أتلفوه بشهادتهم ، لأن الشهادة في مجلس  
القضاء صدرت منهم ، فكان التلف مضافاً إليهم ( وإن رجع شهود الأصل ) بعد  
القضاء ( وقالوا : لم نشهد شهود الفرع على شهادتنا ، فلا ضمان عليهم )  
لأنهم أنكروا السبب ، ولا يبطل القضاء ، لتعارض الخبرين . أما إذا كان  
قبل القضاء فلأنها تبطل شهادة الفرع ، لإنكار شهود الأصل التحميل ، ولا بد منه  
( وإن قالوا : أشهدناهم و ) لكن ( غلطنا ضمنا ) قال في الهداية : وهذا عند  
محمد ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف : لا ضمان عليهم ، لأن القضاء وقع بشهادة

وَأِنْ قَالَ شُهُودُ الْفَرْعِ « كَذَبَ شُهُودُ الْأَصْلِ » أَوْ « غَلَطُوا فِي شَهَادَتِهِمْ »  
لَمْ يُبْلَغَتْ إِلَى ذَلِكَ .  
وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِالزَّانَا وَشَاهِدَانِ بِالْإِحْصَانِ فَرَجَعَ شُهُودُ الْإِحْصَانِ  
لَمْ يَضْمَنُوا ، وَإِذَا رَجَعَ الْمَرْكُونَ عَنِ الْفَرْعِ كَثِيرَةً ضَمَنُوا

الفروع ؛ لأن للقاضي يقضى بما يبين من الحجة ، وهي شهادتهم ، ولأن الفروع نقلوا  
شهادة الأصول ، فصار كأنهم حضروا ، اه . قال في الفتح : وقد أخرج المصنف دليل  
محمد ، وعادته أن يكون المرجح بهذه ما أخره ، اه . وفي الهداية : ولورجع الأصول  
والفروع جميعاً يجب الضمان عندهما على الفروع لا غير ؛ لأن القضاء وقع بشهادتهم ،  
وعند محمد للشهود عليه بالخيار : إن شاء ضمن الأصول ، وإن شاء ضمن الفروع ،  
وتماه فيها ( وإن قال شهود الفروع ) بعد القضاء بشهادتهم : ( كذب شهود الأصول ،  
أو غلطوا في شهادتهم ، لم يلفت إلى ذلك ) ، لأن ما مضى من القضاء لا ينقض  
يقولهم ، ولا يجب الضمان عليهم ، لأنهم مارجعوا عن شهادتهم ، وإنما شهدوا  
بالرجوع على غيرهم .

( وإذا شهد أربعة بالزنا وشاهدان بالإحصان ، فرجع شهود الإحصان ) عن  
شهادتهم ( لم يضمنوا ) ؛ لأن الحكم يضاف إلى السبب وهو هنا الزنا - بخلاف  
الإحصان ، فإنه شرط كالبلوغ ، والعقل والإسلام ، وهذه الممانى لا يستحق عليها  
العقاب ، وإنما يستحق العقاب بالزنا ، وتماه في الجوهرية .

( وإذا رجح المركون عن التزكية ضمنوا ) قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة ،  
وقالا : لا يضمنون ؛ لأنهم أثنوا على الشهود ، فصاروا كشهود الإحصان ؛ ولأن  
التزكية إعمال للشهادة ، إذ القاضي لا يعمل بها إلا بالتزكية فصار في معنى علة العلة ،  
بخلاف شهود الإحصان ، لأنه شرط محض . قال جمال الإسلام في شرحه : والصحيح  
قول الإمام ، واعتمده البرهاني ، والنسفي ، وصدر الشريعة ، تصحيح .

وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالْيَمِينِ وَشَahَدَانِ بِوُجُودِ الشَّرْطِ ثُمَّ رَجَعُوا فَأَلْصَمَانُ  
عَلَى شُهُودِ الْيَمِينِ خَاصَّةً .

### كتاب أدب القاضي

لَا تَصْبَحْ وَلَا يَاقُضِي حَتَّى يَجْتَمَعَ فِي أُمُوتِي شَرَائِطُ الشَّهَادَةِ

( وإذا شهد شاهدان باليمين وشاهدان (بوجود الشرط، ثم رجعوا )  
جميعاً ( فالضمان على شهود اليمين خاصة ) ؛ لأنه هو السبب ، والتلف يضاف إلى  
مشتق السبب دون الشرط المحض ، ألا يرى أن القاضي يقضى بشهادة اليمين دون  
شروط الشرط ، ولو رجع شهود الشرط وحدهم اختلف المشايخ فيه ، اه هداية .  
وفي المعنى لا ضمان عليهم على الصحيح .

### كتاب أدب القاضي

مناسبة للشهادات ، وتقريبها لظاهرة من حيث إن القضاء يتوقف على الشهادة  
غالباً ، قال في الجوهرية : الأدب اسم يقع على كل رياضة محدودة ، يتخرج بها  
الإنسان في فضيلة من الفضائل .  
واعلم أن القضاء أمر من أمور الدين ، ومصلحة من مصالح المسلمين ، تجب العناية  
به ، لأن بالناس إليه حاجة عظيمة ، هـ .

( ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في اللولى ) بفتح اللام - اسم  
مفعول ، وعدل عن الضمير إلى الظاهر ليسكون فيه دلالة على تولية غيره له بدون  
طلبه ، وهو الأولى للقاضي كما في الكفاية (شروط الشهادة) لأن حكم القضاء يستق  
من حكم الشهادة ، لأن كل واحد منهما من باب الولاية ، فكل من كان أهلاً  
لشهادة يكون أهلاً للقضاء ، وما يشترط لأهلية الشهادة يشترط لأهلية القضاء ،  
والعاقبة أهل للقضاء حتى لو قلد يصح ، إلا أنه لا ينبغي أن يقلد كما في حكم الشهادة ،  
فإنه لا ينبغي للقاضي أن يقبل شهادته ، لو قبل جاز عندنا ، ولو كان عدلاً ففسق

وَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِدِ ، وَلَا بَأْسَ بِالذُّخُولِ فِي الْقَضَاءِ لِمَنْ يَثِقُ أَنَّهُ يُؤَدِّي قَرْضَهُ ، وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ فِيهِ لِمَنْ يَخَافُ الْمَعْزَرَ عَنْهُ ، وَلَا يَأْمَنُ عَلَى نَفْسِهِ الْخِيفَ فِيهِ .

بأخذ الرشوة أو غيرها لا ينمزل ويستحق العزل ، وهذا هو ظاهر المذهب ، وهليه مشايخنا ، وقال بعض المشايخ : إذا قلد الفاسق ابتداء يصح ، ولو قلد وهو عدل ينمزل بالفسق ؛ لأن المقلد اعتمد عدالته فلم يكن راضيا بتقليده دونها ، هداية .

(ويكون) بالنصب - عطفًا على «يجتمع» (من أهل الاجتهاد) قال في الهداية: والصحيح أن أهلية الاجتهاد شرط الأولوية، فأما تقليد الجاهل فصحيح عندنا ، لأنه يمكنه أن يقضى بفتوى غيره، ومقصود القضاء يحصل به وهو إيصال الحق إلى مستحقه، ولكن ينبغي للمقلد أن يختار من هو الأقدر والأولى ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «من قلد إنسانًا عملاً وقرعته من هو أولى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين» وفي حد الاجتهاد كلام عرف في أصول الفقه .

وحاصله : أن يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ، ليعرف معاني الآثار، أو صاحب فقه له معرفة بالحديث ، لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه ، وقيل : أن يكون مع ذلك صاحب قريحة يعرف بها عادات الناس ، لأن من الأحكام ما يتقضى عليها ، اهـ .

( ولا بأس بالدخول في القضاء لمن يثق بنفسه ) أى يعلم من نفسه ( أنه يؤدى فرضه ) وهو الحكم على قاعدة الشرع ، قال في الجوهرة : وقد دخل فيه قوم صالحون ، واجتنبه قوم صالحون ، وترك الدخول فيه أخوطة وأسلم للدين والدنيا ؛ لما فيه من الخطر العظيم والأمر المخوف .

( ويكره الدخول فيه لمن يخاف المعجز عنه ) أى عن القيام به على الوجه المشروع ( ولا يأمن على نفسه الخيف فيه ) أى الظلم ، قال في الهداية : وكره

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْلَبَ الْوَلَايَةُ ، وَلَا يَسْأَلَهَا .  
وَمَنْ قُلِدَ الْقَضَاءُ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ دِيْوَانُ الْقَاضِي الَّذِي قَبْلَهُ ، وَيَنْظَرُ فِي حَالِ  
الْمُحْبُوسِينَ ، فَمَنْ اعْتَرَفَ

بمضمهم الدخول فيه مختاراً ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم « من جعل على القضاء فكأنما  
ذبح بغير سكين » ، والصحيح أن الدخول فيه رخصة طمعا في إقامة العدل ،  
والترك عزيمة ، فدلله يخطئ وظنه فلا يوفق له ، أولا يمينه غيره ، ولا بد من الإعانة ،  
إلا إذا كان هو الأهل للقضاء دون غيره ، فحينئذ يفترض عليه التقلد ، صيانة  
لحقوق العباد ، وإخلاء العالم عن الفساد ، اهـ .

( ولا ينبغي ) للإنسان ( أن يطلب الولاية ) بقلبه ( ولا يسألها ) بلسانه ،  
لقوله صلى الله عليه وسلم « من ملَّبَّ القضاء وركَّل إلى نفسه ، ومن أجبر عليه  
نزل عليه ملكٌ يسدُّده » ثم يجوز التقليد من الساطان العادل والجار ولو كان كافراً  
كما في الدر من مسكين وغيره ، إلا إذا كان لا يمكنه من القضاء بالحق ؛  
لأن المقصود لا يحصل بالتقليد .

( ومن قلد القضاء يسلم إليه ديوان القاضي الذي ) كان ( قبله ) وهي الخرائط  
التي فيها السجلات وغيرها ، لأنها وضعت فيها لتكون حجة عند الحاجة ، فاجعل  
في يد من له ولاية القضاء ، فيبعث أمينين ليقبضاها بحضرة المزيل أو أمينه ،  
ويسألانه شيئاً فشيئاً ، ويمعلان كل نوع منها في خريطة كيلا تشبه على المولى ،  
وهذا السؤال لكشف الحال ، لا للإثرام ، هداية .

( وينظر في حال المحبوسين ) لأنه جعل ناظراً للسليين ( فمن اعترف )

بِحَقِّ أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ ، وَمَنْ أَنْكَرَ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلَ الْمَعْزُولِ عَلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةً ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ لَمْ يُعْجَلْ بِتَخْلِيَّتِهِ حَتَّى يُنَادَى عَلَيْهِ وَيَسْتَظْهَرُ فِي أَمْرِهِ .  
وَيَنْظُرُ فِي الْوَدَائِعِ وَازْتِنَاجِ الْوُقُوفِ ، فَيَعْمَلُ عَلَى مَا تَقُومُ بِهِ الْبَيِّنَةُ أَوْ يَمْتَرِفُ بِهِ مِنْ هَوْفٍ يَدِهِ . وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْمَعْزُولِ إِلَّا أَنْ يَمْتَرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَنْ الْمَعْزُولَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَيَقْبَلُ قَوْلَهُ فِيهَا .  
وَيَجْلِسُ لِلْحُكْمِ جُلُوسًا ظَاهِرًا فِي الْمَسْجِدِ

بحق أَلْزَمَهُ إِيَّاهُ ( عملاً بإقراره ) ( ومن أنكر لم يقبل قول المعزول عليه إلا ببينة ) لأنه بالعدل التحق بالمرء ، وشهادة الفرد ليست بحجة ، لاسيما إذا كان على فعل نفسه ، هداية . ( فإن لم تقم ) عليه ( بينة لم يعجل بتخليته ) بل يتمهل ( حتى ينأى عليه ) بالجوامع والأسواق بقدر ما يرى ( ويستظهر في أمره ) ؛ لأن فعل المعزول حق ظاهر ، فلا يعجل بتخليته ، كيلا يؤدي إلى إبطال حق الغير .  
( وينظر في الودائع التي وضعها المعزول في أيدي الأمناء ( وارتفاع الوقوف ) أي غَلَّتْهَا ( فيعمل على ) حسب ( ما تقوم به البينة أو يعترف به من هوف يده ) لأن كل واحد منهما حجة ( ولا يقبل ) عليه ( قول المعزول ) لما مر ( إلا أن يعترف الذي هوف يده أن ) القاضى ( المعزول سلمها ) أي الودائع أو الغلات ( إليه فيقبل قوله ) أي المعزول ( فيها ) لأنه ثبت بإقرار ذى اليد أن اليد كانت للمعزول فيصح إقراره كأنه في يده في الحال .

( ويجلس ) القاضى ( للحكم جلوساً ظاهراً في المسجد ) ويمتاز مسجد :



وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ مِنْ جَرَتْ عَادَتُهُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِمِثْلِهَا .

وَلَا يَحْضَرُ دَعْوَةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً ، وَيَشْهَدُ الْجَنَازَةَ ، وَيَعُودُ الْمَرِيضَ .

وَلَا يَضِيفُ أَحَدًا الْخَصْمَيْنِ دُونَ خَصْمِهِ ، وَإِذَا حَضَرَ اسْمُ بَيْنَهُمَا فِي الْجُلُوسِ وَالْإِقْبَالِ ،

في وسط البلد تيسيراً على الناس ، والمسجد الجامع أولى ، لأنه أشهر .  
( ولا يقبل هدية ) من أحد ( إلا من ذي رحم محرم ، أو من جرت عادته قبل ) تقلد ( القضاء بمِثْلِهَا ) قال في الهداية : لأن لأول صلة الرحم ، والثاني ليس للقضاء ، بل جرى على العادة ، وفيما وراء ذلك يكون آكلاً بقضائه حتى لو كانت للقريب خصوصاً لا يقبل هديته ، وكذا إذا زاد التهدي على المتاد أو كانت له خصوصية ؛ لأنه لأجل القضاء فيتحاماه ، اهـ .

( ولا يحضر دعوة إلا أن تكون ) الدعوة ( عامة ) لأن الخاصة مظنة للثمة ، بخلاف العامة ( ويشهد الجنائز ، ويعود المريض ) لأن ذلك مسن بحقوق المسلمين .

( ولا يضيف أحد الخصمين دون خصمه ) لما فيه من ائثمة ، وفي التقعيد بأحد الخصمين إشارة إلى أنه لا بأس بإضافتهما معاً ( وإذا حضر ) أى الخصمان ( سوى ) القاضى ( بينهما في الجلوس ) بين يديه ( والإقبال ) عليهما ، والإشارة إليهما ، يفعل ذلك مع الشريف والدنيء ، والأب والابن ، والخليفة والرمية .  
( ٦ - الباب ٤ )

وَلَا يُسَارُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُلْقِنُهُ حُجَّةً .

فَإِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْدَهُ ، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ ، لَمْ يَعْجَلْ بِحَبْسِهِ ، وَأَمْرُهُ يَدْفَعُ مَا عَلَيْهِ ، فَإِنْ اُئْتِنَعَ حَبْسُهُ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، كَثَمَنَ التَّيْبِيعِ وَبَدَلَ الْقَرْضِ ، أَوْ التَّزَمَهُ بِعَقْدٍ ، كَالْمُرِّ وَالسَّكَّامِ ، وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ إِذَا قَالَ : إِنِّي فَقِيرٌ ، إِلَّا أَنْ يُثَبِّتَ غَرِيمُهُ أَنَّ لَهُ مَالًا ، وَيَحْبِسُهُ شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ

( وَلَا يُسَارُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ ، وَلَا يُلْقِنُهُ حُجَّةً ) وَلَا يَضْحَكُ فِي وَجْهِهِ ؛ احْتِرَازًا عَنْ التَّمَتُّعِ ، وَلَا يَمَازُحُهُمْ وَلَا وَاحِدًا مِنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ بِمُحَايَاةِ الْقَضَاءِ ( فَإِذَا ) تَمَّتِ الدَّعْوَى ، وَ ( ثَبَتَ الْحَقُّ عِنْدَهُ ) عَلَى أَحَدِهِمَا ( وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقِّ حَبْسَ غَرِيمِهِ لَمْ يَعْجَلْ ) الْقَاضِي ( بِحَبْسِهِ ، وَ ) لَكِنْ ( أَمْرُهُ يَدْفَعُ مَا ) ثَبَتَ ( عَلَيْهِ ) ؛ لِأَنَّ الْحَبْسَ جَزَاءُ الْمَاطَلَةِ ، فَلَا يَدْمُنُ ظُهُورُهَا ، وَهَذَا إِذَا ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ كَوْنَهُ بِمَا طَلَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ ، فَإِنَّهُ يَحْبِسُهُ كَمَا ثَبَتَ لظُهُورِ الْمَطْلِ بِإِنْكَارِهِ كَأَنَّهُ الْهَدَايَةُ ، قَالَ فِي الْبَحْرِ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا ، أَمْ ( فَإِنْ اُئْتِنَعَ ) عَنْ دَفْعِهِ ( حَبْسِهِ ) - وَإِنْ تَعَلَّلَ بِفَقْرِهِ - إِلَى ظُهُورِ عُسْرِهِ ، وَذَلِكَ ( فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كَثَمَنَ مَبِيعٍ ) وَبَدَلَ مُسْتَأْجَرٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الْمَالُ فِي يَدِهِ ثَبَتَ خِفَاةُ بِهِ ( أَوْ التَّزَمَهُ بِعَقْدٍ ، كَالْمُرِّ وَالسَّكَّامَةِ ) ، لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى التَّزَامِ بِاخْتِيَارِهِ دَلِيلُ بَسَارِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ إِلَّا مَا يَتَدَرَّ عَلَى أَدَائِهِ ( وَلَا يَحْبِسُهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ ) كَهَبْلِ ضَلْعٍ ، وَمَنْصُوبٍ ، وَمُتَعَلِّفٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ( إِذَا قَالَ إِنِّي فَقِيرٌ ) ، إِذَا أَصَلَ الْمَسْرَةَ ( إِلَّا ) أَنْ يُثَبِّتَ غَرِيمُهُ أَنَّ لَهُ مَالًا ، فَيَحْبِسُهُ ( حِينَئِذٍ ، لظُهُورِ الْمَطْلِ ) ( شَهْرَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ )

مِمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ حَتَّى سَبِيلَهُ ، وَلَا يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرَمَائِهِ  
وَيُحْبِسُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ ، وَلَا يَحْسُ وَالِدٌ فِي

أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلِّ ، بِحَسَبِ مَا يَرَى ، يَحِثُّ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَأَظْهَرَهُ .  
قال في الهداية : والصحيح أن التقدير مفوض إلى رأى القاضى ، لاختلاف أحوال  
الأشخاص فيه ، ومثله في شرح الزاهدى والإسبيخاني وفتاوى قاضيه خان كافي التصحيح  
( ثم يسأل عنه ) جيرانه وأقاربه ومن له خبرة به ( فإن لم يظهر له مال حَتَّى  
سَبِيلَهُ ) لأنه استحق النظرة إلى الميسرة ، فيكون حبسه بعد ذلك ظلمًا ، وفي قوله  
« ثم يسأل عنه » إشارة إلى أنه لا تقبل بيعة الإفلاس قبل الحبس . قال جمال الإسلام :  
وهذا قول الإمام ، وهو المختار ، وقال قاضيه خان : إذا أقام البيعة على الإفلاس قبل  
الحبس فيه روايتان ، قال ابن الفضل : والصحيح أنه يقول ، ويذهب أن يكون ذلك  
مفوضًا إلى رأى القاضى ، إن علم أنه وقع لا يقبل بيئته قبل الحبس ، وإن علم أنه لين  
قبل بيئته ، كذا في التصحيح ، وفي النهر عن الخانية : ولو قرره ظاهرًا سأل عنه عاجلاً ،  
وقبل بيئته على إفلاسه وحلى سبيله ، اه .

( ولا يحول بينه وبين غرمائه ) بعد خروجه من الحبس ، فإذا دخل داره  
لا يتبعونه ، بل ينتظرونه حتى يخرج ، فإن كان المدين لرجل على امرأة لا يلزمها ،  
ولكن يبعث امرأة أمينة تلازمها .

( ويحبس الرجل في نفقة زوجته ) لظلمه بامتناعه ( ولا يحبس والد في

دَيْنٍ وَلَدِهِ إِلَّا إِذَا ائْتَنَعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ قَضَاءُ الزَّوْجَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، إِلَّا فِي الْخُدُودِ وَالْقِصَاصِ .  
وَيُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُقُوقِ إِذَا شَهِدَ بِهِ عِنْدَهُ ، فَإِنْ  
شَهِدُوا عَلَى خَصْمٍ حَكَمَ بِالشَّهَادَةِ ، وَكَتَبَ بِحُكْمِهِ ، وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ حَضْرَةِ  
خَصْمِهِمْ لَمْ يَحْكَمْ ، وَكَتَبَ بِالشَّهَادَةِ لِيَحْكَمْ

دين ولده) لأنه نوع عقوبة ، فلا يستحقه الولد على والده (إلا إذا امتنع)  
والده (من الإنفاق عليه) دفعاً لهلاكه ، واحترازاً عن سقوطها ، فإنها تسقط  
بمضي الزمان .

( ويموز قضاء المرأة في كل شيء ، إلا في الحدود والقيصاص ) اعتباراً  
بشهادتها .

( ويقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق ) التي لا تسقط بالشبهة  
( إذا شهد ) بالبناء بالجمهور ( به ) أي الكتاب ( عنده ) أي القاضي المكتوب  
إليه أنه كتاب فلان القاضي وختمه ( فإن ) كان الشهود ( شهدوا ) عند القاضي  
الكتاب ( على خصم ) حاضر ( حكم بالشهادة ) على قواعد مذهبه ( وكتب  
بحكمه ) إلى القاضي الآخر لينفذه ، ويكون هذا في صورة الاستحقاق ، فإن المدعى  
عليه إذا حكم عليه وأراد الرجوع على بائنه وهو في بلدة أخرى وطلب من القاضي أن  
يكتب بحكمه إلى قاضي تلك البلدة يكتبه له ، ويسمى هذا الكتاب سبجلاً تضمنه  
الحكم ( وإن ) كانوا ( شهدوا ) بغیر حاضرة خصم لم يحكم ( بذلك الشهادة ،  
لما مر من أن القضاء على الغائب لا يصح ) ( و ) لكن ( كتب بالشهادة ) ليحكم

بِهَا الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ

وَلَا يَقْبَلُ الْكِتَابَ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ،  
وَيَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ الْكِتَابَ عَلَيْهِمْ لِيَعْرِفُوا مَا فِيهِ ، ثُمَّ يَخْتَمُهُ بِحُضْرَتِهِمْ  
وَيُسَلِّمُهُ إِلَيْهِمْ ،

بِهَا الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ( على قواعد مذهبه ، ويسمى هذا الكتاب الحكمي ، لأن  
المقصود به حكم المكتوب إليه ، وهو في الحقيقة نقل الشهادة .  
( ولا يقبل ) القاضي المكتوب إليه ( الكتاب إلا بشهادة رجلين أو رجل  
وامرأتين ) ؛ لا احتمال للتزوير ، وهذا عند إنكار الختم أنه كتاب القاضي ؛ وأما  
إذا أقر فلا حاجة إلى إقامة بينة .

( ويجب ) على القاضي الكتاب ( أن يقرأ الكتاب عليهم ) : أي على  
الشهود ( ليعرفوا ما فيه ) أو يعلمهم به ، لأنه لا شهادة بدون العلم ( ثم يختمه  
بحضرتهم وبسلمه إليهم ) نفيًا للشك والتردد من كل وجه . قال في الهداية وشرح  
الزاهدي أما الختم بحضرتهم ، وكذا حفظ في مافي الكتاب ؛ فشرط عند أبي حنيفة  
ومحمد ، وقال أبو يوسف آخرًا : ليس شيء من ذلك بشرط ، والشرط أن يشهد  
أن هذا كتابه وختمه ، وعنه أن الختم ليس بشرط أيضًا ، فسهل في ذلك لما ابتلى  
بالقضاء ، وليس الخبر كالمداينة ، وهذا مختار شمس الأئمة السرخسي .

قال شيخنا في شرح الهداية : ولا شك عندى في صحته ؛ فإن النرض إذا كان  
عدالة الشهود - ومحملة الكتاب - فلا يضره كونه غير مختم مع شهادتهم أنه كتابه ،  
نعم إذا كان الكتاب مع المدعى ينبغي أن يشترط الختم ، لاحتمال التغير ، إلا أن  
يشهدوا بما فيه حفظًا ، فالوجه إن كان الكتاب مع الشهود أن لا يشترط معرفتهم بما

فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْقَاضِي لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْخُصَمِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الشُّهُودُ إِلَيْهِ  
نَظَرَ إِلَى خَتْمِهِ ، فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُ كَتَبَ فَلَانَ الْقَاضِي سَأَلَهُ الْإِنِّتَا فِي تَجْلِيسِ  
حُجَّيْكِه وَقَرَأَهُ عَلَيْهِمَا وَخَتَمَهُ ، فَضَمَّ الْقَاضِي ، وَقَرَأَهُ عَلَى الْخُصَمِ ، وَأَلْزَمَهُ مَا فِيهِ

فيه ، ولا الخُصَمَ ، بل تكفى شهادتهم أنه كتبه مع عدالتهم ، وإن كان مع المدمى  
اشتراط حفظهم لما فيه فقط ، كذا في التنصحيح .

( فإذا وصل ) الكتاب ( إلى القاضي لم يقبله إلا بحضور الخُصَمِ ) ؛ لأنه  
بمنزلة أداء الشهادة ، فلا بد من حضوره ( فإذا سلمه الشهود إليه ) أى إلى القاضي  
بحضرة الخُصَمِ ( نظر ) القاضي ( إلى ختمه ) أولاً ليتعرفه ( فإن شهدوا أنه كتبه  
فلان القاضي سلمه إلينا في مجلس حكمه ، وقراه علينا ، وختمه بختمه ؛ فضمه  
القاضي ، وقراه على الخُصَمِ ، وألزمه ما فيه ) قال في الهداية : وهذا عند أبى  
حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : إذا شهدوا أنه كتبه وختمه قبله على مامر ، ولم  
يشترط في الكتاب ظهور العدالة للفتح ، والصحيح أنه يفيض الكتاب بعد ثبوت  
العدالة ، كذا ذكره الخُصاف ، لأنه ربما يحتاج إلى زيادة الشهود ، وإنما يمكنهم من أداء  
الشهادة بعد قيام الخُصَمِ ، وإنما يقبله المكتوب إليه إذا كان الكاتب على القضاء ، حتى  
لو عزل ، أو مات ، أو لم يبق أهلاً للقضاء قبل وصول الكتاب لا يقبله ، لأنه لا تحقق  
بواحد من الرعايا ، وكذا لو مات المكتوب إليه ، إلا إذا كتب « إلى فلان بن فلان  
قاضي بلد كذا ، وإلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين » ، لأن غيره صار تباعاً له ،  
وهو معروف ، بخلاف ما إذا كتب ابتداءً « إلى كل من يصل إليه » على ما عليه  
مشايخنا ؛ لأنه غير معروف ، ولو كان مات الخُصَمِ بهذا الكتاب على وارثه لقيامه مقامه ، أهـ .

وَلَا يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحُدُودِ وَالْقَصَاصِ ، وَلَيْسَ  
لِلْقَاضِي أَنْ يَسْتَخْلَفَ عَلَى الْقَضَاءِ إِلَّا أَنْ يُفَوِّضَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ،  
وَإِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي حُكْمُ حَاكِمٍ أَمَضَاهُ

( ولا يقبل كتاب القاضي إلى القاضي في الحدود والقصاص ) ؛ لأن فيه شبهة  
البدلية عن الشهادة ، فصار كالشهادة على الشهادة ، ولأن مبناهما على الإسقاط ،  
وفي قبوله سعى في إثباتها .

( وليس للقاضي أن يستخلف ) نأثها عنه ( على القضاء ) ، لأنه قلد القضاء  
دون التقليد ، فصار كتمويل الوكيل ، ولو قضى الثاني بحضور من الأول أو قضى  
الثاني فأجاز الأول ، جاز كما في الوكالة ، لأنه حضره رأي الأول ، وهو الشرط  
( إلا أن يفوض ذلك إليه ) صريحاً ، كقول من شئت ، أو دلالة ، كجملة كقاضى  
للقضاء ، والدلالة هنا أقوى من الصريح ، لأنه في الصريح المذكور يملك  
الاستخلاف ، لا الدزل ، وفي الدلالة يملكهما ، فإن قاضى القضاء هو الذى  
يصرف فيهم مطلقاً ، تقليداً وعزلاً .

( وإذا رفع إلى القاضي حكم حاكم ) مؤلى ولو بعد عزله أو موته إذا كان  
بعد دعوى صحيحة ( أمضاه ) أى : ألزم الحكم والعمل بمقتضاه ، سواء وافق رأيه  
أو خالفه إذا كان مجتهداً فيه ؛ لأن القضاء متى لاقى محلاً مجتهداً فيه ينفذ ولا يردده  
غيره ؛ لأن الاجتهاد الكفى كالاجتهاد الأول لتساويهما في الظن ، وقد ترجح الأول  
باتصال القضاء به ، فلا يفتقر بما هو دونه . ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً رأيه ، ناسياً  
لمذهبه ، نفذ عند أبي حنيفة ، وإن كان عامداً فعنه روايتان ، وعندهما لا ينفذ في الوجهين ؛  
لأنه قضى بما هو خطأ عنده ، وعليه الفتوى كما في الهداية ، والوقاية ، والجمع ،  
والمالقي ، فهدنا بالمولى لأن حكم المحكم لا يرفع الخلاف كما يأتي ، وبكونه بعد دعوى

إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ الْكِتَابَ ، أَوِ السُّنَّةَ ، أَوِ الْإِجْمَاعَ ، أَوْ يَكُونَ قَوْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ  
وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي عَلَى غَائِبٍ إِلَّا أَنْ يَحْضُرَ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ .  
وَإِذَا حَكَمَ رَجُلَانِ رَجُلًا لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمَا وَرَضِيَا بِحُكْمِهِ جَازَ إِذَا كَانَ  
بِصِفَةِ الْحَاكِمِ .

صحيحة - بأن تكون من خصم على خصم حاضر - لأنه إذا لم يكن كذلك يكون  
إفشاء فيحكم بمذهبه لا غير ، كما في البحر ، قال في الدر : وبه عرف أن تنافذ  
زماننا لا نعتبر لترك ما ذكر (إلا أن يخالف) حكم الأول (الكتاب) فيما لم يخالف  
في تأويله السلف فتركوا التسمية محدداً (أو السنة) للمشورة كالتحليل بلا طء ؛ لخالفته  
حديث العسيلة المشهور <sup>(١)</sup> (أو الإجماع) كحل المتعة ؛ لإجماع الصحابة هل فساد  
(أو يكون قولاً لا دليل عليه) كسقوط الدين بمضى السنين من غير مطالبة .  
(ولا يقضى القاضي على غائب) ولا له (إلا أن يحضر من يقوم مقامه)  
كوكيله ووصيه ومتولى الوقف ، أو نائبه ؛ شرعاً كوصى القاضي ، أو حاكماً بأن يكون  
ما يدعى على الغائب سبباً لما يدعى به على الحاضر ، كأن يدعى داراً في يدرجل ويبرهن  
عليه أنه اشترى الدار من فلان الغائب فحكم الحاكم به على ذي اليد الحاضر كأن  
حكمنا على الغائب أيضاً ، حتى لو حضر وأنكر لم يعتبر ، لأن الشراء من المالك  
سبب للملكية ، وله صور كثيرة ، ذكر منها جملة في شرح الزاهدى .

( وإذا حكم رجلان ) متداعيان ( رجلاً ليحكم بينهما ورضيا بحكمه )  
فحكم بينهما ( جاز ) لأنهما ولاية على أنفسهما ، فصح تحكيمهما ، وينفذ حكمه عليهما  
( إذا كان ) الحكم ( بصفة الحاكم ) ؛ لأنه بمنزلة القاضي بينهما ؛ فيشترط فيه

(١) هو قوله صلى الله عليه وسلم : « حتى تذوق عسيلته ويذوق عسلك » .



وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ الْكَافِرِ ، وَالنَّبِيلِ ، وَالذَّيِّ ، وَالْمُخْدُودِ فِي الْقَذْفِ ،  
وَالْفَاسِقِ ، وَالصَّيِّ .

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَحْكَمِينَ أَنْ يَرْجِعَ مَا أَنْتُمْ بِخُصْمِكُمْ عَلَيْهِمَا ، فَإِذَا حَكَمَ  
لِزَمَّهْمَا ، وَإِذَا رُفِعَ حُكْمُهُ إِلَى الْقَاضِي فَوَافَقَ مَذْهَبَهُ أَمْضَاهُ ، وَإِنْ خَالَفَهُ أَبْطَلَهُ  
وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِي الْمُدُودِ وَالْقِصَاصِ ،

ما يشترط في القاضى ، وقد فرع على مفهوم ذلك بقوله :

( ولا يجوز تحكيم الكافر ) الحربى ( والعبد ) مطلقاً ( والذى ) إلا أن  
يحكمه ذميان ؛ لأنه من أهل الشهادة عليهم فهو من أهل الحكم عليهم ( والمخدود فى  
القذف ) وإن تاب ( والفاسق ، والصبي ) ؛ لانعدام أهلية القضاء منهم اعتباراً  
أهلية الشهادة ، قال فى الهداية : والفاسق إذا حكم بحسب أن يجوز عندنا كافر فى المولى .  
( ولكل واحد من المحكمين ) له ( أن يرجع ) عن تحكيمه ، لأنه مُقلد من  
جهنهما ، فلا يحكم إلا برضاها جميعاً ، وذلك ( ما لم يحكم عليهما ، فإذا حكم )  
عليهما وما على تحكيمهما ( لزمنهما ) الحكم ، لصدوره عن ولاية عليهما .

( وإذا رفع حكمه ) أى حكم المحكم ( إلى القاضى فوافق مذهب أمضاه ) ؛  
لأنه لا فائدة فى نقضه ، ثم إبرامه على هذا الوجه ( وإن خالفه ) أى خالف  
رأيه ( أبطله ) ، لأن حكمه لا يلزمه لعدم التحكيم منه ؛ هداية ، أى : لأن حكم  
الحكم لا يتمدى المحكمين .

( ولا يجوز التحكيم فى المددود والقيصاص ) ؛ لأنه لا ولاية لهما على دمهما ،  
ولهذا لا يمكن الإباحة ، قالوا : وتخصيص المددود والقيصاص يدل على حواجز التحكيم

وَإِنْ حَكَمْنَا فِي دَمٍ خَطَا فَقَضَى الْحَاكِمُ عَلَى الْمَاقِلَةِ بِالْأَيْدِ لَمْ يَنْفُذْ  
حُكْمَهُ ، وَبِجُورٍ أَنْ يَسْمَعَ الْبَيِّنَةَ ، وَيَقْضِيَ بِالنُّكُولِ  
وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُؤَيِّرُ وَوَلَدَهُ وَزَوْجَتَهُ بَاطِلٌ .

في سائر الجتهادات ، وهو صحيح ، إلا أنه لا يفتى به ، ويقال : يحتاج إلى حكم  
المولى دفعا لتجاسر العوام ، هداية .

( وإن حكما ) رجلا ( في دم خطا فقضى ) المحكم ( بالدية على العاقلة لم  
ينفذ حكمه ) ، لأنه لا ولاية له عليهم ، لأنه لا تحكيم من جهتهم ، وقد سبق  
أن ولايته قاصرة على المحكم عليهم .

( ويمحوز ) للمحكم ( أن يسمع البيينة ، ويقضى بالنكول ) والإقرار ، لأنه  
حكم موافق للشرع .

( وحكم الحاكم ) مطلقا ( لأبويه ) وإن عاكيا <sup>(١)</sup> ( وولده ) وإن سفل  
( وزوجته باطل ) ، لأنه لا تقبل شهادته لهؤلاء لمكان التهمة ، فلا يصح للقضاء  
لم ، بخلاف ما إذا حكم عليهم ، لأنه تقبل شهادته عليهم ، لانقضاء التهمة ، فكذا  
القضاء ، هداية .

(١) من حق العربية عليه أن يقول « وإن علوا » كما تقول عند الإسناد « لآلئ الانبين  
« هلوا ، وسوا ، ودعوا ، وغزوا » .

### كتاب القسمة

يَلْبَنِي لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْصِبَ قَاسِمًا يَرْزُقُهُ مِنْ نَيْتِ الْهَالِكِ لِيَقْسِمَ بَيْنَ  
النَّاسِ بِتَغْيِيرِ أَجْرِهِ

### كتاب القسمة

لا تخفى مناسبتها للقضاء ، لأنها بالقضاء أكثر من الرضا .

وهي لغة : اسم للاقتسام . وشرها : جمع نصيب شائع في مكان مخصوص .  
وسبها : طلب الشركاء أو بعضهم للاقتناع بملكه على وجه الخصوص . وشرطها :  
عدم فوت المنفعة بالقسمة .

ثم هي لا تمرى عن معنى المبادلة ، لأن ما يجتمع لأحدهما بعضه كان له ، وبعضه  
كان لصاحبه ، فهو يأخذه عوضاً عما يبقى من حقه في نصيب صاحبه ، فكان مبادلة من  
وجه ، وإفرازاً من وجه . والإفراز هو الظاهر في المكيالات والموزونات لعدم التفات ،  
حتى كان لأحدهما أن يأخذ نصيبه حال غيبة صاحبه ، والمبادلة هي الظاهر في غيره  
للتفاوت ، حتى لا يكون لأحدهما أخذ نصيبه عند غيبة صاحبه ، إلا أنه إذا  
كانت من جنس واحد ، أجبره القاضى على القسمة عند طلب أحدهم ، لأن فيه معنى  
الإفراز لتغارب المقاصد ، والمبادلة مما يجرى فيه الجبر كما في قضاء الدين ، وإن كانت  
أجناساً مختلفة لا يجبر القاضى على قسمتها ، لتمذر المعادلة باعتبار غش التفاوت  
في المقاصد ، ولو تراضوا عليها جاز ، لأن الحق لهم ، وتماه في الهداية .

( يذهبى للإمام أن ينصب قاسماً يرزقه من بيت المال ليقسم بين الناس  
بغير أجره ) ، لأن القسمة من جنس عمل القضاء ، من حيث إنه يتم به قط .

فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ نَصَبَ قَاسِمًا يَفْقِسُ بِالْأَجْرَةِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَسْكُونَ عَدْلًا ،  
مَأْمُونًا ، عَالِمًا بِالْقِسْمَةِ ، وَلَا يَجْبُرُ الْقَاضِي النَّاسَ عَلَى قَاسِمٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَتْرُكُ  
الْقُسَامَ يَشْتَرِكُونَ .

وَأَجْرُ الْقِسْمَةِ عَلَى عَدَدِ الرُّءُوسِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ  
وَبُحَيْدَرٌ : عَلَى قَدَرٍ

المنازعة ، فأشبه رزق القاضى ( فإن لم يفعل نصب قاسما يقسم بالأجرة ) من  
مال المتقاسمين ؛ لأن النفع لهم ، وهى ليست بقضاء حقيقة ، فجاز له أخذ الأجرة  
عليها ، وإن لم يجرز على القضاء كمالى الدرعن أخى زاده ، قال فى الهداية : والأفضل  
أن يرزقه من بيت المال ، لأنه أرفق بالناس وأبعد عن التهمة ، اه .

( ويجب أن يكون ) المنصوب للقسمة ( عدلا ) ، لأنها من جنس عمل القضاء  
( مأمونا ) اعتمد على قوله ( عالما بالقسمة ) ليقدر عليها ، لأن من لا يعلمها  
لا يقدر عليها .

( ولا يجبر القاضى الناس على قاسم واحد ) قال فى الهداية : منه لا يجبرهم  
على أن يستأجروه ، لأنه لا جبر على العقود ، ولأنه لو تعين لتحكم بالزيادة على أجر  
مثله ، ولو اصطاحوا فاقسموا جاز ، إلا إذا كان فيهم ضمير فيحتاج إلى أمر القاضى ،  
لأنه لا ولاية لهم عليه ، اه . ( ولا يترك ) القاضى ( القسم بشترون ) كيلا  
يتواضعوا على متالة الأجر ، فيحصل الإضرار بالناس .

( وأجرة القسمة على عدد الرؤوس عند أبى حنيفة ) لأن الأجر مقابل  
التمييز ، وإنه لا يتفاوت ، وربما يصعب الحساب بالنظر إلى القليل ، وقد ينمكس  
الحال ، فمغذر اعتباره ، فيتعلق الحكم بأصل التمييز ( وقالا : على قدر

## الأنصباء .

وَإِذَا حَضَرَ الشَّرَكَاءُ فِي أَيْدِيهِمْ دَارٌ أَوْ ضَيْقَةٌ أَدْعَوْا أَنَّهُمْ وَرَثَتُهَا عَنْ  
فُلَانٍ لَمْ يَقْسِمْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يُتِمُّوا الْبَيْتَةَ عَلَى مَوْتِهِ وَعَدَدِ وَرَثَتِهِ ، وَقَالَ  
أَبُو يُوسُفَ وَحُمَيْدٌ : يَقْسِمُهَا بِاعْتِرَافِهِمْ ، وَيَذْكُرُ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهُ قَسَمَهَا  
يَقُولُهُمْ

الأنصباء ) ، لأنه مؤنة الملك فيقدر بقدره ، قال في التصحيح : وعلى قول  
الإمام مشى في اللقي والحبوب وغيرها .

( وإذا حضر الشركاء عند القاضي في أيديهم دار أو ضيقة ) أي أرض ( ادعوا  
أنهم ورثوها عن ) مورثهم ( فلان لم يقسمها عند أبي حنيفة ) ، لأن القسمة قضاء  
على الميت ، إذ التركة مبنية على ملكه قبل القسمة ، بدليل ثبوت حقه في الزوائد ،  
كأولاد ملكه وأربابه ، حتى تقضى ديونه منها وتنفذ وصاياه ، وبالقسمة ينقطع  
حق الميت عن التركة ، حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده من الزوائد ، فكانت  
قضاء على الميت ، فلا يكابون إليها بمجرد الدعوى ، بل ( حتى يقيموا البيعة على  
موته وعدد ورثته ) ويصير البعض مدعياً والبعض الآخر خصماً عن المورث ،  
ولا يتمتع ذلك بإقراره ، كما في الوارث أو الوصي المقر بالدين فإنه تقبل البيعة عليه  
مع إقراره ( وقالوا : يقسمها باعترافيهم ) لأن اليد دليل الملك ، ولا منازع لهم ،  
فيقسمها كما في المنقول والمقار المشتري ( و ) لكن ( يذكر في كتاب القسمة أنه  
قسمها بقولهم ) ليقصر عليهم ، ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم .

قال الإمام جمال الإسلام في شرحه : التصحيح قول الإمام ، واعتمده الحوئي

وَإِذَا كَانَ الْمَالُ لِلْمُشْتَرِكِ مِثْلَ مَا سَوَى الْعَقَارِ وَادَّعَوْا أَنَّهُ مِيرَاثٌ قَسَمَهُ فِي قَوْلِهِمْ  
جَمِيعًا ، وَإِنْ ادَّعَوْا فِي الْعَقَارِ أَنَّهُمْ اشْتَرَوْهُ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ ، وَإِنْ ادَّعَوْا لِلْمَلِكِ  
وَلَمْ يَذْكُرُوا كَيْفَ انْتَقَلَ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ .

وَإِذَا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ يَنْتَفِعُ بِنَصِيبِهِ قَسَمَ بِطَلَبِ  
أَحَدِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْتَفِعُ وَالْآخَرُ يَسْتَفِيزُ لِقِلَّةِ نَصِيبِهِ ، فَإِنْ طَلَبَ  
صَاحِبُ الْكَثِيرِ قَسَمَ ،

والنسي وصدر الشريعة وغيرهم ، كذا في التصحيح .

( وإذا كان المال للمشارك ماسوي للعقار وادعوا أنه ميراث ) أو مشترى أو ملك  
مطلق ، وطلبوا قسمته ( قسمه في قولهم جميعا ) ؛ لأن في قصة المفقول نظراً للحاجة إلى  
الحفظ ( وإن ادعوا في العقار أنهم اشتروه ) وطلبوا قسمته ( قسمه بينهم ) أيضاً ؛ لأن  
المبيع يخرج من ملك البائع وإن لم يقسم ، فلم تكن القسمة قضاء على الغير ( وإن ادعوا  
للملك المطلق ، ( لم يذكروا كيف انتقل ) إليهم ( قسمه بينهم ) أيضاً ؛ لأنه ليس  
في القسمة قضاء على الغير ؛ فإنهم ما أقروا بالملك لذيرهم ، قول في التصحيح : هذه  
رواية كتاب القسمة ، وفي رواية الجامع : لا يقسمها حتى يقبلا البيئة أنها لهما ،  
قال في الهداية : ثم قيل هو قول أبي حنيفة خاصة ، وقيل : هو قول السكك ، وهو  
الأصح ، وكذا نقل الزاهدى .

( وإذا كان كل واحد من الشركاء ينتفع بنصيبه ) بعد القسمة ( قسم بطلب  
أحدهم ) ؛ لأن في القسمة تشكيل المفعة ؛ فكانت حقاً لازماً فيما يقبلا بعد  
طلب أحدهم ( وإن كان أحدهم ينتفع ) بالقسمة ، لكثرة نصيبه ( والآخر  
يستفرض لقلة نصيبه ، فإن طلب صاحب الكثير قسم ) له ؛ لأنه ينتفع بنصيبه ،

وَأِنْ طَلَبَ صَاحِبُ الْقَلِيلِ لَمْ يَقْسِمْ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ يَسْتَنْصِرُ لَمْ يَقْسِمْهَا إِلَّا بِتَرَاضِيهِمَا .

وَيَقْسِمُ الْغَرُوضُ إِذَا كَانَتْ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَلَا يَقْسِمُ الْجَدَسَانِ بِنَفْسِهِمَا فِي بَعْضٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَقْسِمُ الرَّقِيقَ وَلَا الْجَوْهَرَ لِنَفَاوَتِهِ

فاعتبر طلبه ؛ لأن الحق لا يطل بقتصر الغير ، ( وإن طلب صاحب القليل لم يقسم ) له ؛ لأنه يستنصر فكان متعنتاً في طلبه ، فلم يعتبر طلبه ، قال في التصحيح : وذكر الخصاص على قلب هذا ، وذكر الحالك في مختصره أن أيهما طلب القسمة يقسم القاضي ، قال في الهداية وشرح الزاهدي : إن الأصح ما ذكر في الكتاب ، وعليه مشي الإمام البرهاني ، والنسفي ، وصدر الشريعة ، وغيرهم ، اهـ ( وإن كان كل واحد منهما يستنصر ) لقلته ( لم يقسما ) القاضي ( إلا بتراضيهما ) ، لأن الجبر على القسمة لتسكيل المنفعة ، وفي هذا تفويتها ، ويجوز بتراضيهما ، لأن الحق لهما ، وهما أعرف بشأهما .

( ويقسم العروض ) جمع عرض - كفلس - خلاف العقار ( إذا كانت من صنف واحد ) لاعتداد المقاصد فيحصل التعديل في القسمة والتسكيل في المنفعة ، ( ولا يقسم الجفسان بمضمما في بعض ) ، لأنه لا اختلاط بين الجنسين ، فلا تقع القسمة تمييزاً ، بل تقع معارضة ، وسبيلها التراضي دون جبر القاضي . ( وقال أبو حنيفة : لا يقسم الرقيق ولا الجوهر لتفاوته ) ، لأن التفاوت في الأدنى فاحش ، لتفاوت المعاني الباطنة ، فكان كالجنس المختلف ، بخلاف الحيوانات ، لأن التفاوت

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَقْسِمُ الرِّقِيقَ .

وَلَا يُقْسَمُ حَمَامٌ وَلَا بَيْرٌ وَلَا رَحَى إِلَّا أَنْ يَتَرَاضَى الشَّرَكَاءُ .

وَإِذَا حَضَرَ وَارِثَانِ وَأَقَامَا الْبَيْئَةَ عَلَى الْوَفَاءِ وَعَدَدَ الْوَرَثَةِ وَلَدَارُ فِي أَيْدِيهِمْ وَمَعَهُمْ وَارِثٌ غَائِبٌ قَسَمَهَا

فيها يقلُّ عند اتحاد الجنس ، وتفاوت الجواهر أغش من تفاوت الرقيق ( وقال أبو يوسف ومحمد : يقسم الرقيق ) لاتحاد الجنس كما في الإبل والنعم ، قال في الهداية : وأما الجواهر فقد قيل : إذا اختلف الجنس لا يقسم كالألوان واليوافيت ، وقيل : لا يقسم السكابر منها لكثرة التفاوت ، ويقسم الصغار لقلة التفاوت ، وقيل : يجرى الجواب على إطلاقه ، لأن جهالة الجواهر أغش من جهالة الرقيق ، ألا ترى أنه لو تزوج على أولوة ، أو ياقوتة ، أو خالغ عليهما لا تصح التسمية ويصح ذلك على عبد ، فأولى أن لا يجرى على القسمة ، اهـ . قال الإمام بهاء الدين في شرحه : الصحيح قول أبي حنيفة ، واعتمده المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم ، كذا في التصحيح .

( ولا يقسم حمام ، ولا بئر ، ولا رحى ) ولا كل ما في قسمة ضرر لم ، كالحائطين الدارين والسكتب ، لأنه يشتمل على الضرر في الطرفين ، لأنه لا يبيح كل نصيب منتفعا به انتفاعا مقصودا ، فلا يقسمه القاضي ، بخلاف التراضي كما مر ، ولذا قال : ( إلا أن يتراضى الشركاء ) ، لالتزامهم الضرر ، وهذا إذا كانوا ممن يصح التزامهم ، وإلا فلا .

( وإذا حضر وارثان وأقاما البيعة على الوفاء وعدد الورثة ، والدار ) أو العروض بالأولى ( في أيديهما ، ومعهما وارث غائب ) أو صغير ( قسمها



الْقَاضِي يَطْلُبُ الْحَاضِرِينَ ، وَيَنْصِبُ لِلْغَائِبِ وَكِيلًا يَقْبِضُ نَصِيبَهُ ، وَإِنْ كَانُوا مُشْتَرِينَ لَمْ يَقْسِمَ مَعَ غَيْبَةِ أَحَدِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ الْعَقَارُ فِي يَدِ الْوَارِثِ الْغَائِبِ لَمْ يَقْسِمَ ، وَإِنْ حَضَرَ وَارِثٌ وَاحِدٌ لَمْ يَقْسَمَ

القاضي يطلب الحاضرين ، وينصب للغائب وكيلا (للمصغير وصيا (يقبض نصيبه) ، لأن في ذلك نظراً للغائب والصغير ، ولابد من إقامة البيئة على أصل الميراث في هذه الصورة عند أبي حنيفة أيضاً ، لأن في هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير بقولهم ، خلافاً لهما .

(وإن كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم) والفرق أن ملك الوارث ملك خلافة ، حتى يردّ بالعيب ويردّ عليه بالعيب فيما اشتراه المورث ويصير مفروراً بشراء المورث ، فانتصب أحدهما خصماً عن الميت فيما في يده والآخر عن نفسه ، فصارت القسمة قضاء بمحضرة المتخاصمين ، أما الملك الثابت بالشراء فذلك مبتدأ ، ولهذا لا يرد بالعيب على بائع بائه ، فلا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب ، فوضح الفرق ، هداية . (وإن كان العقار) أو شيء منه (في يد الوارث الغائب) أو مودعه (لم يقسم) قال في الهداية : وكذا إذا كان في يد الصغير ، لأن القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق يدهما من غير خصم حاضر عنهما ، وأمين الخضم ليس بخصم عنه فيما يستحق عليه ، والقضاء من غير خصم لا يجوز ، ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البيئة وعدمها ، هو الصحيح كما أطلق في الكتاب ، اه .

(وإن حضر وارث واحد لم يقسم) وإن أقام البيئة ؛ لأنه لا بد من حضور الخضمين ، لأن الواحد لا يصالح بخاصة وبخاصة ، وكذا مقاسماً ومقاسماً ، بخلاف (٧ - الباب ٤)

وَإِذَا كَانَتْ دُورٌ مُشْتَرَكَةٌ فِي مِصْرٍ وَاحِدٍ قُسِمَتْ كُلُّ دَارٍ عَلَى حِدَّتِهَا فِي  
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَّادٌ :

ما إذا كان الحاضر اثنين على ما بيننا ، ولو كان الحاضر كبيراً وصغيراً نصب  
القاضي عن الصغير وصياً ، وقسم إذا أقيمت البينة ، وكذا إذا حضر وارث كبير  
وموصى له بالثلث فيها وطلبا القسمة وأقاما البينة على الميراث والوصية ؛ لاجتماع  
الخصمين الكبير عن الميت والموصى له عن نفسه ، وكذا الوصى عن الصبي كأنه  
حضر بنفسه بعد البلوغ لقيامه مقامه ، هداية .

فقوله فيما تقدم : « وكذا إذا كان في يد صغير » أى غائب ، كما يدل له ما في  
البرازية ، ونصه : وإن حضر الوارث ومعه صغير نصب وصياً وقسم بينهما كما مر ،  
فإن كان الصغير غائباً وطلب من الحاكم نصب الوصى لا ينصب ، إلى أن قال :  
والفرق بين الصغير الغائب والحاضر أن الدعوى لا تصح إلا على خصم حاضر ،  
وجعل الغير خصماً عن الغائب خلاف الحقيقة ، فلا يصار إليه إلا عند العجز ،  
والصغير عاجز عن الجواب ، لا عن الحضور ، فلم يجعل عنه غيره خصماً في حق  
الحضور ، وجعل خصماً في الجواب ، فإذا كان الصبي حاضراً وجد الدعوى على  
حاضر فينصب وصياً عنه في الجواب ، وإن كان غائباً لم يوجد الدعوى على  
حاضر ، فلا ينصب وصياً عنه في الجواب ؛ لعدم صحة الدعوى ، اهـ .

( وإذا كانت دور مشتركة في مصر واحد قسمت كل دار على حِدَّتِهَا فِي  
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ) ؛ لأن الدور أجناس مختلفة ؛ لاختلاف المقاصد باختلاف  
الحال والجيران والقرب من المسجد والماء والسوق ، فلا يمكن التعديل (وقالاً) :

إِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ لَهُمْ قِسْمَةٌ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ قِسْمًا  
وَأِنْ كَانَتْ دَارٌ وَضِيعَةٌ ، أَوْ دَارٌ وَخَانُوتٌ ، قَسَمَ كُلُّ وَاحِدٍ  
عَلَى حَدِّهِ .

الرأى فيه إلى القاضى ( إن كان الأصلح لهم قسمة بعضها في بعض قسمها )  
كذلك ، وإلا قسمها كل دار على حدتها ، لأن القاضى مأمور بفعل الأصلح  
مع المحافظة على الحقوق . قال الإسنيجابى : الصحيح قول الإمام ، وعليه مشى  
البرهاني والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

قال فى الهداية : وتقييد السكائب بكونهما فى مصر واحد ، إشارة إلى أن  
الدارين إذا كانتا فى مصرين لا يجمعان فى القسمة عندهما ، وهو رواية هلال  
عنهما ، وعن محمد : أنه يقسم إحدهما فى الأخرى ، اهـ .  
( وإن كانت دار وضيفة ) أى : أرض ( أودار وخانوت — قسم كل  
واحد على حدته مطلقاً ) لاختلاف الجنس .

قال فى الدرر : ههنا أمور ثلاثة : الدور ، والبيوت ، والمند زل ، فالدور —  
ميتلازمة كانت أو متفرقة — لا تقسم قسمة واحدة إلا بالتراضى ، والبيوت تقسم  
مطلقاً لتقاربها فى معنى السكنى ، والمنازل إن كانت مجتمعة فى دار واحدة  
متلاصقة بعضها ببعض قسمت قسمة واحدة ، وإلا فلا ، لأن المنزل فوق البيت  
ودون الدار ، فألحقت للمنازل بالبيوت إذا كانت متلاصقة ، وبالدور إذا كانت  
متباعدة ، وقالا فى الفصول كلها : ينظر القاضى إلى أعدل الوجوه ، ويمضى على  
ذلك ، وأما الدور والضيعة والدور والخانوت ، فيقسم كل منها وحدها ،  
لاختلاف الجنس ، اهـ .

وَيَنْبَغِي لِلْقَاسِمِ : أَنْ يُصَوِّرَ مَا يَقْسِمُهُ ، وَيُعَدِّلُهُ ، وَيَذَرَعُهُ ، وَيُقَوِّمَ الْبِنَاءَ ، وَيَفَرِّزَ كُلَّ نَصِيبٍ عَنِ الْبَاقِي بِطَرِيقِهِ وَشِرْطِهِ حَتَّى لَا يَكُونَ لِنَصِيبٍ بَعْضُهُمْ يَنْصِيبُ الْآخَرَ تَعَلُّقٌ ، ثُمَّ يُلْقَبُ نَصِيبًا بِالْأَوَّلِ ، وَالَّذِي يَلِيهِ بِالثَّانِي وَالثَّالِثِ ، وَكُلِّ هَذَا ، ثُمَّ يُخْرَجُ الْقِرْعَةُ فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ أَوَّلًا فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ ، وَمَنْ خَرَجَ ثَانِيًا فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي .

ولما فرغ من بيان القسمة ، وبيان ما يقسم ومالا يقسم ، شرع في بيان كيفية القسمة ، فقال :

( وينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه ) على قرطاس ؛ ليتمكن حفظه ورفعها للقاضي ( ويعدله ) يعني يسويه على سهام القسمة ، وروى « ويعزله » أي يقطعه بالقسمة عن غيره ، هداية ( ويذرحه ) ليعرف قدره ( ويقوم البناء ) لأنه ربما يحتاجه آخراً ( ويذرز كل نصيب عن الباقي بطريقه وشربه ، حتى لا يكون لنصيب بعضهم بنصيب الآخر تعلق ) ليتحقق معنى التمييز والإفراز تمام التحقق ( ثم يلقب ) الأنصبا ( نصيباً بالأول ، والذي يليه بالثاني ، والثالث ) بالثالث ، ( و ) الرابع وما بعده ( على هذا ) النوال ، ويكتب أسماء المتقاسمين على قطع قرطاس ، أو نحوه ، وتوضع في كيس أو نحوه ، ويجعلها قرعة ( ثم يخرج القرعة ) أي قطعة من تلك القطع المكتوب فيها أسماء المتقاسمين ( فمن خرج اسمه أولاً فَلَهُ السَّهْمُ الْأَوَّلُ ) أي الملقب بالأول ( ومن خرج ) اسمه ( ثانياً فَلَهُ السَّهْمُ الثَّانِي ) وهلم جرا ، وهذا حيث اتحدت السهام .

ولا يُدْخِلُ فِي الْقِسْمَةِ الدَّرَاهِمَ وَالذَّنَانِيرَ إِلَّا بِتَرَاضِهِمْ .

فلو اختلفت السهام - بأن كانت بين ثلاثة مثلاً ، لأحدهم عشرة أسهم ،  
ولآخر خمسة أسهم ، ولآخر سهم - جعلها ستة عشر سهماً ، وكتب أسماء الثلاثة ،  
فإن خرج أولاً اسم صاحب العشرة ، أعطاه الأول وتسعة متصلة به ، ليكون  
سهامه على الاتصال ، وهكذا حتى يتم .

قال في الهداية : وقوله في الكتاب « ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه »  
بيان الأفضل ، وإن لم يفعل أو لم يمكن جاز ، على ما ذكره بتفصيله إن شاء  
الله تعالى ، والقرعة : لتطبيب القلوب وإزالة تهمة الليل ، حتى لو عين لكل منهم  
من غير اقتراع جاز ، لأنه في معنى القضاء فلك الإلزام ، اهـ .

( ولا يدخل ) القسام ( في القسمة الدرام والذنانير ) لأن القسمة تجري في  
المنعك ، والمشارك بينهما المقار لا الدرام والذنانير ، فلو كان بينهما دار وأرادوا  
قسمها وفي أحد الجانبين فضل بناء ، فأراد أحدهما أن يكون عوض البناء درام  
وأراد الآخر أن يكون عوضه من الأرض فإنه يجعل عوضه من الأرض ،  
ولا يكلف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرد بإزائه درام ( إلا بتراضهم ) ، لما  
في القسمة من معنى المبادلة ، فيجوز دخول الدرام فيها بالتراضي دون جبر القاضى ،  
إلا إذا تعذر فينبذ للقاضى ذلك .

قال في الينابيع : قول القدورى « ولا يدخل في القسمة الدرام والذنانير »  
يريد به إذا أمكنت القسمة بدونها ، أما إذا لم يمكن عدل أهداف الأنصباء  
بالدراهم والذنانير ، اهـ .

قال في التصحيح : وفي بعض النسخ « ينبغي للقاضى أن لا يدخل في  
القسمة الدرام والذنانير ، فإن فعل جاز ، وتركه أولى » اهـ .

وَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلَا أَحَدَهُمْ مَسِيلٌ فِي مِلْكِ الْآخِرِ ، أَوْ رَيْقٌ لَمْ يُشْتَرَطْ  
فِي الْقِسْمَةِ : فَإِنْ أَسْكَنَ صَرْفُ الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلُ عَنْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَطْرِقَ  
وَيُسِيلَ فِي نَصِيبِ الْآخِرِ ، وَإِنْ لَمْ يُسْكِنِ فَسُخِّتِ الْقِسْمَةُ .

وَإِنْ كَانَ سُفْلٌ لَّا عُلوُّ لَهُ ، وَعُلُوٌّ لَّا سُفْلَ لَهُ ، وَسُفْلٌ لَهُ  
عُلُوٌّ ، قَوْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حَدِّهِ ، وَقُسِمَ بِالْقِيَمَةِ ، وَلَا مُعْتَبَرٌ بغيرِ  
ذَلِكَ ،

( فَإِنْ قَسَمَ بَيْنَهُمْ وَلأَحَدَهُمْ مَسِيلٌ ) ماء ( في ملك الآخر ، أو طريق )  
أو نحوه ، والحال أنه ( لم يشترط ) ذلك ( في القسمة ، فإن أسكن صرف ) ذلك  
( الطريق والسيل عنه ، فليس له أن يستطرق ويسيل في نصيب ) الشريك  
( الآخر ) ؛ لأنه أسكن تحقيق القسمة من غير ضرر ( وإن لم يمكن ) ذلك  
( فسخت القسمة ) لأنها مختلفة ؛ لبقاء الاختلاط ، فتسألف .

( وإذا كان ) الذي يراد قسمته بَعْضُهُ ( سفلا لا علوا ) أي : ليس فوقه علو ،  
أو فوقه علو لغير ( و ) بَعْضِهِ ( علوا لا سفلا له ) بأن كان السفلا للغير ، ( و ) بَعْضُهُ  
( سفلا له علو ؛ قوم كل واحد على حدته ، وقسم بالقيمة ، ولا معتبر بغير ذلك )  
وهذا عند محمد ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : يقسم بالذرع ، ثم اختلفا في  
كيفية القسمة بالذرع ، قال أبو حنيفة : ذراع من السفلا بذراعيين من العلوا ،  
وقال أبو يوسف : ذراع بذراع ، ثم قيل : كل منهما على عادة أهل عصره ،  
أو بلده ، وقيل : اختلاف معنى ، قال الإسيبجاني : والصحيح قول أبي حنيفة .

وَإِذَا اختلف المتقاسمون فشهد القاسمان ، قُبِلَتْ شهادتهما .  
فإن ادعى أحدهما الغلط ، وزعم أن مما أصابه شيئاً في يد صاحبه ،  
وقد أشهد على نفسه بالاشتيقاف ، لم يُصدق على ذلك إلا ببيّنة .

قلت : هذا الصحيح بالنسبة إلى قول أبي يوسف ، والمشايع اختاروا قول محمد ،  
بل قال في التحفة والبداية : والعمل في هذه المسألة على قول محمد ، وقال في الينابيع  
والهداية وشرح الزاهدي والمحيط : وعليه الفتوى اليوم ، كذا في التصحيح .  
( وإذا اختلف المتقاسمون ) في القسمة ( فشهد القاسمان ، قُبِلَتْ شهادتهما )  
قال في الهداية : الذي ذكره قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد : لا تقبل ،  
وهو قول أبي يوسف أولاً ، وبه قال الشافعي ، وذكر الخصاص قول محمد مع قولها ،  
وقاسم القاضى وغيره سواء ، وقال جمال الإسلام : الصحيح قول أبي حنيفة ،  
وعليه مشى البرهاني والنسفي ، وغيرهما ، تصحيح .

( فإن ادعى أحدهما ) أى المتقاسمين ( الغلط ) في القسمة ( وزعم أن مما  
أصابه شيئاً في يد صاحبه ، وقد ) كان ( أشهد على نفسه بالاشتيقاف ، لم  
يصدق على ذلك ) الذي يدعيه ( إلا ببيّنة ) ، لأنه يدعى فسخ القسمة بعد وقوعها ،  
فلا يصدق إلا بحجة ، فإن لم تقم له بيّنة استخلف الشركاء ، فن نكل منهم جمع  
بين نصيب النا كل والذي ، فيقسم بينهما على قدر أنصباهما ، لأن النكول حجة في  
حقه خاصة ، فيعلمان على زعمهما ؛ وينبى أن لا تقبل دعواه أصلاً ؛ لتناقضه ،  
وإليه أشار من بعد ، هداية ، ومثله في كافي النسفي ، وظاهر كلامهما أنه لم يوجد فيه  
رواية ، لكن قال صدر الشريعة بعد نقله البحث المذكور : وفي المبسوط وفتاوى

قاضيهان ما يؤيد هذا . ثم قال : وجه رواية المتن أنه اعتمد على فعل القاسم في إقراره باستيفاء حقه ، ثم لما تأمل حَقَّ التأمل ظهر الخطأ في فعله ، فلا يؤاخذ بذلك الإقرار عند ظهور الحق ، اهـ .

وقول الهداية « وإليه أشار من بعد » أى : أشار القدرى إلى ما بحثه من أنه ينبغي أن لا تقبل دعواه أصلاً في الفرع الآتى بعد هذا حيث قال : « وإن قال أصابنى إلى موضع كذا فلم تسلمه لى ، ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء ، وكذبه شريكه تمحالفاً وفسخت القسمة » فإن مفهومه أنه لو شهد على نفسه بالاستيفاء قبل الدعوى لا يتحالفان ، وما ذاك إلا لعدم صحة الدعوى ؛ لأن التحالف مبنى على صحة الدعوى ، ولذا قال فى الحواشى السعدية — بعد نقل ما ذكره صدر الشريعة الناز — ما نصه : وفيه بحث ، فإن مثل هذا الإقرار إن كان مانعاً من صحة الدعوى لا تسمع البيئته ، لا بقاء سماعها على صحة الدعوى ، وإن لم يكن مانعاً ينبغي أن يتحالفنا ، اهـ .

قال شيخنا رحمه الله تعالى : وقد يجاب بأن قولهم هنا « قد أقر بالاستيفاء » صريح ، وقولهم بعد : « قبل إقراره » مفهوم ، والصرح به أن الصريح مقدم على المفهوم ، فلي تأمل ، اهـ . وأمره بالتأمل مشعر بنظره فيه ، وهو كذلك كما لا يخفى على نبيه .

وإذا أعمت النظر فى كلامهم ، وتحققت فى دقيق مرامهم — علمت أن ليس فى هذا الفرع منافاة لما بعده ، والتقييد فيه بكونه قبل الإقرار قيد لوجوب التحالف وحده ، لا لصحة الدعوى ، فإنها تصبح سواء كانت قبل الإقرار أو بعده . والمعنى : أنه إن سبق منه إقرار بالاستيفاء لا يتحالفان وإن سحت الدعوى ،



وإن قال « استوفيت حتى » ثم قال « أخذت بعضه » فالقول قول خصمه مع يمينه .  
 وإن قال « أصابني إلى موضع كذا فلم تسلمه إلي » ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء ، وكذبه شريكه تحالفاً ، ففسخت القسمه ؛

وذلك لأن صحة الدعوى شرط لوجوب التحالف ، وليس التحالف بشرط لصحة الدعوى كما هو مصرح به في باب التحالف .  
 ومن أراد استيفاء المرام في هذا المقام ، فعليه برسالتنا فقد أشبعنا فيها الكلام .  
 ( وإذا قال : استوفيت حتى ، ثم قال : أخذت بعضه ، فالقول قول خصمه مع يمينه ) ؛ لأنه يدعى عليه النصب ، وهو منكسر .

( وإن قال : أصابني ) في القسمه ( إلى موضع كذا ، فلم تسلمه إلي ، ولم يشهد ) قبل ذلك ( على نفسه بالاستيفاء وكذبه شريكه ) في دعواه ( تحالفاً وفسخت القسمه ) ، لا اختلافهما في نفس القسمه ، فإنهما قد اختلفا في قدر ما حصل بالقسمه ، فأشبه الاختلاف في قدر المبيع ، فوجب التحالف ، كذا في شرح الإسيجاني ، قيد بكونه لم يشهد على نفسه بالاستيفاء لأنه لو سبق منه ذلك لا يتحالفان ، وإن صحت الدعوى ، بل بينته أو يمين خصمه .

فإن قلت : إذا كانت الدعوى صحيحة ، سواء كانت قبل الإشهاد أو بعده ، فما وجه وجوب التحالف إذا كانت الدعوى قبل الإشهاد ، وعنده إذا كانت بعده ؟

قلت : لأن وجوب التحالف في القسمه إنما يكون إذا ادعى الغلط على وجه لا يكون مدعياً الغصب ، كافي الذخيرة وغيرها ، وإذا كانت الدعوى بعد الإشهاد بالاستيفاء يكون مدعياً الغصب ضمناً ، كأنه يقول : الذي أصابني إلى موضع كذا

وَأِنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا بَعَيْنُهُ لَمْ تَنْسَخِ الْقِسْمَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَرَجَعَ بِحِصَّةِ ذَلِكَ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكَهِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : تَنْسَخُ الْقِسْمَةُ .

وَأَنْتَ غَاصِبٌ لِبَعْضِهِ ، وَلِذَا سَاغَتْ مِنْهُ الدَّعْوَى بَعْدَ الْإِشْهَادِ ؛ لِأَنَّ دَعْوَى  
النَّصِيبِ لَا تَنَاقُضُ الْإِقْرَارَ بِالْإِسْتِيفَاءِ .

( وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا بَعَيْنُهُ ، لَمْ تَنْسَخِ الْقِسْمَةُ عِنْدَ أَبِي  
حَنِيفَةَ ، وَرَجَعَ بِحِصَّةِ ذَلِكَ ) لِلْمُسْتَحَقِّ ( مِنْ نَصِيبِ شَرِيكَهِ ) لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ  
جَبْرُ حَقِّهِ بِالْمَثَلِ ، فَلَا يَصَارُ إِلَى النِّسْخِ ( وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : تَنْسَخُ الْقِسْمَةُ ) ؛ لِأَنَّهُ  
تَبَيَّنَ أَنَّ لَهَا شَرِيكَاً ثَالِثاً ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَصَحَّ الْقِسْمَةُ . قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَشَرَحَ  
الزَّاهِدِيُّ : ذَكَرَ الْمَصْنُفُ الْاِخْتِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِ بَعْضِ بَعَيْنِهِ ، وَهَكَذَا ذَكَرَ فِي  
الْأَسْرَارِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِ بَعْضِ شَائِعٍ مِنْ نَصِيبِ أَحَدِهِمَا .  
فَأَمَّا فِي اسْتِحْقَاقِ بَعْضٍ مَعِينٍ لَا تَنْسَخُ الْقِسْمَةَ بِالْإِجْمَاعِ ، وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ شَائِعٍ  
فِي السَّكْلِ تَنْسَخُ بِالْإِنْفَاقِ ، فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ ، وَذَكَرَهُ  
أَبُو سَلِيحٍ مَعَ أَبِي يُوسُفَ ، وَأَبُو حَفْصٍ مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ ، وَهَكَذَا ذَكَرَهُ  
الْإِسْبِيجِيُّ ، قَالَ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُهَا ، وَعَلَيْهِ مَشَى الْإِمَامُ الْحَبْرِيُّ ، وَالنَّسْفِيُّ ،  
وغيرهما ، كَذَا فِي الصَّحِيحِ .

تَقْتَضِيهِ - الْمَهَابَةُ جَائِزَةٌ اسْتِحْسَانًا ، وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِمَا ، وَلَا بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا ،  
وَلَوْ طَلَبَ أَحَدُهُمَا الْقِسْمَةَ بَطَلَتْ ، وَرِيحُوزِي دَارُ وَاحِدَةٍ : بِأَنْ يَسْكُنَ كُلُّ مَنِهَا طَائِفَةً  
أَوْ أَحَدُهُمَا الْعُلُوَّ وَالْآخَرُ السُّفْلَ ، وَلَهُ إِجَارَتُهُ وَأَخْذُ غَلَّتِهِ ، وَرِيحُوزٌ فِي عَهْدِ وَاحِدٍ :  
يَتَخَدَّمُ هَذَا يَوْمًا ، وَهَذَا يَوْمًا ، وَكَذَا فِي الْبَيْتِ الصَّغِيرِ ، وَفِي الْعَبْدَيْنِ يَتَخَدَّمُ كُلُّ وَاحِدٍ  
وَاحِدًا ، فَإِنْ شَرَطَا طَعَامَ السِّبْدِ عَلَى مَنْ يَتَخَدَّمُهُ جَازٌ ، وَفِي السَّكْسُوسَةِ لَا يَجُوزُ ، وَلَا

## كتاب الإكراه

الإِكْرَاهُ يَثْبُتُ حُكْمُهُ إِذَا حَصَلَ يَمْنٌ يَقْدِرُ عَلَى إِبْقَاعِ مَا تَوَعَّدَ بِهِ ،  
سُلْطَانًا كَانَ أَوْ لَصًا .

يجوز في غلة عبد ولا عبيدين ، ولا في ثمرة الشجرة ، ولا في لبن النعم وأولادها ،  
ولا في ركوب دابة ولا دابتين ولا استغلالها ، ويجوز في عبد ودار على السكني  
والخدمة ، وكذلك كل مختلفي المنفعة ، كذا في المختار .

## كتاب الإكراه

مناسبتة للقسمة أن للقاضي إيجاب المقتنع فيهما .

وهو لغة : حمل الإنسان على أمر يكرهه ، وشرطاً : حمل الذير على فعل بما  
يعدم رضاه دون اختياره ، لكنه قد يفسده ، وقد لا يفسده .

قال في التفتيح : وهو إما ملجئ : بأن يكون بقوت النفس أو العضو ،  
وهذا معدوم للرضا مفسد للاختيار ، وإما غير ملجئ : بأن يكون بحبس أو قيد  
أو ضرب ، وهذا معدوم للرضا غير مفسد للاختيار .

والحاصل كما في الدرر : أن عدم الرضا معتبر في جميع صور الإكراه ،  
وأصل الاختيار ثابت في جميع صورته ، ولكن في بعض الصور يفسد الاختيار ،  
وفي بعضها لا يفسده .

وشرطه : قدرة المكره على إيقاع ما هدد به ، وخوف المكره ، وامتناعه عنه قبله  
كما أشار إليه بقوله ( الإكراه يثبت حكمه ) أي الآتي ( إذا حصل يمن يقدر على  
إيقاع ما توعد به سلطاناً كان أو لصاً ) أو نحوه ، إذا تحقق منه القدرة ، لأنه إذا كان  
بهذه الصفة لم يقدر المكره على الامتناع ، وهذا عندهما وعند أبي حنيفة لا يتحقق

وَإِذَا أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ ، أَوْ عَلَى شِرَاءِ سَلْعَةٍ ، أَوْ عَلَى أَنْ يَقْرَ  
لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ ، أَوْ يُؤَاجِرَ دَارَهُ - وَأَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ بِالضَّرْبِ الشَّدِيدِ ،  
أَوْ بِالْحَبْسِ الْمَدِيدِ - فَبَاعَ أَوْ اشْتَرَى ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَمْضَى الْبَيْعِ ،  
وَإِنْ شَاءَ فَسَخَّه .

وَإِنْ كَانَ قَبْضُ الثَّمَنِ طَوْعًا فَقَدْ أُجَازَ الْبَيْعُ

إلّا من السلطان ؛ لأن القدرة [ بهذه الصفة ] لا تكون بلا منعة ، والمنة للسلطان ؛  
قالوا : هذا اختلاف عصر وزمان ، لا اختلاف حجة وبرهان ؛ لأن في زمانه لم  
يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الإكراه ، فأجاب بناء على ما شاهد ،  
وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الأمر إلى كل متقلب ، فيتحقق الإكراه من  
الكل ، والفتوى على قولها ، درر عن الخلاصة .

(وإذا أكره الرجل على بيع ماله ، أو) أكره (على شراء سلعة ، أو على  
أن يقر لرجل بألف) من الدرهم مثلا (أو يؤاجر داره ، وأكره على ذلك  
بالقتل ، أو بالضرب الشديد ، أو بالحبس المديد ، فباع أو اشتري) خشية  
من ذلك (فهو بالخيار : إن شاء أمضى البيع ، وإن شاء فسخه) ورجع بالمبيع ؛  
لأن من شرط صحة هذه العقود التراضي ، والإكراه يعدم الرضا فيفسدها ، بخلاف  
ما إذا أكره بضرب سوط ، أو حبس يوم ، أو قيد يوم ؛ لأنه لا يبالي به بالنظر  
إلى العادة ، فلا يتحقق به الإكراه ، إلا إذا كان الرجل صاحب منصب يعلم  
أنه يستغفر به لقوات الرضا ، هداية .

(وإن كان قبض الثمن طوعاً فقد أجاز البيع) ، لأنه دلالة الإجازة كافي

وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ مُكْرَهَا فَلَيْسَ بِإِجَازَةٍ ، وَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِنْ كَانَ تَأَمُّماً فِي يَدِهِ ،  
وَإِنْ هَلَكَ الْبَيْعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى وَهُوَ غَيْرُ مُكْرَهٍ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ .  
وَلِلْمُكْرَهِ أَنْ يُضْمِنَ الْمُكْرَةَ إِنْ شَاءَ .

البيع الموقوف ، وكما إذا سلم طائفاً بأن كان الإكراه على البيع ، لا على الدفع ؛  
لأنه دليل الإجازة <sup>(١)</sup> ، هداية .

( وإن كان قبضه مكرها فليس بإجازة ) لعدم الرضا ( وعليه رده إن  
كان قائماً في يده ) فساد العقد ( وإن ) كان قد ( هلك البيع في يد المشتري ،  
وهو ) أى المشتري ( غير مكره ) والبائع مكره ( ضمن ) المشتري ( قيمته )  
للبائع ؛ لتلف مال الغير في يده من غير عقد صحيح ، فتلزمه القيمة .  
قيد بكون المشتري غير مكره لأنه إذا كان مكرهاً أيضاً يكون الضمان  
على المكره دونه .

( ولمسكركه ) بالبناء المجهول ( أن يضمن المسكركه ) بالبناء للمعلوم ( إن شاء ) .  
لأنه آله للإكراه فيما يرجع للاتلاف ، فكأنه دفعه بنفسه إلى المشتري ، فيكون مخيراً  
في تضمين أيهما شاء ، كالتأصّب وغاصب الغاصب ، فلو ضمن المسكركه رجع على  
المشتري بالقيمة ، وإن ضمن المشتري نفذ كل شراء كان بعد شرائه لو تناسخته العقود ؛  
لأنه تملكه بالزمان ، فظهر أنه باع ملكه ، ولا ينفذ ما كان قبله ؛ لأن الاستناد  
إلى وقت قبضه ، بخلاف ما إذا أجاز المالك المسكركه عقداً منها حيث يجوز ما قبله  
وما بعده ؛ لأنه أسقط حقه وهو اللامع ، فعاد السكّل إلى الجواز ، هداية .

(١) الضمير في « لأنه » يعود إلى التسليم مع الطوعية .

وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ أَوْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ - وَأَكْرَهَ عَلَى ذَلِكَ يَحْبِسُ ، أَوْ ضَرْبٌ ، أَوْ قَيْدٌ - لَمْ يَحِلَّ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يُكْرَهَ بِمَا يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ ، فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُقَدِّمَ عَلَى مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَسْمَعُهُ أَنْ يَصْبِرَ عَلَى مَا تَوَعَّدَ بِهِ ، فَإِنْ صَبَرَ حَتَّى أَوْقَعُوا بِهِ وَلَمْ يَأْكُلْ فَهُوَ آثِمٌ .

وَأَنْ أَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، أَوْ سَبِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : بِقَيْدٍ ، أَوْ حَبْسٍ ، أَوْ ضَرْبٍ ، لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ إِكْرَاهًا

(ومن أكره على أن يأكل الميتة) أو الدم ، أو لحم الخنزير (أو يشرب الخمر ، وأكره على ذلك) بغير ملجئ : بأن كان (بحبس أو قيد أو ضرب) لا يخاف منه تلف على النفس أو عضو من الأعضاء (لم يحل له) الإقدام ؛ إذ لا ضرورة في إكراه غير ملجئ ، إلا أنه لا يحد بالشرب للشبهة ، ولا يحل له الإقدام (إلا أن يكره) بملجئ : أى (بما يخاف منه على) تلف (نفسه أو على) تلف (عضو من أعضائه ، فإذا خاف ذلك وسعه أن يقدم على ما أكره عليه) بل يجب عليه ؛ ولذا قال (ولا يسمعه) أى لا يجوز له (أن يصبر على ما توعد به) حتى يوقعوا به الفعل (فإن صبر حتى أوقعوا به) فعلا (ولم يأكل فهو آثم) ؛ لأنه لما أبيع له ذلك كان بالامتناع معاونا لغيره على إهلاك نفسه ، فيأثم كافى حالة الخمسة .

(وإن أكره على الكفر بالله) عز وجل (أو سب النبي صلى الله عليه وسلم بقيد أو حبس أو ضرب لم يسكن ذلك إكراها) لأن الإكراه بهذه

حَتَّى يُكْرَهَ بِأَمْرِ يَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ عَلَى عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ ، فَإِذَا خَافَ ذَلِكَ وَسِعَهُ أَنْ يُظْهِرَ مَا أَمَرُوهُ بِهِ ، وَيُورِي ، فَإِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ صَبَرَ حَتَّى قُتِلَ وَلَمْ يُظْهِرِ الْكُفْرَ كَانَ مَأْجُورًا

وإن أكره على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه وسعه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يضمّن المكره .

لأشياء ليس بإكراه في شرب الخمر كامر ، ففي الكفر أولى ، بل (حتى يكره بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، فإذا خاف ذلك وسعه أن يظهر) على لسانه (ما أمروه به ، ويورى) وهى أن يظهر خلاف ما يضمّر (فإذا أظهر ذلك) على لسانه (وقلبه مطمئن بالإيمان ، فلا إثم عليه) ؛ لأنه بإظهار ذلك لا يقوت الإيمان حقيقة لقيام التصديق ، وفي الامتناع قوت النفس حقيقة ، فيسعه الليل إلى إظهار ما طلبوه (وإن صبر) على ذلك (حتى قتلوه ولم يظهر الكفر كان مأجوراً) لأن الامتناع لإعزاز الدين عزيزة .

(وإن أكره على إتلاف مال امرئ مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، وسعه أن يفعل ذلك) ، لأن مال الغير يستباح للضرورة ، كافي حالة الخمسة ، وقد تحققت الضرورة (ولصاحب المال أن يضمّن المكره) بالكسر ، لأن المكره بالفتح كالآلة .

وإن أكره يقتل على قتل غيره لم يسمعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يُقتل ، فإن قتله كان آثماً ، والقصاص على الذي أكرهه إن كان القتل عمداً .

وإن أكرهه على طلاق امرأته ، أو عتق عبده ففعل ، وقع ما أكره عليه ، وبزجج على الذي أكرهه بقيمة العبد ،

( وإن أكره يقتل على قتل غيره لم يسمعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ، فإن قتله كان آثماً ) ؛ لأن قتل المسلم مما لا يستباح للضرورة ما فكذا بهذه الضرورة ، هداية (و) لكن (القصاص على الذي أكرهه إن كان القتل عمداً) قال في الهداية : وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، وقال زفر : يجب على المكره ، وقال أبو يوسف : لا يجب عليهما

قال الإسيباني : والصحيح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه الأئمة كما هو الرسم ، تصحيح .

( وإن أكرهه على طلاق امرأته ) أو نكاح امرأة ( أو عتق عبده ففعل وقع ما أكره عليه ) لأنها تصح مع الإكراه كما تصح مع المزول ، كما مر في الطلاق ( ويرجع ) المكره ( على الذي أكرهه بقيمة العبد ) في الإعتاق ؛ لأنه صلح آله فيه من حيث الإتلاف ، فيضاف إليه <sup>(١)</sup> فله أن يضمه موسراً كان أو معسراً لكونه ضمان إتلاف كما مر ، ولا يرجع الحامل على العبد بالضمان ، لأنه مؤاخذ بإتلافه ، درر .

(١) في نسخة « فلا يضاف إليه » ومن الممكن تصحيح كلتا النسختين ، فاعمل .



وَيَنْصَفِ مَهْرَ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الدُّخُولِ .  
وَإِنْ أَكْرَهَهُ عَلَى الزَّانَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُدْعَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِلَّا أَنْ يُكْرِهَهُ  
السُّلْطَانُ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَنُحْمَدٌ : لَا يُلْزَمُهُ الْخُدْعُ .

( وينصف مهر المرأة ) في الطلاق ( إن كان ) الطلاق ( قبل الدخول ) وكان المهر  
مسمى في العقد ؛ لأن ماعليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها ، وقد  
تأكد ذلك بالطلاق ، فكان تقريراً للمال من هذا الوجه ، فيضاف تقريره إلى الحامل  
والتقرير كالإيجاب ، درر . قيد بما إذا كان قبل الدخول لأنه لو كان دخل بها تقرر المهر  
بالدخول لا بالطلاق . وقيدنا بكون المهر مسمى في العقد لأنه لو لم يكن مسمى فيه إنما  
يرجع بما لزمه من النعمة ، ولا يرجع في النكاح بشيء ، لأن المهر إن كان مهر المثل أو أقل  
كان الموضع مثل ما أخرجه عن مسكه أو أكثر ، وإن كان أكثر من مهر المثل فالزيادة  
باطلة ، ويجب مقدار مهر المثل ، ويصير كأنهما سميا ذلك المقدار ، حتى إنه ينصف  
بالطلاق قبل الدخول ، جوهره . وفيها عن الخجندی : الإكراه لا يعمل في الطلاق ،  
والمثاق ، والنكاح ، والرجعة ، والتدبير ، والمفوع دم العمد ، والميمن ، والنذر ،  
والظهار ، والإيلاء ، والنفى فيه ، والإسلام ، اهـ .

( وإن أكرهه على الزنا وجب عليه الخدعة عند أبي حنيفة ، إلا أن يكرهه  
السلطان ) لأن الإكراه عنده لا يتحقق من غيره ( وقال أبو يوسف ومحمد : لا يلزمه  
الخدع ) ؛ لأن الإكراه يتحقق من غيره ، وعليه الفتوى ، قال قاضيخان : الإكراه  
لا يتحقق إلا من السلطان في قول الإمام ، وفي قول صاحبيه يتحقق من كل مقابل  
يُقدَّر على تحقيق ما هدد به ، وعليه الفتوى ، وفي الخفائق : والفتوى على قولها ،  
وعليه مشى الإمام البرهاني والنسفي وغيرها ، تصحيح .

وَإِذَا أَكْرَهَ عَلَى الرَّدَّةِ لَمْ تَبْنِ امْرَأَتُهُ مِنْهُ .

كتاب السير

الجهادُ فرضٌ عَلَى الكِفَايَةِ ، إِذَا قَامَ بِهِ

(وإذا أكره الرجل على الردة لم تبني امرأته منه) ؛ لأن الردة تنمقلق بالاعتقاد ، ألا ترى أنه لو كان قلبه مطمئناً بالإيمان لا يكفر ، وفي اعتقاده الكفر شك ، فلا تثبت البيقونة بالشك ، فإن قالت المرأة « قد بنت منك » وقال هو « قد أظهرت ذلك وقلبي مطمئن بالإيمان » فالقول قوله استحساناً ؛ لأن اللفظ غير موضوع للفرقة ، وهي بتبديل الاعتقاد ، ومع الإكراه لا يدل على التهدل ؛ فكان القول قوله ، هداية .

كتاب السير

مناسبتة للإكراه لا تخفى ؛ فإن كلا منهما للزجر والرد إلى الوفاء ، إلا أن الأول في المسلمين والكفار عام ، بخلاف الثاني ، فكان أولى بالاهتمام ، والأول زاجر عن العصيان ، والثاني عن الكفر والطغيان ، فترقى من الأدنى إلى الأعلى كما في غاية البيان . والسير - بكسر السين وفتح الياء - جمع سيرة ، وهي : الطريقة في الأمور ، وفي الشرع يختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في منازيريه ، هداية . وترجم له الكثير بالجهاد ، وهو لغة : مصدر جاهد في سبيل الله ، وشرعاً : الدعاء إلى الدين الحق وقتال مَنْ لم يقبله ، كما في الشمي .

(الجهاد فرض على الكفاية) ، لأنه لم يفرض لعينه ، إذ هو إفساد في نفسه ، (وإنما فرض لإعزاز دين الله ودفع الفساد عن العباد ، وكل ما هو كذلك فهو فرض كفاية) إذ حصل المقصود بالابعض ، وإلا ففرض عين ، كما صرح بذلك حيث قال : (إذا قام به)

فريق من الناس سقطَ عن الباقيين ، وإن لم يَقمْ به أحدٌ أثم جميع الناس بتركه .

وقتل الكفار واجب وإن لم يبدؤوا ، ولا يجب الجهاد على صبي ، ولا عبيد ، ولا امرأة ، ولا أعمى ، ولا مقعد ، ولا أقطع .

وإن هجم العدو على بلدٍ وجب على جميع المسلمين الدفع : تخرج المرأة بغير إذن زوجها ، والعبد بغير إذن المولى .

وإذا دخل المسلمون دار حرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم إلى الإسلام ، فإن أجابوهم كفوا عن قتالهم ،

فريق من الناس سقط (عن الباقيين) ؛ لحصول المقصود بذلك كصلاة الجماعة ودفعها ورتد السلام ، فإن كل واحد منها إذا حصل من بعض الجماعة يسقط الفرض عن الباقيين ، وهذا إذا كان بذلك الفريق كفاية ، أما إذا لم يكن بهم كفاية فرض على الأقرب فالأقرب من العدو إلى أن تحصل الكفاية ( وإن لم يقم به أحد أثم جميع الناس بتركه ) لتركهم فرضاً عليهم .

(وقتل الكفار واجب وإن لم يبدؤوا) للنصوص العامة ( ولا يجب الجهاد على صبي ) لعدم التكليف ( ولا عبيد ، ولا امرأة ) لتقدم حق المولى والزوج ( ولا أعمى ، ولا مقعد ، ولا أقطع ) ؛ لأنهم عاجزون ، والتكليف بالقدرة .

( فإن هجم العدو على بلد وجب على جميع المسلمين الدفع ) حتى ( تخرج المرأة بغير إذن زوجها ، والعبد بغير إذن المولى ) لأنه صار فرض عين كالصلاة والصوم ، وفرض العين مقدم على حق الزوج والمولى .

( وإذا دخل المسلمون دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوهم ) أولاً ( إلى الإسلام ، فإن أجابوهم ) إلى ذلك ( كفوا عن قتالهم ) لحصول المقصود ، وقد

وَأِنْ ائْتَمَرُوا دَعْوَهُمْ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ بَذَلُوهَا فَهُمْ مِمَّا الْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَدَّيْنَهُمْ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاتَلَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ ، إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُمْ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ مَنْ بَاغَتْهُ الدَّعْوَةُ ، وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ ، وَإِنْ أَبَوْا اسْتَعَانُوا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَحَارَبُوهُمْ

قال صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث (وإن ائتمروا) عن الإسلام (دعوم إلى أداء الجزية ) إذا كانوا من تقبل منهم الجزية ، بخلاف مَنْ لَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ كَالْمُرْتَدِّينَ وَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ ، فَإِنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي دَعَائِهِمْ إِلَى قَبُولِ الْجِزْيَةِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى « تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا » ، هَدَايَةِ (فَإِنْ بَذَلُوهَا) أَيْ قَبِلُوا بِذَلِكَ كَانُوا ذِمَّةَ الْمُسْلِمِينَ (فَلَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا بَذَلُوهَا لِذَلِكَ .

(وَلَا يَجُوزُ) لِلْإِمَامِ (أَنْ يُقَاتَلَ) أَحَدًا مِنْ (مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ) إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَدْعُوهُمْ (إِلَيْهِ) ، لِأَنَّهُمْ بِالْدَّعْوَةِ إِلَيْهِ يَسْلَمُونَ أَنَا نَقَاتِلُهُمْ عَلَى الدِّينِ ، لَا عَلَى سَلْبِ الْأَمْوَالِ وَسَبْيِ الدَّرَارِيِّ ، فَلَهُمْ مَحْيِيُونَ ، فَكَفَى مَوْثِقَ الْقِتَالِ ، وَلَوْ قَاتَلَهُمْ قَبْلَ الدَّعْوَةِ أَتَمَّ لِلنَّبِيِّ ، وَلَا غَرَامَةَ لِعَدَمِ الْعَاسِمِ وَهُوَ الدِّينُ أَوِ الْإِحْرَازُ بِالْأَدَارِ فَصَارَ كَقِتْلِ الصَّيَّانِ وَالنَّسْوَانِ ، هَدَايَةِ (وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْعُوَ مَنْ بَلَّغَتْهُ الدَّعْوَةُ) أَيْضًا ، مِبَالِغَةً فِي الْإِنْذَارِ (و) لَكِنْ (لَا يَجِبُ ذَلِكَ) عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَدْ بَلَّغَتْهُمْ وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُؤْنَ - أَيْ غَافِلُونَ - وَنَعْمَهُمْ بِسَقَى عَلَى الْمَاءِ ، جَوْهَرَةً (وَإِنْ أَبَوْا) أَيْ ائْتَمَرُوا عَنِ الْإِسْلَامِ وَبَذَلِ الْجِزْيَةِ (اسْتَعَانُوا بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ وَحَارَبُوهُمْ) .

وَنَصَبُوا عَلَيْهِمُ الْمَجَانِيقَ ، وَحَرَقُوهُمْ ، وَأَرْسَلُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءَ ، وَقَطَعُوا أَشْجَارَهُمْ  
وَأَفْسَدُوا زُرُوعَهُمْ ، وَلَا بَأْسَ بِرِمْيِهِمْ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مُسْلِمٌ أَسِيرٌ أَوْ تَاجِرٌ .

لأنه تعالى هو الناصر لأوليائه والمدبر لأعدائه ( ونصبوا عليهم المجانيق ) جمع  
منجنيق ، قال في الصحاح : وهي التي يرمى بها الحجارة ، معركة ، وأصلها بالفارسية  
سنجى نيك : أى ما أجودنى ! وهي مؤنثة ، وجمعها منجنيقات ومجانيق ، وتصغيره  
مجنينق<sup>(١)</sup> ، اهـ . وقد نصبها النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف ( وحرقوهم )  
لأنه عليه الصلاة والسلام أحرق البويرة ، وهي موضع يقرب المدينة ( وأرسلوا  
عليهم الماء ، وقطعوا أشجارهم ، وأفسدوا زروعهم ) لأن في ذلك كسر شوكتهم  
وتفريق جمعهم .

( ولا بأس برميهم وإن كان فيهم مسلم أسير أو تاجر ) ؛ لأنه قل

(١) قال الجواليقي في المغرب : « اختلف أهل العربية في المنجنيق ، فقال قوم : الميم زائدة  
وقال آخرون : بل هي أصلية . وأخبرنا ابن بندار عن ابن رزمة عن أبي سعيد عن ابن دريد  
قال : أخبرنا أبو حاتم عن أبي عبيدة ، قال : سألت أعرابياً عن حروب كانت بينهم ، فقال  
كانت بيننا حروب عون ، تتفق فيها العيون ، مرة تمنجق ، وأخرى ترشق . فقله « تمنجق »  
دال على أن الميم زائدة ، ولو كانت أصلية لقال « تمنجق » . وكان المازني يقول : الميم من  
نفس الكلمة والنون زائدة ، لقولهم « مجانيق » . فسقوط النون في الجمع كسقوط الياء في  
« عيسموز » إذا قلت « عظاميز » . ويقال : « منجنيق » و « منجنيق » بفتح الميم وكسرهما  
وقيل : الميم والنون في أوله أصليتان ، وقيل : الميم أصلية والنون زائدة ، وهو أعجمي مغرب  
وحكى الفراء « منجنوق » بالواو ، وحكى غيره « منجنيق » وقد جنى المنجنيق ، ويقال  
« جنى » [ بالتضمين ] ، وقال جرير :

يلقى الزلازل أفوام دقلت لهم بالمنجنيق وصبا بالملاطيس اهـ

وَلَمَّا تَتَرَّسُوا بَصِيانَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ بِالْأَسَارَى لَمْ يَكْفُؤْا عَنْ رَمْيِهِمْ وَبَقِصِدُونَ بِالرَّيِّ السَّكَفَارِ .

وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ النِّسَاءِ وَالْمَصَاحِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا كَانَ عَسْكَرًا عَظِيمًا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ ، وَيُسْكِرُهُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ فِي سَرِيَةٍ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا .

ما يخلو حصن عن مسلم ؛ فلو امتنعت باعتباره لانسدَّ بابه ( وإن تترسوا بصبيان المسلمين أو بالأسارى لم يكفؤوا عن رميهم ) ؛ لأنه يؤدى إلى أن يتخذوا ذلك ذريعة إلى إبطال قتالهم أصلا ( و ) لكن ( يقصدون بالرئى السكفار ) لأن المسلم لا يجوز اعتقاد قتله ؛ فإذا تمعذر التمييز فعلا وأمكن قصدك التزم ؛ لأن الطاعة بحسب الطاقة ، وما أصابوه منهم لادية عليهم ولا كفارة ؛ لأن الجهاد فرض ، والفرائض لا تقترن بالفروض كما فى الهداية .

( ولا بأس بإخراج النساء والمصاحف ) وكتب الفقه والحدیث ، وكل ما يجب تعظيمه ، ويحرم الاستخفاف به ( مع المسلمين إذا كان عسكراً عظيماً يؤمن عليه ) ؛ لأن الغالب هو السلامة ، والغالب كالمحقق ( ويسكره إخراج ذلك فى سرية لا يؤمن عليها ) ؛ لأن فيه تعريضهن على الضياع والفضيحة ، وتعريض المصاحف على الاستخفاف ؛ لأنهم يستخفون بها مغايطة للمسلمين ، وهو التأويل الصحيح لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تسافروا بالقرآن فى أرض العدو » ، ولودخل مسلم إليهم بأمان لا بأس بأن يحمل معه المصحف إذا كانوا قوماً يوفون بالعهد ، لأن الظاهر عدم التعرض ، والمجائز يخرجون فى المسكر العظيم لإقامة عمل يليق بهن ، كالطبخ ، والسقى ، والمداواة . وأما الشواب فقامهن فى البيوت أدفع للفتنه ، ولا يباشرن القتال ، لأنه يستدل به على ضعف المسلمين ،

وَلَا تَقَاتِلِ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا الْعَبْدَ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، إِلَّا أَنْ يَهْجُمَ الْعَدُوُّ .

وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَفْدِرُوا ، وَلَا يَقُولُوا ، وَلَا يُمَثِّلُوا ، وَلَا يَقْتُلُوا  
امْرَأَةً أَوْ شَيْخًا قَانِيًا وَلَا صَبِيًّا وَلَا أَعْمَى وَلَا مُقْعَدًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ  
مِنْهُمْ رَأَى فِي الْحَرْبِ

إلا عند الضرورة ، ولا يستحب إخراجهم للباشعة والخدمة ، فإن كانوا لابد  
مخرجين فبالإمام دون الحرار ، هداية .

( وَلَا تَقَاتِلِ الْمَرْأَةَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا الْعَبْدَ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ) ،  
لما تقدم أن حتى الزوج والمولى مقدم ( إلا أن يهجم العدو ) ، لصيرورته فرض  
عين كما سبق .

( وَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ لَا يَفْدِرُوا ) أى يخونوا بفض العهد ( وَلَا يَقُولُوا )  
أى : يسرقوا من التهمة ( وَلَا يُمَثِّلُوا ) بالأعداء : بأن يَشُقُّوا أجوافهم ويرضخوا  
رءوسهم ، ونحو ذلك ، وللمثلة المروية في قصة العرنيين منسوخة بالنهى المتأخر ،  
هو للمقول ، هداية . قال في الجوهرة : وإنما تكره للمثلة بعد الظفر بهم ، أمأبله  
فلا بأس بها ، اهـ ( وَلَا يَقْتُلُوا امْرَأَةً ، وَلَا شَيْخًا قَانِيًا ) وهو الذى فبت قواه  
( وَلَا صَبِيًّا ، وَلَا أَعْمَى ، وَلَا مُقْعَدًا ) ؛ لأن هؤلاء ليسوا من أهل القتال ، والمبيح للقتل  
عندنا الحاربة ، فلو قاتل أحد منهم يقتل دفعا لشره ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ  
مِنْهُمْ رَأَى فِي الْحَرْبِ ) فيقتل ، لأن من له رأى يستعان برأيه أكثر مما يستعان

أَوْ تَسْكُونِ الْمَرْأَةَ مِلْكََةً ، وَلَا يَقْتُلُوا مَجْنُونًا .  
وَإِذَا رَأَى الْإِمَامُ أَنَّ يُصَالِحَ أَهْلَ الْحَرْبِ أَوْ فَرِيقًا مِنْهُمْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ  
مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَإِنْ صَالَحَهُمْ مُدَّةٌ ثُمَّ رَأَى أَنَّ نَقْضَ الصُّلْحِ  
أَنْفَعُ نَبَذَ إِلَيْهِمْ وَقَاتَلَهُمْ ، وَإِنْ بَدَّوْا بِخِيَانَةٍ قَاتَلَهُمْ وَلَمْ يَنْذِزْ إِلَيْهِمْ إِذَا  
كَانَ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِهِمْ .

بِقَاتِلَتِهِ (أو تسكون المرأة ملكة) ، لأن في قتلها تفريقاً لجمعهم ، وكذلك إذا كان  
ملكهم صبيها صغيراً وأحضره معهم في الوقعة ، وكان في قتلها تفريق جمعهم -  
فلا بأس بقتله ، جوهرية .

(ولا يقتلوا مجنوناً) ، لأنه غير مخاطب ، إلا أن يقاتل فيقتل دفعاً لشره ،  
غير أن العبي والمجنون يقتلان ماداماً يقاتلان ، وغيرهما لا بأس بقتله بعد الأمر ،  
لأنه من أهل العقوبة ، لتوجه الخطاب نحوه ، هداية .

(وإذا رأى الإمام أن يصالح أهل الحرب) على ترك القتال معهم (أو فريقاً  
منهم) مجانناً ، أو على مال منا أو منهم (وكان في ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس  
به) لأن المواعدة جهاد بمعنى إذا كانت خير للمسلمين ؛ لأن المقصود - وهو دفع الشر -  
حاصل به ، بخلاف ما إذا لم يكن خيراً ؛ لأنه ترك الجهاد صورة ومعنى ، وتامه في الهداية  
(فإن صالحهم مدة) معلومة (ثم رأى أن نقض الصلح أنفع للمسلمين نبذ  
إليهم) عهدهم (وقاتلهم) ؛ لأن المصلحة لما تبدلت كان النبذ جهاداً ، وإفاء العهد  
ترك للجهاد صورة ومعنى ، ولا بد من النبذ تحريراً عن الغدر ، ولا بد من اعتبار مدة  
يبلغ خبر النبذ إلى جميعهم كما في الهداية .

(وإن بددوا بخيانة قاتلهم ولم ينبذ إليهم إذا كان ذلك باتفاقهم) ؛



وَإِذَا خَرَجَ عَيْدُهُمْ إِلَى عَسْكَرِ الْمُسْلِمِينَ فَهُمْ أَحْرَارٌ .  
 وَلَا يَأْسَ أَنْ يَنْفَلَ الْمُشْكِرُ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، وَيَأْكُلُوا مَا وَجَدُوهُ  
 مِنَ الطَّعَامِ .  
 وَيَسْتَعْمِلُونَ الْخَطَبَ ، وَيَدَّهِنُونَ بِالذَّهْنِ ، وَيُقَاتِلُونَ بِمَا يَجِدُونَهُ مِنْ  
 السَّلَاحِ بِغَيْرِ قِسْمَةٍ ذَلِكَ .

لأنهم صاروا ناقضين للعهد ، فلا حاجة إلى نقضه ، بخلاف ما إذا دخل جماعة منهم  
 فقطعوا الطريق ولا منعة لهم ، حيث لا يكون هذا نقضاً للعهد في حقهم ، ولو كانت  
 لهم منعة وقتلوا المسلمين علانية يكون نقضاً للعهد في حقهم دون غيرهم ؛ لأنه بغير  
 إذن ملكهم ؛ ففعلهم لا يلزم غيرهم ، حتى لو كان بإذن ملكهم صاروا ناقضين  
 للعهد ، لأنه باتفاقهم معنى ، هداية .

( وإذا خرج عبيدهم إلى عسكر المسلمين فهم أحرار ) لأنهم أحرزوا  
 مسهم بالخروج إلينا مراغمين لمواليهم ، وكذا إذا أسلموا هناك ولم يخرجوا إلينا  
 وظهرنا على دارهم فهم أحرار ، ولا يثبت الولاء عليهم لأحد ؛ لأن هذا عتق  
 حكى ، جوهرية .

( ولا بأس أن ينفل العسكر في دار الحرب ) دوابهم ( ويأكلوا ما وجدوه  
 من الطعام ) كالخبز ، واللحم ، والسمين ، والزيت : قال الزاهدى : وهذا عند  
 الحاجة ، وفي الإباحة من غير حاجة روايتان ، اهـ .

( ملون الخطب ) وفي بعض النسخ : « الطيب » هداية ( ويدهنون  
 بالدهن ) الحاجة إلى ذلك ( ويقاتلون بما يجدونه من السلاح ) ، كل ذلك  
 ( بغير قسمة ) يعنى إذا احتاج إليه ، بأن انقطع سيفه ، أو انكسر رمحه ، أو

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا وَلَا يَتَمَوَّلُوهُ .

وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ أَحْرَزَ بِإِسْلَامِهِ نَفْسَهُ وَأَوْلَادَهُ الصَّغَارَ وَكُلَّ مَالٍ هُوَ فِي يَدِهِ أَوْ وَدِيعَةٍ فِي يَدِ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ، فَإِنْ ظَهَرْنَا عَلَى الدَّارِ فَعَقَارُهُ فِيهِ وَزَوَّجَتُهُ فِيهَا وَتَحْمِلُهَا فِيهَا، وَأَوْلَادُهُ السَّكِبَارُ فِيهَا .

لم يكن له سلاح ، وكذا إذا دعتته حاجة إلى ركوب فرس من المنعم ليقاتل عليها فلا بأس بذلك ، فإذا زالت الحاجة رُدَّتْ في الغنيمة ، ولا ينبغي أن يستعمل من الدواب والثياب والسلاح شيئا لتبقى به دابته وثيابه وسلاحه ، لأنهم الغلول ؛ لاستعماله من غير حاجة ، وتامة في الجوهرية ( ولا يجوز أن يبيعوا من ذلك ) الطعام ونحوه ( شيئا ، ولا يتمولوه ) لأنه لم يملك بالأخذ ، وإنما أبيع التناول للضرورة ، فإذا باع أحدهم ردَّ الثمن إلى المنعم .

( ومن أسلم منهم ) في دار الحرب قبل أخذه ( أحرز بإسلامه نفسه ) ، لأن الإسلام ينافي ابتداء الاسترقاق ( وأولاده الصغار ) لأنهم مسلمون تبعوا لإسلامه ، ( وكل مال هو في يده ) لسبقها إليه ( أو ودِعة في يد ) معصوم الدم ( مسلم أو ذمي ) لأنه في يد صحيحة محترمة ، ويده كيده ( فإن ظهرنا على الدار فقاروه فيه ) لأنه في يد أهل الدار ، إذ هو من جملة دار الحرب ، فلم يكن في يده حقيقة ، ( وكذا ) زوجته فيه ، لأنها كافرة حربية ، لا تنتمي في الإسلام ( و ) كذا ( حملها فيه ) ، لأنه جزء منها ، فيتيهها في الرق والحرية ، وإن كان تبعاً للآب في الإسلام ، لأن المسلم محل للتملك تبعاً لغيره ، بخلاف المنفصل ، فإنه حر ؛ لعدم الجزئية عند ذلك ( و ) كذا ( أولاده السكبار فيه ) لأنهم كفار حربيون ، ولا تبعية لهم ، لأنهم على حكم أنفسهم .

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَبَاعَ السَّلَاحُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، وَلَا يُجِزُّ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يُقَادُونَ  
بِالْأَسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمْدُ : يُقَادَى بِهِمْ أَسَارَى  
الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يَجُوزُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمْ  
وَإِذَا فَتَحَ الْإِمَامُ بِلَدًا عَنَوَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ : إِنْ شَاءَ قَسَمَهُ بَيْنَ النَّاعِمِينَ ،

( وَلَا يَنْبَغِي ) بَلْ يَحْرَمُ ، كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ ( أَنْ يَبَاعَ السَّلَاحُ ) وَالْكَرَاعُ  
( مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ) ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ تَقْوِيَتِهِمْ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَذَا كُلُّ مَا فِيهِ  
تَقْوِيَةٌ لَهُمْ ، كَالْحَدِيدِ ، وَالْعَبِيدِ ، وَمِنْ ذَلِكَ ( وَلَا يَجُزُّ ) أَيْ يَتَجَارَ بِذَلِكَ ( إِلَيْهِمْ )  
قَالَ فِي النَّايَةِ : أَيْ لَا يَحْمِلُ إِلَيْهِمْ التَّجَارَةُ الْجِهَازَ ، وَهُوَ انْتِاعٌ ، يَعْنِي هُنَا  
السَّلَاحُ ، اهـ .

( وَلَا يُقَادُونَ بِالْأَسَارَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) لِأَنَّهُ فِيهِ مَعُونَةٌ لِلْكَفَرَةِ ، لِأَنَّهُ  
يَعُودُ حَرْبًا بَلِيغًا ، وَدَفْعُ شَرِّ حَرَابِهِ خَيْرٌ مِنْ اسْتِغْنَاؤِ الْأَسِيرِ الْمُسْلِمِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ فِي  
أَيْدِيهِمْ كَانَ ابْتِلَاءً فِي حَقِّهِ غَيْرُ مِضَافٍ إِلَيْهَا ، وَالْإِعَانَةُ بِدَفْعِ أَسِيرِهِمْ مِضَافٌ إِلَيْهَا ،  
( وَقَالَ : يُقَادَى بِهِمْ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ ) لِأَنَّهُ فِيهِ تَخْلِيصُ الْمُسْلِمِ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ  
قَتْلِ الْكَافِرِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ . قَالَ الْإِسْبِيحَانِيُّ : وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَاعْتَمَدَهُ  
الْمُجَوِّبِيُّ ، وَالتَّنَسُّيُّ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ الزَّاهِدِيُّ : وَالْمُقَادَةُ بِالْمَالِ لَا تَجُوزُ فِي ظَاهِرِ  
الْمَذْهَبِ ، كَذَا فِي التَّصْحِيحِ . وَفِي السَّيْرِ السَّكِينِ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ بِالْمُسْلِمِينَ  
حَاجَةً ؛ اسْتِدْلَالًا بِأَسَارَى بَدْرٍ ، وَلَوْ كَانَ الْأَسِيرُ أَسْلَمَ فِي أَيْدِيهِ لَا يُقَادَى بِسَلْمِ أَسِيرٍ  
فِي أَيْدِيهِمْ لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ ، إِلَّا إِذَا طَابَتْ نَفْسُهُ بِهِ وَهُوَ مُأْمُونٌ عَلَى إِسْلَامِهِ ، هُدَايَةٌ .  
( وَلَا يَجُوزُ الثَّمَنُ عَلَيْهِمْ ) ، لِأَنَّهُ فِيهِ مِنْ لِبْطَالِ حَقِّ النَّاعِمِينَ .

( وَإِذَا فَتَحَ الْإِمَامُ بِلَدًا عَنَوَةً ) أَيْ قَهْرًا ( فَهُوَ ) فِي الْعَقَارِ ( بِالْخِيَارِ )  
بَيْنَ أَمْرَيْنِ : ( إِنْ شَاءَ قَسَمَهُ بَيْنَ النَّاعِمِينَ ) كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَأِنْ شَاءَ أَقْرَأَهُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ الْخُرَاجَ ، وَهُوَ فِي الْأَسْرَى بِالْخَلِيَارِ :  
إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَاهُمْ ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَوْ أَعْرَضَهُمْ  
لِلْمُسْلِمِينَ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْدُّهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ .

وَإِذَا أَرَادَ الْقَوْدَ وَمَعَهُمْ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى تَقْلِيلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ  
ذَبَحُوهَا وَحَرَقُوهَا وَلَا يَمِيقُونَهَا وَلَا يَتْرُكُونَهَا .

بِخَيْرِ ( وَإِنْ شَاءَ أَقْرَأَهُ عَلَيْهِ ، وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ الْخُرَاجَ ) كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ بِسُودِ الْعِرَاقِ بِمَوَاقِفِ الْمَصَابِيَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ، وَفِي كُلِّ مِنْ ذَلِكَ  
قُدْوَةٌ ، فَيُتَخَذُ ، وَقِيلَ : الْأَوَّلَى هِيَ الْأَوَّلُ عِنْدَ حَاجَةِ الْفَائِزِينَ ، وَالثَّانِي عِنْدَ عَدَمِ  
الْحَاجَةِ ، قِيدِنَا بِالْمَقَارِ لِأَنَّ الْمَقُولَ لَا يَجُوزُ لَنَا فِيهِ بَارِدٌ عَلَيْهِمْ ( وَهُوَ ) أَيْ الْإِمَامُ  
( فِي الْأَسْرِ بِالْخَلِيَارِ ) بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورَ : ( إِنْ شَاءَ قَتَلَهُمْ ) حَسْمًا لِمَادَةِ الْفَسَادِ  
( وَإِنْ شَاءَ اسْتَرْقَاهُمْ ) تَوْفِيرًا لِمَنْفَعَةِ الْإِسْلَامِ ( وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُمْ أَوْ أَعْرَضَهُمْ  
لِلْمُسْلِمِينَ ) إِذَا كَانُوا أَهْلًا لِلزَّمَةِ ، كَمَا فَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِسُودِ الْعِرَاقِ .  
قِيدِنَا بِكُونِهِمْ أَهْلًا لِلزَّمَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْمُرْتَدِّينَ وَمِشْرَكِي الْعَرَبِ كَمَا سَبَقَ .  
( وَلَا يَجُوزُ ) لِلْإِمَامِ ( أَنْ يَرْدَّهُمْ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ) لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَتِهِمْ عَلَى  
الْمُسْلِمِينَ كَمَا مَرَّ .

( وَإِذَا أَرَادَ ) الْإِمَامُ ( الْقَوْدَ ) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ( وَمَعَهُ مَوَاشٍ فَلَمْ يَقْدِرْ  
عَلَى تَقْلِيلِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ذَبَحَهَا ، وَ ) بَعْدَهَا ( حَرَقَهَا ) لِأَنَّ ذَبْحَ الْحَيَوَانِ يَجُوزُ  
لِنَفْسٍ صَحِيحَةٍ ، وَلَا غُرُضَ أَصَحَّ مِنْ كَسْرِ شَوْكَةِ أَعْدَاءِ اللَّهِ ( وَلَا يَمِيقُهَا ) بِأَنْ  
يَقْطَعَ قَوَائِمَهَا وَيَدْعِيَهَا حَيَّةً ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الثَّلَاةِ وَالتَّعْذِيبِ ( وَلَا يَتْرُكُهَا ) لِمَنْ حَيَّةٌ

ولا يَقْسِمُ غَنِيمَةً فِي دَارِ الْحَرْبِ حَتَّى يُخْرِجَهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَلَرَدُّهُ  
وَالْمَقَاتِلُ فِي الْمَسْكَرِ سَوَاءٌ .  
وَإِذَا لَحِقَهُمُ الْمَدَدُ فِي دَارِ الْحَرْبِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجُوا الْغَنِيمَةَ إِلَى دَارِ  
الْإِسْلَامِ شَارَكُوهُمْ فِيهَا ، وَلَا حَقَّ لِأَهْلِ سَوَاقِ الْمَسْكَرِ فِي الْغَنِيمَةِ إِلَّا أَنْ  
يُقَاتِلُوا

---

ولا معقورة ، ولا من غير حرق ، قطعاً لمنفعتهم بها .  
( ولا يقسم ) الإمام ( غنيمة في دار الحرب ) ، بل ( حتى يخرجها إلى دار  
الإسلام ) ، لأن الملك لا يثبت للغانمين إلا بالأحراز في دار الإسلام .  
( والده ) أي المعين ( والمقاتل في المسكر سواء ) لاستوائهم في السبب وهو  
المجاوزة أو شهود الواقعة على ما عرف ، وكذلك إذا لم يقا تل لمرض أو غيره ، لما  
ذكرناه ، هداية .

( وإذا لحقهم المدد ) - وهو ما يرسل إلى الجيش ليزدادوا - وفي الأصل :  
ما يزداد به الشيء ، ويكثر ، قهستاني ( في دار الحرب قبل أن يخرجوا الغنيمة إلى  
دار الإسلام ) وقبل القسمة وبيع الغنيمة ، ولو بعد انقضاء القتال ( شاركوهم فيها )  
لوجود الجهاد منهم معنى قبل استقرار الملك للمسكر ، ولذا ينقطع حق المشاركة  
بالأحراز ، أو بقسمة الإمام في دار الحرب ، أو ببيعة المغانم فيها ؛ لأن بكل منها  
يتم الملك ، فينقطع حق شركة المدد .

( ولا حق لأهل سوق المسكر في الغنيمة ، إلا أن يقاتلوا ) ؛ لأنهم لم  
يجاوزوا على قصد القتال ؛ فاندم السبب الظاهر ، فيعتبر السبب الحقيقي - وهو  
قصد القتال - فيه يد الاستحقاق على حسب حاله ، فارساً أو راجلاً عند القتال ، هداية .

وَإِذَا أَمَّنَ رَجُلٌ حُرّاً أَوْ امْرَأَةٌ حُرَّةً كَافِرًا أَوْ بَجَاعَةً أَوْ أَهْلَ حِصْنٍ أَوْ مَدِينَةٍ صَحَّ أَمَانُهُمْ ، وَلَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتْلُهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَقْسَدَةٌ فَيُنْبِذُ إِلَيْهِمُ الْإِيمَانَ .

وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ ذِمِّيٍّ ، وَلَا أَسِيرٍ ، وَلَا تَاجِرٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ .

وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

( وَإِذَا أَمَّنَ رَجُلٌ حُرّاً ، أَوْ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ كَافِرًا ) وَاحِدًا ( أَوْ بَجَاعَةً ) مِنَ الْكُفَرَاءِ ( أَوْ أَهْلَ حِصْنٍ ، أَوْ مَدِينَةٍ ، صَحَّ أَمَانُهُمْ ) ، لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ ؛ لِذَهَبِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَنَقَةِ ، فَيَحَقُّ مِنْهُ الْأَمَانُ ، ثُمَّ يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ سَبِيهَ - وَهُوَ الْإِيمَانُ - لَا يَجُزُّ ؛ فَكَذَا الْأَمَانُ ، فَيَتَكَمَّلُ كَوَلَايَةِ الْفَتْحِ ( وَ ) حَيْثُ صَحَّ أَمَانُهُمْ ( لَمْ يَجُزْ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَتْلُهُمْ ) وَلَا التَّعَرُّضُ لِمَا مَعَهُمْ ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُسْلِمُونَ [ يَدْعُونَ مِنْ سِوَاهُمْ ] تَفْكَافًا دِمَائِهِمْ ، وَيُسَمَّى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ » أَيْ : أَقْلُهُمْ ، وَهُوَ الْوَاحِدُ ، هِدَايَةٌ ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَقْسَدَةٌ ) تَلْحُقُ الْمُسْلِمِينَ ( فَيُنْبِذُ الْإِيمَانَ إِلَيْهِمْ ) أَمَانُهُمْ ، كَمَا إِذَا كَانَ الْأَمَانُ مِنْهُمْ ثُمَّ رَأَى الْمُصْلَحَةُ فِي الذَّبِّ كَمَا مَرَّ .

( وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ ذِمِّيٍّ ) ؛ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ بِهِمْ ، وَلَا وَلايَةٌ لَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، ( وَلَا أَسِيرٍ وَلَا تَاجِرٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ ) ؛ لِأَنَّهُمَا مَقْمُورَانِ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ ، فَلَا يَخَافُونَهُمَا ، وَالْأَمَانُ يَنْتَضِعُ بِمَحَلِّ الْخَوْفِ ، وَلِأَنَّهُمْ كَمَا اشْتَدَّ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ يَجِدُونَ أَسِيرًا أَوْ تَاجِرًا فَيُخْلَصُونَ بِأَمَانِهِ ، فَلَا يَنْفَتِحُ بَابُ الْفَتْحِ ، هِدَايَةٌ .

( وَلَا يَجُوزُ أَمَانُ الْعَبْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ) ، لِأَنَّ الْأَمَانَ عِنْدَهُ مِنْ جِهَةِ الْعُقُودِ

إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مُوَلَّاهُ فِي الْقِتَالِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : يَصِحُّ أَمَانُهُ .

وَإِذَا غَلَبَ الْتَرْكُ عَلَى الرُّومِ فَسَبَّوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ مَلَكَوْهَا ، فَإِنْ غَلَبْنَا عَلَى الْتَرْكِ حَلَّ لَنَا مَا نَحِذُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِذَا غَلَبُوا عَلَى أَمْوَالِنَا فَأَحْرَزُوهَا بِدَارِهِمْ مَلَكَوْهَا ، فَإِنْ ظَهَرَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فَوَجَدُوهَا

والعبد مجبور عليه ، فلا يصح عقده ( إلا أن يأذن له مولاؤه في القتال ) ؛ لأنه يصير مأذوناً ؛ فيصح عقد الأمان منه ( وقال أبو يوسف ومحمد : يصح أمانه ) لأنه مؤمن ذو قوة وامتناع يتحقق منه الخوف ، والأمان يختص بمحل الخوف . قال جمال الإسلام في شرحه : وذكر السرخسي قول أبي يوسف مع أبي حنيفة وصحح قول أبي حنيفة ، ومشى عليه الأئمة البرهاني والنسفي وغيرهما ، تصحيح .

( وإذا غلب الترك ) جمع تركى ( على الروم ) جمع رومي ، والمراد كفار الترك وكفار الروم ( فسبواهم وأخذوا أموالهم ) وسبوا ذرارهم ( مَلَكَوْهَا ) لأن أموال أهل الحرب ورقائهم مُباحة فتملك بالأخذ ( فان غلبنا على الترك ) بعد ذلك ( حل لنا ما نحذيه من ذلك ) الذي أخذوه من الروم ، اعتباراً بسائر أموالهم ( وإذا غلبوا ) أى الكفار ( على أموالنا ) ولو عبيداً أو إماء مسلمين ( فأحرزوها بدارهم مَلَكَوْهَا ) لأن العصمة من جملة الأحكام الشرعية ، والكفار غير مخاطبين بها ؛ فبقي في حقهم ما لا غير مصوم ، فيملكونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه . قيد بالإحراز لأنهم قبل الإحراز بها لا يملكون شيئاً حتى لو اشترى منهم تاجر شيئاً قبل الإحراز ووجده ماله أخذ به بلا شيء ( فإن ظهر عليها ) أى على دارهم ( للمسلمون ) بعد ذلك ( فوجدوها )

قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَهِيَ لَهُمْ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدُوهَا بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَخَذُوهَا بِالْقِيَمَةِ  
إِنْ أَحْبَبُوا ، وَإِنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرٌ فَاشْتَرَى ذَلِكَ وَأَخْرَجَهُ إِلَى دَارِ  
الْإِسْلَامِ فَبَالَكَه بِالْغِيَارِ : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِالثَمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ التَّاجِرُ ،  
وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ .

وَلَا يَمْلِكُ عَلَيْنَا أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْقَلْبَةِ مُدَبِّرِينَ وَمُكَاتِبِينَ وَأُمَمَاتٍ  
أَوْلَادِنَا وَأَحْرَارَنَا ، وَتَمْلِكُ عَلَيْهِمْ جَمِيعُ ذَلِكَ ، وَإِذَا أَبَقَ عَبْدٌ مُسْلِمٌ  
فَدَخَلَ إِلَيْهِمْ

أى وجد المسلمون أموالهم ( قبل القسمة ) بين الغانمين ( فهي لهم بغير شيء ) ؛  
لأن المالك القديم زال ملكه بغير رضاه ؛ فكان له حق الأخذ نظرا له ( وإن وجدوها  
بعد القسمة أخذوها بالقيمة إن أحبوا ) لأن مَنْ وقع للمال في نصيبه يتضرر بالأخذ  
منه مجانا ؛ لأنه استحققه عوضاً عن سهمه في الغنمية ، فقلنا بحق الأخذ بالقيمة لما فيه  
من النظر للجانبين كما في الهداية ( وإن دخل دار الحرب تاجر فاشترى ذلك ) المال  
( وأخرجه إلى دار الإسلام فبالسكة الأول بالغيار : إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ بِالثَمَنِ الَّذِي  
كَانَ اشْتَرَاهُ بِهِ التَّاجِرُ ) من العدو ، ( وإن ترك ) لأنه يتضرر بالأخذ مجانا  
ألا يرى أنه دفع العوض بمقابلته فكان اعتدال النظر فيما قلنا ، ولو اشتراه بعرض  
يأخذه بقيمة العرض ، ولو وهبوه له يأخذه بقيمته ؛ لأنه ثبت له ملك خاص فلا يزال  
إلا بالقيمة ، هداية .

( ولا يملك علينا أهل الحرب بالقلبة ) علينا ( مدبرينا وأممات وأولادنا  
ومكاتيبنا وأحرارنا ) لأنهم أحرار من وجه ، والحر معصوم بنفسه ، فلا يملك  
( وتملك عليهم ) إذا غلبنا عليهم ( جميع ذلك ) لعدم عصمتهم .

( وإذا أبق عبد من دارنا ، سواء كان (مسلم) أو ذمى ( فدخل إليهم ) أى إلى



فَأَخَذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَإِنْ نَدَّ يَبْعُرُ إِلَيْهِمْ فَأَخَذُوهُ مَلِكُوهُ  
وَإِذَا أَمَّ يَكُنْ لِلْإِمَامِ حَمُولَةٌ يَحْمِلُ عَلَيْهَا الْقَنَائِمَ قَسَمَهَا بَيْنَ الْغَانِمِينَ  
قِسْمَةً إِيذَاعٍ لِيَحْمِلُوهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ يَرْتَحِمُهَا فَيَقْسِمُهَا .  
وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْقَنَائِمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ،

دارهم ( فأخذه لم يملكوه عند أبي حنيفة ) ؛ لظهور يده على نفسه بزوال يد مولاه  
فصار معصوماً بنفسه ، فلم يبق محلاً للملك ، وقالوا : يملكونه ، والصحيح قوله ، واعتاده  
الحجوبى والنسفى وغيرهما ، تصحيح . وإذا لم يثبت الملك لهم يأخذه المالك القديم  
بغير شيء ، موهوباً كان أو مشترى أو مفنوماً ، قبل القسمة وبعدها ، إلا أن بعد  
القسمة يؤدي عوضه من بيت المال ، لأنه لا يمكن إعادة القسمة .

( وإن ند ) منا ( بعير ) أو فرس ( إليهم فأخذه مملكوه ) لتحقيق الاستيلاء  
إذ لا يد للعجاء .

( وإذا لم يكن للإمام حمولة ) بفتح أوله - الإبل التي تحمل ، وكذا كل  
ما احتمل عليه الخي من حمار وغيره ، سواء كانت عليه الأحمال أو لم تكن . صحاح  
( يحمل عليها القنائم قسمها بين الغانمين قسمة إيداع ليحملوها إلى دار الإسلام  
ثم ) ( إذا رجعوا إلى دار الإسلام ) ( يرتجعها منهم قسمة ) ( قسمة تملك بينهم ، فإن  
أبوا أن يحملوها أجبرهم على ذلك بأجر للثل في رواية السير الكبير ؛ لأنه دفع ضرر  
عام بحمل ضرر خاص ، ولا يجبرهم على رواية السير الصغير ، وتماه في الهداية والفرار .  
( ولا يجوز بيع القنائم قبل القسمة ) في دار الحرب ؛ لأنها لا تملك قبلها

وَمَنْ مَاتَ مِنَ الْغَانِمِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَتَصِيبُهُ لَوَرَثَتِهِ .  
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْفَلَ الْإِمَامُ فِي حَالِ الْقِتَالِ ، وَيُحْرَضَ بِالنَّفْلِ عَلَى الْقِتَالِ فَيَقُولَ : مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ ، أَوْ يَقُولَ لِسَرِيَّةٍ : قَدْ جَعَلْتُ لَكُمْ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ ، وَلَا يَنْفَلُ بَعْدَ إِخْرَازِ الْغَنِيمَةِ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ ، وَإِذَا لَمْ يَجْعَلِ السَّابَ لِلْقَاتِلِ فَهُوَ مِنْ جُحْلِهِ الْغَنِيمَةَ ،

(ومن مات من الغانمين في دار الحرب) قبل القسمة وبيع الغنيمة (فلاحق له في الغنيمة) لأن الإرث يجري في المال ، ولامالك قبل ما ذكر كاسر (ومن مات منهم) أى الغانمين (بعد إخراجها) أى الغنيمة (إلى دار الإسلام) أو بعد قسمتها أو بيعها ولو في دار الحرب (فصيبه لورثته) لأن حقهم قد استقر بما ذكر ، فينقل إلى الورثة .  
(ولأبأس) بل يندب (بأن ينفل الإمام في حال القتال) وقوله بالأولى (ويحرض) أى يحثّ ويُغري (بالنفل على القتال) والنفل : إعطاء شئ زائد على سهم الغنيمة ، وقد فسر به بقوله (فيقول : من قتل قتيلا فله سابه) وسيأتى معناه (أو يقول لسرية) وهى القطعة من الجيش (قد جعلت لكم الربع) أو النصف (بعد) (رفع) (الخمس) ؛ لما في ذلك من تقوية القلوب وإغراء المقاتلة على المخاطرة وإظهار الجلالة رغبة في ذلك ، وقد قال تعالى : «حرض المؤمنين على القتال» وهو نوع تحريض (ولا ينفل بعد إخراج الغنيمة) في دار الإسلام ؛ لتأكيد حق الغانمين بها ، ولما يورث منهم (إلا من الخمس) ؛ لأن رأى فيه إلى الإمام ، ولا حق فيه للغانمين .

(وإذا لم يجعل) الإمام (السبب للقاتل) نقلاً (فهو من جحله الغنيمة)

وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَاءٌ. وَالسَّلْبُ : مَا عَلَى الْمَقْتُولِ مِنْ ثِيَابِهِ وَسِلَاحِهِ وَمَرْكَبِهِ  
وَإِذَا خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَلَقُوا مِنَ الْغَنِيمَةِ  
وَلَا يَأْكُلُوا مِنْهَا .

وَمَنْ فَضَلَ مَعَهُ عَلَفٌ أَوْ طَعَامٌ رَدَّهُ إِلَى الْغَنِيمَةِ .  
وَيُقْسِمُ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ : فَيُخْرِجُ خُمُسَهَا ، وَيُقْسِمُ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِهَا  
بَيْنَ النَّازِعِينَ : لِلْفَارِسِ سِتْمَانٍ ، وَلِلرَّاجِلِ سِتُّهُمْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ :  
لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ ،

وَالْقَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ (أى فى سلبيه (سواء) ؛ لأنه مأخوذ بقوة الجيش ؛ فيكون غنيمة لهم  
(والسلب) هو (ماعلى للمقتول من ثيابه وسلاحه ومركبه) وكذا ما على مركبه  
من السرج والآلة ، وكذا ما معه على الدابة من ماله فى حقيبة أو على وسطه ، وما عدا  
ذلك فليس بنسب ، وما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس بـلبه ، هداية .

( وإذا خرج المسلمون من دار الحرب لم يميز لهم (أن يعطوا) ذرايعهم (من  
الغنيمة ولا يأكلوا منها) ؛ لأن حق النازعين قدناً كدفنها كما مر (ومن فضل معه  
علف أو طعام رده إلى الغنيمة) . إذا لم تقسم ، وبعد القسمة تصدقوا به إن كانوا أغنياء  
وانتفعوا به إن كانوا محاربين ؛ لأنه صار فى حكم القطة للعدو الرد ، وتماه فى الهداية  
( ويقسم الإمام الغنيمة ) بعد الإحراز بدار الإسلام كأن تقدم (فيخرج) أولاً  
(خمسها) للأصناف الثلاثة الآتية ( ويقسم أربعة أخماسها ) الباقية ( بين النازعين  
الفارس ) أى لصاحب الفرس (سهمان ، وللراجل) ضد الفارس (سهم عند أبى حنيفة  
وقالاً : الفارس ثلاثة أسهم ) وللراجل سهم ، قال الإمام بهاء الدين فى شرحه :

وَلَا يُسَبِّحُ إِلَّا قَلْبُ رَبِّ وَاحِدٍ ، وَالْبَرَّادِينَ وَالْعِتَاقُ سَوَالَا ، وَلَا يُسَبِّحُ لِرَاحِلَةٍ  
وَلَا يُنْبَلُ .  
وَمَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ فَارِسًا فَتَفَقَّ قَرَسُهُ اسْتَحَقَّ سَهْمَ فَارِسٍ ، وَمَنْ  
دَخَلَ رَاجِلًا فَاشْتَرَى قَرَسًا اسْتَحَقَّ سَهْمَ رَاجِلٍ .  
وَلَا يُسَبِّحُ لِمَمْلُوكٍ وَلَا أَمْرَأَةٍ وَلَا ذِيٍّ وَلَا صَيٍّ ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُمْ  
عَلَى حَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ .

الصحيح قول أبي حنيفة ، واختاره الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم  
تصحيح (ولا يسبح إلا لفرس واحد) لأن القتال لا يتحقق إلا على فرس واحد. قال  
الاسيوطي: وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يسبح للفرسين، والصحيح  
قولهما ، وعليه مشي الأئمة المذكورون قبله ، تصحيح ( والبرادين ) جمع برذون -  
لأنهم من الخيل (والعتاق) جمع عتيق - العربي منها (سواء) ؛ لأن اسم الخيل يطلق  
على السكك، والإرهاب مضاف إليها ، ولأن العربي إن كان في الطلب والمهرب أقوى  
فالبرذون أصبر وألين عطفاً؛ فن كل منهما منفعة معتبرة، فاستويا (ولا يسبح لراحلة)  
وهي المركب من الإبل ذكر أو أنثى (ولا بغل) ولا حمار ، فصاحب ما ذكر  
والراجل سواء ، لأن المعنى الذي في الخيل معدوم فيهم (ومن دخل دار الحرب فارساً  
فتفق) أي هلك (فرسه) فشهد الواقعة راجلاً (استحق سهم فارس ، ومن دخل  
راجلاً فاشترى) هناك (فرساً) فشهد الواقعة فارساً (استحق سهم راجل) لأن  
الوقوف على حقيقة القتال متمسر، وكذا شهود الواقعة؛ فتقام المجاوزة مقامه، لأنه السبب  
للغنى إليه ظاهراً إذا كان على قصد القتال، فيعتبر حال الشخص حالة المجاوزة فارساً أو  
راجلاً (ولا يسبح للملوك) ولا مكاتب (ولا امرأة ولا ذى ولا صبي) ولا مجنون  
ولا معتوه (ولكن يرضخ لهم) أي يعطيهم من الغنيمة (على حسب ما يراه الإمام

وَأَمَّا الْخُمْسُ فَيُقَسَّمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْهُمٍ : سَهْمٍ لِلْيَتَامَى ، وَسَهْمٍ لِلْمَسْكِينِ ،  
وَسَهْمٍ لِأَنْبَاءِ السَّبِيلِ ، وَيَدْخُلُ قَرَاءَ ذَوِي الْقُرْبَى فِيهِمْ ، وَيُقَدِّمُونَ ،  
وَلَا يَذْفَعُ إِلَى أَغْنِيَائِهِمْ شَيْءٌ .

وَأَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْخُمْسِ فَإِنَّمَا هُوَ لِإِفْتِتَاحِ الْكَلَامِ تَبَرُّكَاً بِاسْمِهِ  
وَسَهْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَطَ بِمَوْتِهِ كَمَا سَقَطَ الصَّقِيُّ ، وَسَهْمُ ذَوِي  
الْقُرْبَى كَانُوا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قال في الهداية : ثم العبد إنما يرضخ له إذا قاتل ؛ لأنه لخدمة المولى فصار كالمتاجرء  
والمرأة يرضخ لها إذا كانت تداوى الجرحى وتقوم على المرضى ؛ لأنها عاجزة من  
حقيقة القتال فيقام هذا النوع من الإعانة مقام القتال ؛ والذي إنما يرضخ له إذا  
قاتل أو دك على الطريق ؛ لأن فيه منفعة للمسلمين ، إلا أنه يزداد له على السهم في  
الدلالة إذا كانت فيه منفعة عظيمة . انتهى باختصار .

(وأما الخمس فيقسم على ثلاثة أصهم : سهم لليتامى) الفقراء (وسهم للمساكين ،  
وسهم لأبناء السبيل) وهم المنقطعون عن مالهم ، ويموز صرفه لصنف واحد كما  
في الفتح عن التحفة ( ويدخل قراء ذوى القربى ) من بنى هاشم ( فيهم ) أى  
في الأصناف الثلاثة ( و ) لكن ( يقدمون ) على غيرهم ، لعدم جواز الصدقة  
عليهم ( ولا يدفع إلى أغنيائهم ) منه ( شئ ) ؛ لأنه إنما يستحق بال فقر والحاجة  
( فأما ذكر الله تعالى في الخمس ) في قوله جل ذكره : « واعلموا أنما غنتم من  
شئ . فإن الله خمسهُ » ( فإنما هو لافتتاح الكلام ، تبركاً باسمه تعالى ، وسهم  
الذي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كما سقط الصقي ) وهو شئ كان يصطفيه  
النبي صلى الله عليه وسلم لنفسه : أى يختاره من النفقة ، مثل درع ، وسيف ،  
وجارية ( وسهم ذوى القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم

بِالنَّصْرَةِ ، وَبَعْدَهُ بِالْفَقْرِ .

وَإِذَا دَخَلَ الْوَاحِدُ أَوْ الْاِثْنَانِ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مُعِيرِينَ بِنَفْسِهِمَا إِذْنِ الْإِمَامِ  
فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمْ يُخْمَسْ .

وَإِنْ دَخَلَ جَمَاعَةٌ لَهَا مَنَعَةٌ وَأَخَذُوا شَيْئًا خُمُسٌ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمُ الْإِمَامُ  
وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ دَارَ الْحَرْبِ تَاجِرًا فَلَا يَحِلُّ لَهُ

بِالنَّصْرَةِ ( له ، ألا يرى أنه علل فقال : « بهم لن يزالوا معي هكذا في الجاهلية  
والإسلام » ، وشبك بين أصابعه (وبعده) أى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (بالفقر)  
لا تقطاع النصرة .

( وإذا دخل الواحد ) من المسلمين ( أو الاثنان إلى دار الحرب معيرين بنزير  
إذن الإمام ، فأخذوا شيئاً ، لم يخمس ) ، لأنه مال مباح أخذ على غير وجه الغنيمة  
لأنها المأخوذة قهراً وغلبة ، لا اختلاساً وسرقة ، والخمس وظيفة الغنيمة ، قيد  
بكونه بنزير إذن الإمام لأنه إذا كان بالإذن ففيه روايتان ؛ والمشهور أنه يخمس ؛  
لأنه لما أذن لهم فقد اتزم نصرتهم ، كافي الهداية

( وإن دخل جماعة لهم منعة ) أى قوة ( فأخذوا شيئاً خمس ) ما أخذوه  
( وإن لم يأذن لهم الإمام ) ؛ لأنه غنيمة لأخذ على وجه القهر والغلبة ، ولأنه يجب  
على الإمام نصرتهم ؛ إذ لو خذلهم كان فيه وهنٌ على المسلمين ، بخلاف الواحد  
والاثنين ؛ لأنه لا تجب عليه نصرتهم ، هداية . قيد بالمنعة لأنه لو دخل جماعة لا منعة  
لهم بنزير إذن فأخذوا شيئاً لا يخمس لأنه اختلاس لا غنيمة ، كافي الجوهرة .

( وإذا دخل المسلم دار الحرب ) بأمان ( تاجراً ) أو نحوه ( فلا يحل له

أَنْ يَتَعَرَّضَ لشيءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَا مِنْ دِمَائِهِمْ ، وَإِنْ غَدَرَ بِهِمْ وَأَخَذَ شَيْئًا  
وَخَرَجَ بِهِ مَلَكَهُ مَلَكًا مَحْظُورًا ، وَيُؤْمَرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ .  
وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبُ الْإِنِّيَا مُسْتَأْمِنًا لَمْ يُسَكَّنْ أَنْ يُقِيمَ فِي دَارِنَا سَنَةً ،  
وَيَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ : إِنْ أَقَمْتَ تَمَامَ السَّنَةِ وَصَفْتُ عَلَيْكَ الْجِزْيَةَ ،

أَنْ يَتَعَرَّضَ لشيءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، وَلَا ( مِنْ دِمَائِهِمْ ) أَوْ فُرُوجِهِمْ ، لِأَنَّ  
ذَلِكَ غَدْرٌ بِهِمْ ، وَالْغَدْرُ حَرَامٌ ، إِلَّا إِذَا صَدَرَ غَدْرٌ مِنْ مَلَكَهُمْ ، أَوْ مِنْهُمْ بِعِلَّةٍ ،  
وَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ النِّقْضَ يَكُونُ مِنْ جِهَتِهِمْ . قَيْدُ التَّاجِرِ لِأَنَّ الْأَسِيرَ غَيْرَ  
مُسْتَأْمِنٍ ؛ فَيُبَاحُ لَهُ التَّعَرُّضُ لِمَالِهِمْ وَدِمَائِهِمْ ، كَمَا فِي الْمَهْدَايَةِ .

( وَإِنْ ) تَعَدَّى التَّاجِرُ وَنَحْوُهُ ، وَ( غَدَرَ بِهِمْ وَأَخَذَ شَيْئًا ) مِنْ مَالِهِمْ ( وَخَرَجَ  
بِهِ ) عَنْ دَارِهِمْ ( مَلَكَهُ مَلَكًا مَحْظُورًا ) لِإِهَابَةِ أَمْوَالِهِمْ ، إِلَّا أَنَّهُ حَصَلَ بِالْغَدْرِ  
فَسَكَانٌ خَبِيثًا ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ ( وَيُؤْمَرُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ ) تَفْرِيفًا  
لِقَمْعِهِ وَتَدَارُكًا لْجَنَائِيَّتِهِ .

( وَإِذَا دَخَلَ الْحَرْبُ الْإِنِّيَا مُسْتَأْمِنًا ) أَيْ : طَالِبًا لِلْأَمَانِ ( لَمْ يُسَكَّنْ أَنْ يُقِيمَ  
فِي دَارِنَا سَنَةً ) فَمَا فَوْقَهَا ؛ ثَلَاثًا يَصِيرُ عَيْنًا لَهُمْ ، وَعَوْنًا عَلَيْنَا ( وَيَقُولُ لَهُ الْإِمَامُ )  
إِذَا أَمِنَهُ وَأَذِنَ لَهُ فِي الدُّخُولِ إِلَى دَارِنَا : ( إِنْ أَقَمْتَ ) فِي دَارِنَا ( تَمَامَ السَّنَةِ وَصَفْتُ  
عَلَيْكَ الْجِزْيَةَ ) ، وَالْأَصْلُ : أَنَّ الْحَرْبَ لَا يُمْكِنُ مِنْ إِقَامَةِ دَائِمَةٍ فِي دَارِنَا إِلَّا بِالْإِسْتِرْفَاقِ  
أَوْ الْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ عَيْنًا لَهُمْ ، وَعَوْنًا عَلَيْنَا ، فَتُلْتَحَقُ لِلْمُضَرَّةِ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَيُمْكِنُ  
مِنْ الْإِقَامَةِ الْيَسِيرَةِ ، لِأَنَّ فِي مَنَعِهَا قَطْعَ لِلْمِيرَةِ وَالْجَلْبَابِ ، وَسَدَّ بَابَ التَّجَارَةِ ، فَفَصَلْنَا  
بَيْنَهُمَا بِسَنَةٍ ، لِأَنَّهُمَا مَدَّةٌ تَجِبُ فِيهَا الْجِزْيَةُ ، فَتَكُونُ الْإِقَامَةُ إِصَاحَةً الْجِزْيَةِ ، هِدَايَةِ .

فَإِنْ أَقَامَ أَخَذَ مِنْهُ الْجِزْيَةَ ، وَصَارَ ذِمِّيًّا . وَلَمْ يُتْرَكْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى دَارِ  
الْحَرْبِ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَتَرَكَ وَدِيعَةً عِنْدَ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ دَبْنًا  
فِي ذِمَّتِهِمْ فَقَدْ صَارَ دَمُهُ مَبَاحًا بِالْعَوْدِ وَمَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ مَالِهِ عَلَى خَطَرٍ ،  
فَإِنْ أَسِرَ أَوْ قُتِلَ سَقَطَتْ ذُبُونُهُ وَصَارَتِ الْوَدِيعَةُ فَيْثًا .

وَمَا أُوجِفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ بِغَيْرِ قِتَالٍ يُصْرَفُ  
فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُصْرَفُ الْخَرَاجُ .

(فإن) رجع بعد ذلك قبل تمام السنة إلى وطنه فلا سبيل عليه ، وإن ( أقام ) تمام  
السنة ( أخذت منه الجزية ، وصار ذميا ) لالتزامه ذلك ( ولم يترك ) بعدها ( أن )  
يرجع إلى دار الحرب ) ؛ لأن عقد الذمة لا يُنْقَضُ . وللامام أن يوقت في ذلك  
مادون السنة كالشهر والشهرين كما في الهداية .

(وإن عاد) المستامن ( إلى دار الحرب ) ولو إلى غير داره ( وترك وديعة عند  
معصوم ( مسلم ، أو ذمي ، أو ) ترك ( دينا في ذمتهم ؛ فقد صار دمه مباحا بالعود  
لبطلان أمانه ( وما ) كان ( في دار الإسلام من ماله ) فهو ( على خطر ) أي موقوف ،  
لأن يد المعصوم عليه باقية ( فإن أسر أو قتل سقطت ديونته ) ، لأن يد من عليه  
الدين أسبق إليه من يد العامة ، فيختص به ؛ فيسقط ( وصارت الوديعة ) وما عند  
شريكه ومضاربه وما في بيته في دارنا ( فيثا ) ، لأنها في يده حكمة ، لأن  
يد النودع والشريك والمضارب كيده ، فيصير فيثا تبعا لنفسه .

( وما أوجف عليه المسلمون ) أي أسرهوا إلى أخذه ( من أموال أهل  
الحرب بغير قتال يصرف ) جميعه ( في مصالح المسلمين ، كما يصرف الخراج )



وَأَرْضُ الْعَرَبِ كُلُّهَا أَرْضُ عَشْرِ ، وَهِيَ : مَا بَيْنَ الْمَذْيَبِ إِلَى أَقْصَى  
حَجَرِ بِالْيَمِينِ بِمَهْرَةٍ إِلَى حَدِّ الشَّامِ ، وَالسَّوَادِ

والجزية ؛ لأنه حصل بقوة المسلمين من غير قتال ؛ فكان كالخراج والجزية .  
ولما أنهى الكلام على بيان ما يصير الحربى به ذميا ، أخذ فى بيان ما يؤخذ  
منه ، وبيان العشر ، تنجيا للوظائف المالية ، وقدم بيان العشر لما فيه من معنى  
العبادة ، فقال :

( وأرض العرب كلها أرض عشر ) ، لأن الخراج لا يجب ابتداء إلا بعقد  
الذمة ، وعقد الذمة من مشرك العرب لا يصح ( وهى ) أى أرض العرب ، أى  
حدّها ( ما بين المذيب ) بضم العين المهملة وفتح الذال المعجمة - قرية من قرى  
الكوفة ( إلى أقصى ) أى آخر ( حجر ) بفتح الحين - واحد الأحجار بمعنى الصخرة  
كما وقع التحديد به فى غير موضع ( باليمن بمهرة ) بفتح الميم وسكون الماء - اسم  
موضع باليمن يسمى [ بام م ] مهرة بن حيدان أبى قبيلة تنسب إليه الإبل للمهرية ،  
فيسكون قوله : « بمهرة » بدلا من قوله : « باليمن » كما فى النهاية ( إلى حد الشام )  
وفى المغرب عن أبى يوسف فى الأمالى : حدود أرض العرب ما وراء حدود أرض  
الكوفة إلى أقصى صحرة باليمن - وهو مهرة - وقال الكرخى : هى أرض الحجاز  
وتهامه ، وهكة ، والطائف ، والبرية - يعنى : الهادية - وقال محمد : أرض العرب  
من المذيب إلى مكة وعدن أبين إلى أقصى حجر باليمن بمهرة ، اه باختصار .  
وهذه العبارات متقاربة يفسر بعضها بعضا ؛ وعدن - بفتح الحين - بلدة باليمن تضاف  
إلى بانها ؛ فيقال : عدن أبين كما فى المصباح .

( والسواد ) : أى سواد العراق ، سمي سوادا لخضرة أشجاره وزروعه ، وهو  
الذى فتح على عهد سياد ناعم ، فأقر أهله عليه ، ووضع على رقابهم الجزية ، وعلى أراضيهم

أَرْضُ خَزَاجٍ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْمَذْيَبِ إِلَى عَقَبَةِ حُلُوانَ ، وَمِنَ الثَّلَاثِ إِلَى عَبَادَانَ  
وَأَرْضُ السَّوَادِ مَمْلُوكَةٌ لِأَهْلِهَا : يَجُوزُ بَيْنَهُمْ لَهَا ، وَتَعَصُرُهُمْ فِيهَا .  
وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ فَتَحَتْ عُدُوَّةً وَقَسِمَتْ

الخراج (أرض خراج) لأنه وظيفة أرض السكفار (وهي) أي أرض السواد ،  
حدها عرضا (ما بين المذيب) المتقدمة (إلى عقبة حلوان) بضم الحاء المهملة ،  
وسكون اللام - اسم بلدة مشهورة ، بينها وبين بغداد نحو خمس مراحل ، وهي طرف  
العراق من الشرق ، سميت باسم بانيتها ، وهو حلوان بن عمران بن الحارث كافي المصباح  
(و) حدها طولاً (من الملت) يفتح الميم المهملة ، وسكون اللام ، وآخره ثاء مثناة -  
قرية موقفة على اللعوية ، على شرق دجلة (إلى عبادان) بتشديد الباء الموحدة -  
حصن صغير على شط البحر . وقال في المغرب : حده طولاً من - مدينة الموصل إلى  
عبادان ، وعرضا من المذيب إلى حلوان ، اه . وقال في باب الحاء : مدينة الموصل :  
قرية ، وهي أول حد السواد طولاً ، ومدينة الفرات : موضع آخر ، وقال في باب التاء :  
الفعليبة : من منازل البادية ، ووضعها موضع الملت ، في حد السواد خطأ ، اه . والظاهر  
من كلامه : أن كلا من الملت ومدينة الموصل حد للسواد ، لكونهما متعاضدين :  
وأما التحديد بالشمالية كما في بعض الكتب فخطأ ، والله أعلم .

( وأرض السواد مملوكة لأهلها : يجوز بينهم لها ، وتعصرهم فيها ) ؛ لأن  
الإمام إذا فتح أرضاً عنوة وقهرأ كان بالخيار بين أن يقسمها بين الغائبين وبين أن  
يتن بها على أهلها ويضع عليهم الجزية ، والخراج - جباية المسلمين كما مر ،  
( وكل أرض أسلم أهلها ) قبل أن يقدر عليها ( أو فتحت عنوة وقسمت

بَيْنَ الْغَائِمِينَ فَهِيَ أَرْضُ عَشْرِ .

وكل أرضٍ فَتَحَتْ عَنْوَةً وَأَقْرَأَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا فَهِيَ أَرْضُ حَرَجٍ

وَمَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوْتًا فَهِيَ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ مُعْتَبَرَةٌ بِحَرَجِهَا: فَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَرَجٍ أَرْضُ الْخُرَاجِ فَهِيَ خَرَجِيَّةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حَرَجٍ أَرْضُ الْعَشْرِ فَهِيَ عَشْرِيَّةٌ ، وَالْبَصْرَةُ عِنْدَهُ عَشْرِيَّةٌ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : إِنْ أَحْيَاهَا بِيْتَرٍ حَقَرَهَا

بين الغائمين فهي أرض عشر) ، لأنها وظيفة أرض المسلمين ؛ لما فيه من معنى العبادة .

( وكل أرض فتحت عنوة وأقر أهلها عليها ) وكذا إذا صالحهم الإبرام ( فهي أرض خراج ) ؛ لما مر أنه وظيفة أرض الكفار ، لما فيه من معنى العقوبة ، قال في الهداية : ومكة مخصوصة من هذا ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وتركها لأهلها ، ولم يوظف الخراج ، اهـ .

(ومن أحيأ) من المسلمين (أرضاً مواتاً) أى غير منتفع بها (فهى عند أبى يوسف معتبرة بميزها) أى بما يقرب منها (فإن كانت من حيز أرض الخراج فهى خراجية ، وإن كانت من حيز أرض العشر فهى عشرية) لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه ، كقضاء الدار له حكم الدار حتى يجوز لصاحبها الانتفاع به (والبصرة عنده) أى عنده أبى يوسف (عشرية بإجماع الصحابة) وكان القياس أن تكون عنده خراجية ، لأنها بحيز أرض الخراج ، إلا أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وظفوا عليهم العشر ؛ فترك القياس لإجماعهم ، هداية (وقال محمد) تعتبر بشرها ؛ إذ هو السبب للنماء (إن أحيأها) بناء السماء أو (بيتر حفرها

أَوْ عَيْنٍ اسْتَخْرَجَهَا أَوْ مَاءَ دَجَلَةَ أَوْ الْفُرَاتِ أَوْ الْأَنْهَارِ الْعِظَامِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ فَهِيَ عَشْرِيَّةٌ ، وَإِنْ أَحْيَاَهَا بِمَاءِ الْأَنْهَارِ الَّتِي احْتَفَرَهَا الْأَعَاجِمُ مِثْلُ نَهْرِ الْمَلِكِ وَنَهْرِ يَزْدَجَرْدَ فَهِيَ خَرَجِيَّةٌ ، وَالْخَرَجُ الَّذِي وَضَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ مِنْ كُلِّ جَرِيْبٍ يَبْلُغُهُ الْمَاءُ قَفِيزٌ هَاشِمِيٌّ وَهُوَ الصَّاعُ وَدِرْهَمٌ ، وَمِنْ جَرِيْبٍ الرُّطْبَةُ خُمْسَةٌ

أَوْ عَيْنٍ اسْتَخْرَجَهَا ، أَوْ مَاءَ دَجَلَةَ أَوْ الْفُرَاتِ ، أَوْ الْأَنْهَارِ الْعِظَامِ الَّتِي لَا يَمْلِكُهَا أَحَدٌ (كسيحون وجيحون) (فهي عشريّة) لأنّها مياه العشر (وإن أحياها بماء الأنهار التي احتفرتها) (أى شقها) (الأعاجم) وذلك (مثل نهر الملك) كسرى أنوشروان ، وهو نهر على طريق الكوفة من بغداد ، وهو يستقى من الفرات ، مغرب (ونهر يزدجرد) بوزن بستعيب اسم ملك من ملوك العجم (فهي خراجيّة) قال في التمهيد : واختار قول أبي يوسف الإمام الحنوبى والنسفى ، وصدر الشريعة ، اه .

( والخراج الذى وضعه ) أمير المؤمنين ( عمر بن الخطاب ) رضى الله عنه ( على السواد ) هو ( من كل جريب ) بفتح الجيم التحتية وكسر الراء - قطعة أرض طولها ستون ذراعاً وعرضها كذلك ، قالوا : والأصل فيه المكيال ، ثم سمي به الميزن ، مغرب ( يبلغه الماء ) ويصاح للزراعة ( قفيز هاشمى ) مما يزرع فيها كما فى شرح الطحاوى ، وقال الإمام ظهير الدين : من حنطة أو شعير ( وهو ) أى القفيز الهاشمى ( الصاع النبوى ) ودرهم ( عطف على « قفيز » من أجود للنقود ، زيلى ( ومن جريب الرطبة ) بفتح الراء - قال المعنى : هى البرسيم ومثلها البقول ( خمسة

دَرَاهِمَ ، وَمِنْ جَرِيْبِ الْكَرْمِ الْمُتَّصِلِ وَالْفُخْلِ الْمُتَّصِلِ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَصْنَافِ يُوَضَّعُ عَلَيْهَا بِحَسَبِ الطَّاقَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُطَاقَ مَا وَضِعَ عَلَيْهَا فَتَقْصَرُ الْإِمَامُ ،

دراهم ، ومن جريب الكرم ( شجر العنب ، ومثله غيره ) المتصل ( بعضه ببعض بحيث تكون الأرض مشغولة به ) ( والنخل المتصل ) كذلك ( عشرة دراهم ) هذا هو المقول عن عمر رضى الله عنه ، فإنه بعث عثمان بن حنيف رضى الله عنه حتى مسح سواد العراق ، وجعل حذيفة عليه مئسراً ، فبلغ ستاً وثلاثين ألف ألف جريب ، ووضع ذلك على ما قلنا ، وكان ذلك بحضور من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم من غير تكبر ؛ فكان ذلك إجماعاً منهم ، ولأن المؤن متفاوتة ، والكرم أخفها مؤنة والمزارع أكثرها مؤنة ؛ والرطاب بينهما ؛ والوعظيمة متفاوتت بتفاوتها ؛ فجعل الواجب في الكرم أعلاها ، وفي الزرع أدناها ، وفي الرطبة أوسطها ؛ هداية . قيد بالاتصال لأنها إذا كانت متفرقة بموانب الأرض ووسطها مزروع لأشياء فيها ، وكذا لو غرس أشجاراً غير مشجرة كما في البحر ( وما سوى ذلك من ) بقية ( الأصناف ) بما ليس فيه توغيف الإمام عمر رضى الله عنه كالبلستان - وهو كل أرض يحوطها حائط ، وفيها أشجار متفرقة يمكن الزرع تحتها - فلو ملتفة ، أى : متصلة لا يمكن زراعة أرضها ، فهو كرم كما في الدر ( يوضع عليها بحسب الطاقة ) ؛ لأن الإمام رضى الله تعالى عنه إنما اعتبر فيها ونظف الطاقة ، فعتبرها فيما لا توغيف فيه ، وزاية الطاقة نصف الخارج ، لأن التخصيف عين الإنصاف ؛ فلا يزداد عليه وإن أطاقت ، وتماهه في السكافي ( فإن لم تعاق ما وضع عليها ) بأن لم يبلغ الخارج ضعف الخارج ( تقصم الإمام ) إلى قدر الطاقة وجوباً ، وينبئ أن لا يزداد على النصف ، ولا ينقص عن الخمس ، كما في الدر عن الحدادى .

وَأِنْ غَلَبَ الْمَاءُ عَلَى أَرْضِ الْخَرَاجِ أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا أَوْ اصْطَلَمَ الزَّرْعَ آفَةً  
فَلَا خَرَاجَ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ عَطَلَهَا صَاحِبُهَا فَعَلَيْهِ الْخَرَاجُ  
وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَهْلِ الْخَرَاجِ أَخَذَ مِنْهُ الْخَرَاجُ عَلَى حَالِهِ  
وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُسْلِمُ أَرْضَ الْخَرَاجِ مِنَ الدَّيِّ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ  
الْخَرَاجُ ،

( وإن غلب الماء على أرض الخراج ) حتى منع زراعتها ( أو انقطع ) ( الماء عنها ، أو اصطلم ) أى استأصل ( الزرع آفة ) سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كحرق وحرق وشدة برد ( فلا خراج عليهم ) لقوات التمكن من الزراعة ، وهو التماء التقديرى للمعتبر فى الخراج ، حتى لو بقى من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانياً وجب لوجود التمكن . قيدنا الآفة بالسماوية التى لا يمكن الاحتراز عنها لأنها إذا كانت غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كأكل القردة والسباع والأنعام لا يسقط ، وقيد الاصطلام للزرع لأنه لو كان بمد الحصاد لا يسقط ، وتماه فى البحر ( وإن عطلم صاحبها ) مع إمكان زراعتها ( فعليه الخراج ) لوجود التمكن ، وهذا إذا كان الخراج موظفاً ؛ أما إذا كان خراج مقاسمة فإنه لا يجب عليه شيء كافى الجوهره عن الفوائد .

( ومن أسلم من أهل الخراج ، أخذ منه الخراج على حاله ) ؛ لأن الأرض قد اتصفت بالخراج ؛ فلا تتغير بتغير المسالك .

( ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الدي ) اعتباراً بسائر أملاكه ( ويؤخذ منه ) أى المسلم ( الخراج ) الذى عليها ؛ لالتزامه ذلك دلالة ، قال فى الهداية : وقد صح أن المصعابة رضوان الله تعالى عليهم اشتروا أراضي الخراج ، وكانوا

وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ

وَالْجِزْيَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : جِزْيَةٌ تُوضَعُ بِالْتَّرَاضِي وَالشَّلْحِ ، فَتَقْدَرُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ ، وَجِزْيَةٌ يَبْتَدِئُهَا الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الْكُفَّارِ وَأَقْرَمَهُمْ عَلَى أَمْلَاكَهُمْ ، فَيَضَعُ عَلَى الثَّانِي الظَّاهِرِ الْغَنَى فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا يَأْخُذُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرِ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ .

يُؤَدُّونَ خَرَاجَهَا ؛ فَذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الشِّرَاءِ وَأَخْذِ الْخَرَاجِ وَأَدَائِهِ لِلْعِلْمِ ، مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ ، اهـ .

( وَلَا عُشْرَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَجِ ) ؛ لِأَنَّ الْخَرَاجَ يَجِبُ فِي أَرْضٍ فَتَحَتْ عُنُوتَ وَقَهْرًا ، وَالْعُشْرُ فِي أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا طَوْعًا ، وَالْوَصْفَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ ، وَسَبَبُ الْحَقِيقَيْنِ وَاحِدٌ - وَهُوَ الْأَرْضُ النَّامِيَّةُ - لِأَنَّهُ يُمْكِنُ فِي الْعُشْرِ تَحْقِيقًا وَفِي الْخَرَاجِ تَقْدِيرًا ، وَلِهَذَا يُضَافَانِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَتَعَامَلُ فِي الْهَدَايَةِ .

( وَالْجِزْيَةُ ) بِالْكَسْرِ - وَهِيَ : اسْمٌ لِمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْقِمَّةِ ؛ لِأَنَّهَا تَجْزَى مِنْ الْقَتْلِ : أَيْ تَعْصَمُ ، وَالْجَمْعُ جِزَى كَلِمَةٌ وَلِئَنِّي ( عَلَى ضَرْبَيْنِ ) الضَّرْبُ الْأَوَّلُ ( جِزْيَةٌ تُوضَعُ بِالْتَّرَاضِي وَالصَّلْحِ ) قِيلَ قَهْرًا وَالْإِسْتِیْلَاءُ عَلَيْهِمْ ( فَتَقْدَرُ بِحَسَبِ ) أَيْ يَقْدَرُ ( مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ ) ، لِأَنَّ لِلْوَجوبِ هُوَ التَّرَاضِي ، فَلَا يَجُوزُ التَّعَدُّ إِلَى غَيْرِهِ ، تَحَرُّزًا عَنْ الْقَدَرِ بِهِمْ ( وَ ) الضَّرْبُ الثَّانِي ( جِزْيَةٌ يَبْتَدِئُهَا الْإِمَامُ وَضَعَهَا إِذَا غَلَبَ ) الْإِمَامُ ( عَلَى الْكُفَّارِ ) وَاسْتَوْلَى عَلَيْهِمْ ( وَأَقْرَمَهُمْ عَلَى أَمْلَاكَهُمْ ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ يُخِيرُ فِي عِقَارِهِمْ ( فَيَضَعُ عَلَى الثَّانِي الظَّاهِرِ الْغَنَى ) وَهُوَ مِنْ ثَلَاثِ عَشْرَةَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا ( فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ) مُتَجَمَّةً عَلَى الْأَشْهُرِ ( يَأْخُذُ فِي كُلِّ شَهْرٍ أَرْبَعَةَ دَرَاهِمَ ) وَهَذَا لِأَجْلِ التَّسْهِيلِ عَلَيْهِ ، لِإِيَّانِ الْوَجُوبِ ، لِأَنَّهُ بَأْوَلِ الْحَوْلِ كَمَا

وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ الْحَالِ أَرْبَعَةٌ وَعَشْرِينَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرَاهِمَيْنِ ، وَعَلَى  
 الْفَقِيرِ الْمُعْتَمِلِ اثْنَتَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا فِي كُلِّ شَهْرٍ دَرْهَمًا .  
 وَتَوْضَعُ الْجِزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْجُوسِ وَعَبْدَةِ الْأَوْتَانِ مِنَ الْعَجَمِ ،  
 وَلَا تَوْضَعُ عَلَى عَبْدَةِ الْأَوْتَانِ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا عَلَى الْمُزْنَدِينَ ،

في البحر عن الهداية (و) يضع (على المتوسط الحال) وهو من يملك مائتي درهم  
 فصاعداً (أربعة وعشرين درهماً) منجمة أيضاً (في كل شهر درهمين ، و) يضع (على  
 الفقير) وهو من يملك مادون المائتين ، أولاً يملك شيئاً (المعتمل اثني عشر درهماً)  
 مُنْجَمَةً أيضاً (في كل شهر درهماً) قال في البحر : وظاهر كلامهم أن حد الفقي  
 والمتوسط والفقير لم يذكر في ظاهر الرواية ، ولذا اختلف للشافعي فيه ، وأحسن  
 الأقوال ما اختاره في شرح الطحاوي ، ثم ذكر عبارته بمثل ما ذكرناه .

(وتوضع الجزية على أهل الكتاب) شامل لليهودى والنصراني ، ويدخل  
 في اليهود السامرية ؛ لأنهم يدينون بشرعة موسى عليه الصلاة والسلام ، إلا أنهم  
 يخالفونهم في فروع ، ويدخل في النصراني الفرنج والأرمن ، وفي الخالية : وتؤخذ  
 الجزية من الصابئة عند أبي حنيفة ، خلافاً لما ، بحر (والجوس) ولو من العرب  
 لوضعه صلى الله عليه وسلم على مجوس هجر ، والجوس : جمع مجوسى ، وهو من يبيع  
 النار (وعبد الأوثان) جمع وثن وهو الصنم ، إذا كانوا (من العجم) لجواز  
 استرقاقهم ، فجاز ضرب الجزية عليهم .

(ولا توضع على عبدة الأوثان من العرب) ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم نشأ بين  
 أظهرهم ، ونزل القرآن بلنتهم ، فكانت المعجزة أظهر في حقهم فلم يعذروا في كفرهم  
 (ولا) على (الزنادقة) ، لكفرهم بعد الهداية للإسلام فلا يبل منهما إلا الإسلام



وَلَا جِزْيَةَ عَلَى امْرَأَةٍ، وَلَا صَبِيٍّ، وَلَا زَمِينٍ، وَلَا أَعْمَى، وَلَا فَقِيرٍ غَيْرِ مُعْتَمِلٍ، وَلَا ارْتُدُّوا الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ.

أو الحسام، وإذا ظهرنا عليهم فنتساوهم وذراريهم فيه؛ لأن أبا بكر رضى الله تعالى عنه استرق نسوان بنى حنيفة وصبيانهم لما ارتدوا وقسمهم بين الناعمين، هداية. (ولا جزية على امرأة ولا صبي) ولا مجنون ولا معتوه (ولا زمن، ولا أعمى) ولا مغلول ولا شيخ كبير؛ لأنها وجبت بدلا عن القتال، وهم لا يقتلون ولا يقاتلون لعدم الأهلية (ولا فقير غير معتمل) أى مكنتب ولو بالسؤال، لعدم العلاقة، فلو قدر على ذلك وضع عليه، فهستأى (ولا على الرهبان الذين لا يخالطون الناس)؛ لأنهم إذا لم يخالطوا الناس لا قُتِلَ عليهم، والأصل في ذلك: أن الجزية لإسقاط القتلى، فمن لا يجب عليه القتل لا توضع عليه الجزية، وتعممه في الاختيار<sup>(١)</sup>، ولا توضع على الملوك، ولا السكاكيب، ولا المدبر، ولا أم الولد، لعدم الملك، ولا يؤدى عنهم مواليتهم، لتحملهم الزيادة بسببهم. والعبرة في الأهلية وعدمها وقت وضع الإمام، فمن أفاق أو اعتق أو بلغ أو برأ بعد وضع الإمام لم توضع عليه حتى تمضى تلك السنة، كما في الاختيار<sup>(٢)</sup>.

(١) قال في الاختيار: «ولا جزية على الرهبان للتزايين، ولا على فقير غير معتمل، والمراد الرهبان الذين لا يقدر على العمل والسياحين ونحوهم. أما إذا كانوا يقدر على العمل فيجب عليهم وإن اعتزلوا وتركوا العمل؛ لأنهم يقدر على العمل فصاروا كالمعتلين إذا تركوا العمل، فتؤخذ منهم الجزية، ونظيره تعطيل أرض الحراج» اهـ  
(٢) قال: «ولو أدرك الصبي أو أفاق المجنون أو عتق المبد أو برأ المريض قبل وضع الإمام الجزية وضع عليهم، ولو بعد وضع الجزية لا توضع عليهم، لأن المعتبر أهلبيتهم عند الوضع لأن الإمام يخرج (يناله الحرج) في تعرف حالهم في كل وقت، ولم يكونوا أهلا وقت الوضع، بخلاف الفقير إذا أيسر بعد الوضع حيث يوضع عليه، لأن الفقير أهل الجزية، وإنما سقطت عنه للمعز وقد زال» اهـ.

وَمَنْ أَسْلَمَ وَعَلَيْهِ جِزْيَةٌ سَقَطَتْ عَنْهُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ حَوْلَ أَنْ تَدْخُلَ الْجِزْيَةُ .  
وَلَا يَجُوزُ إِحْدَاثُ بَيْعَةٍ وَلَا كَنِيسَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَإِذَا أُنْهَدِمَتِ  
السَّكَنَاتُ .

(ومن أسلم وعليه جزية) ولو بعد تمام الحول (سقطت عنه) ؛ لأنها تجب على وجه العقوبة فنسقط بالإسلام كالقتل ، وكذا إعدامات ؛ لأن شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا لدفع الشر ، وقد اندفع بالموت ، وتماهى في الهداية (وإن اجتمع عليه) أى على الذمى (حولان) فأكثر (تداخلت الجزية) ؛ لأنها عقوبة ، والعقوبات إذا اجتمعت تداخلت كالحدود<sup>(١)</sup> ، وقيل : خراج الأرض على هذا الخلاف ، هداية (ولا يجوز إحداث بيعة) بكسر الباء (ولا كنيسة) لا صومعة ، ولا بيت نار ولا مقبرة (في دار الإسلام) قل في النهاية : يقال كنيسة اليهود والنصارى لمتمبدهم وكذلك البيعة كان مطلقاً في الأصل ، ثم غلب استعمال الكنيسة لمتمبدي اليهود ، والبيعة لمتمبدي النصارى ، اه . قال في الفتح : وفي ديار مصر لا يستعمل لفظ البيعة ، بل الكنيسة لمتمبدي القرين ، ولفظ لدير للنصارى خاصة ، اه . ومثله في الديار الشامية ، ثم إطلاق دار الإسلام يشمل لأمنصار والقرى ، وهو المختار كافى الفتح (وإذا نهضت السكائن

(١) دخل الجزية - بحيث إذا اجتمع على من وجبت عليه جزية ستهين لم تؤخذ إلا لسنة واحدة - هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد : تجب لجميع ماضى ، لأن مضي المدة لا تأثير له في إسقاط الواجب كالديون ، ولأبي حنيفة ما أشار إليه الشارح ، وحاصله أن الجزية عقوبة على الكفر ، والأصل في العقوبات التداخل كالحدود ، وأيضاً فإذ شرعت الجزية لجرر الكفار ، ولا يتصور الزجر عن الزمن الماضى .

وَالْبَيْعُ الْقَدِيمَةُ أَعَادُوهَا .

وَيُؤْخَذُ أَهْلُ الذِّمَّةِ بِالْتَّمِيزِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي زِيَّهِمْ وَمَرَاجِبِهِمْ وَسُرُوجِهِمْ وَقَلَانِسِيهِمْ ، وَلَا يَزُكُّونَ الْخَلِيلَ ، وَلَا يَمْلُونَ السَّلَاحَ .  
وَمَنْ أَمْتَنَعَ مِنْ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا ، أَوْ سَبَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

والبيع القديمة أعادوها) حكم ما كانت، من غير زيادة على البناء الأول ، ولا يعدل عن النقص الأول إن كفى ، وتماه في شرح الوهبانية ؛ لأن الأبنية لا تبقى دائماً ، ولما أقرم الإمام فقد عهد إليهم الإعادة ، إلا أنهم لا يمكنون من نقلها ، لأنها إحداث في الحقيقة ، هداية .

(وَيُؤْخَذُ أَهْلُ الذِّمَّةِ) : أى يُكَلَّفُونَ ويلزمون ( بالتمييز عن المسلمين في زِيَّهِمْ ) بكسر أوله - لباسهم وهياكلهم ( ومرأجتهم وسروجهم وقلانسهم ) ولا يهانون ولا يبدون بالسلام ، ويضيق عليهم الطريق ؛ فلم يكن له علامة مميزة فلعله يمايل معاملة المسلمين ، وذلك لا يجوز ( ولا يركبون الخيل ، ولا يملكون ) وفي بعض النسخ يتجهلون ( السلاح ) أى لا يمكنون من ذلك ، لأن في ذلك توسعة عليهم وتقوية لشوكتهم ، وهو خلاف اللازم عليهم ، ويمتنعون من لبس العنائم ووزار الإبريسم والثياب الفاخرة والخنصة بأهل العلم والشرف ، ويظهرون الكسنتيجات - بضم الكاف - جمع كسنتيج ، فارسى معرب : الزنار من صوف أو شعر ، بحيث يكون في غلظ أصبع فوق الثياب ، ويجب أن تميز نساؤهم عن نساؤنا في الطرقات والحمامات ، ويحمل على دورهم علامات ، وتماه في الأشباه في أحكام الذم .  
( ومن امتنع ) من أهل الذمة ( من أداء الجزية ، أو قتل مسلماً ) أو فتنه عن دينه أو قطع الطريق ( أوسب للنبي صلى الله عليه وسلم ) والقرآن ، أو دين الإسلام

أَوْ زَنَى بِمَسْلَمَةٍ لَمْ يُنْقِضْ عَهْدُهُ ، وَلَا يَنْقَضُ الْعَهْدُ إِلَّا بِأَنْ يُلْحَقَ بِدَارِ  
الْحَرْبِ ، أَوْ يَنْلَبُوا عَلَى مَوْضِعٍ فَيُحَارِبُوا .  
وَلَمَّا ارْتَدَّ السُّلَيْمُ عَنِ الْإِسْلَامِ عُضِيَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ شُبُهَةٌ  
كُشِفَتْ لَهُ ، وَيُحْبَسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ أَسْلَمَ .

(أوزنى بمسلة لم ينقض عهده) ؛ لأن كفره المكارن لم يمنع العهد ، فالطاري  
لا يرفعه ؛ فتؤخذ منه الجزية جبراً إذا امتنع من أداء الجزية ، ويستوفى منه  
القصاص إذا قتل ، ويقام عليه الحد إذا زنى ، ويؤدبُ ويماقب على السب ،  
سأوى وغيره . واختار بعض المتأخرين قتله ، وتبعه ابن المهام ، وأففى به الخير  
الرملى ، قال في الدر : ورأيت في معروضات المفتى أبي السعود أنه ورد أمر سلطان بالعمل  
بقول أئمتنا القائلين بقتله إن ظهر أنه معتاده ، وبه أففى ، وتماهه في (ولا ينقض العهد)  
أى : عهد أهل الذمة (إلا بأن يلحق) أحدهم (بدار الحرب ، أو يلبوا على موضع  
فيحاربونا) لأنهم صاروا حَرْباً علينا فيعزى عقد الذمة عن الإفادة ، وهو دفع  
شر الحراب ؛ فينقض عهدهم ، ويصيرون كالمرتدين ، إلا أنه لو أسر واحد منهم  
يسترق ، والمرتد يقتل ، ولا يجبر على قبول الذمة ، والمرتد يجبر على الإسلام .

ولما أنهى الكلام على الذمة أخذ في بيان أحكام الارتد ، وهو الراجع عن  
الإسلام ، فقال : (وإذا ارتد المسلم عن الإسلام) والعياذ بالله تعالى (عرض  
عليه الإسلام) استحباباً على المذهب ؛ لبلوغه الدعوة ، (فإن كانت له  
شبهة كشفت له) بيان لثمة العرض ؛ إذ الظاهر أنه لا يرتد إلا من له شبهة ،  
(ويحبس ثلاثة أيام) ندباً ، وقيل : إن استهمل وجوباً ، وإلا ندباً ، ويعرض  
عليه الإسلام في كل يوم (فإن أسلم) فيها ، وكذا لو ارتد ثانياً ، لسكته يضرب ،

وَالْأَقِيلَ ، فَإِنْ قَتَلَهُ قَاتِلٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ كُرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْقَاتِلِ ، فَأَمَّا الْمَرْأَةُ إِذَا ارْتَدَّتْ فَلَا تُقْتَلُ ، وَلَكِنْ تُخْبَسُ حَتَّى تُسَلِّمَ .  
وَيُرْزَلُ مِلْكُ الْمُرْتَدَّةِ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ زَوَالاً مُرَاعَى .

فإن عادى ضرباً وبحبس حتى تظهر عليه التوبة ، فإن عادى كذلك ، تثار خانية ، قال في الهداية : وكيفية توبته أن يتبرأ عن الأديان كلها سوى الإسلام ، ولو تبرأ عما أُنقِلَ إليه كفاه ؛ لحصول المقصود ، اهـ ( وإلا أى : وإن لم يسلم (قتل) لحديث : « من ترك دينه فاقتلوه » ( فإن قتل قاتل قبل عرض الإسلام عليه كره له ذلك ) تنزيهاً أو تحريماً على ما مر من حكم العرض ( ولا شيء على القاتل ) ؛ لقتله مباح الدم .

• ( وأما المرأة إذا ارتدت فلا تقتل ) ؛ لنهي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء ، من غير تفرقة بين الكافرة الأصباية والمردة (ولكن تحبس حتى تُسَلِّمَ) لامتناعها عن إبقاء حق الله تعالى بعد الإقرار ، فتجبر على الإبقاء بالحبس كافى حقوق العباد ، هداية .

( ويُرْزَلُ مِلْكُ الْمُرْتَدَّةِ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ ) ؛ لزوال عصمة دمه ، فكذا عصمة ماله . قال جمال الإسلام : وهذا قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يزول ، وللصحيح قول الإمام ، وعليه مشى الإمام البرهانى ، والنسفى ، وغيرهما ، تصحيح . وإنما يزول ملكه عند أبى حنيفة ( زوالاً مراعى ) أى موقوفاً إلى أن يتبين حاله ؛ لأن حاله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة ، وبين أن يثبت على رده

فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَتْ عَلَى حَالِهَا ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رَدَّتِهِ انْتَقَلَ مَا كَانَ اسْتَنْسَبَهُ  
فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَانَ مَا اسْتَنْسَبَهُ فِي سَالٍ رَدَّتِهِ فَيُنْفَا ،  
فَإِنْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا وَحَسَمَ الْحَاكِمُ بِعَاقِبَتِهِ عَقَقَ مُدْبِرُوهُ وَأُمَّهَاتُ  
أَوْلَادِهِ وَحَلَّتِ الدِّيُونُ الَّتِي عَلَيْهِ ، وَنُقِلَ مَا اسْتَنْسَبَهُ فِي حَالِ الْإِسْلَامِ إِلَى  
وَرَثَتِهِ الْمُسْلِمِينَ ،

فيقتل ( فإن أسلم عادت ) حرية أمواله ( على حالها ) السابق ، وصار كأنه لم يرتد  
( وإن مات ، أو قتل على رده ) أو لحق بدار الحرب وحسم بلحاظه ( أنتقل  
ما كان اكتسبه في حال إسلامه إلى ورثته المسلمين ) ؛ لوجوده قبل الردة ،  
فيستند الإرث إلى آخر جزء من أجزاء إسلامه ؛ لأن رده بنزلة موته ، فيكون  
نورث السلم من المسلم ( وكان ما أكتسبه في حال رده فيث ) للمسلمين ،  
فيوضع في بيت المال ؛ لأن كسبه حال رده كسب باع الدم ليس فيه حق لأحد ،  
فسكان فينا كاللحربي . قال الزاهدني : وهذا عند أبي حنيفة ، وقالوا : كلاهما لورثته ،  
والصحيح قول الإمام ، واختار قوله البرهاني ، والنسفي ، وصدر للشرعية ، تصحيح .

( وإن لحق بدار الحرب مرتدًا وحسم الحاكم بلحاظه عتق مدبروه )  
من ثلث ماله ( وأمهات أولاده ) من كل ماله ، وأما مكاتبه فيؤدي مال السكينة  
إلى ورثته ويكون لأولاده للمرتد ، كما يكون للبيت ، جوهره ( وحلت الديون التي عليه  
ونقل ما ) كان ( اكتسبه في حال الإسلام إلى ورثته المسلمين ) ، لأنه بالحق صار  
من أهل الحرب ، وهم أموات في حق أحكام المسلمين ؛ لانتفاء ولاية الإلزام ، كما  
هي منقطعة عن الموت ، فصار كالموت ، لأنه لا يستقر لحاظه إلا بقضاء القاضي لاحتمال  
العود إلينا ، فلا بد من القضاء ، وإذا تقرر موته ثبتت الأحكام المتعلقة به ، وهي

وَتَقْضَى الدُّيُونُ الَّتِي لَزِمَتْهُ فِي حَالِهِ لِإِسْلَامِهِ ، مِمَّا اكْتَسَبَهَا فِي حَالِهِ الْإِسْلَامَ ، وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الدُّيُونِ فِي حَالِهِ رِدَّتِهِ ، مِمَّا اكْتَسَبَهَا فِي حَالِهِ رِدَّتِهِ ، وَمَا بَاعَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ أَوْ تَصَرَّفَ فِيهِ مِنْ أَمْوَالِهِ فِي حَالِهِ رِدَّتِهِ مَوْقُوفٌ : فَإِنْ أَسْلَمَ صَحَّتْ عُقُودُهُ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِ الْحَرْبِ بَطَلَتْ .

ما ذكرناه في الموت الحقيقي ، ثم يعتبر كونه وارثاً عند لحاقه في قول محمد ، لأن اللاحق هو السبب ، والقضاء لبقائه يقطع لاحتمال ، وقال أبو يوسف : وقت القضاء ؛ لأنه يصير موتاً بالقضاء ، وترتد إذا لحقت بدار الحرب فهي على هذا ، هداية . ( وتقتضى الديون التي لزمته في حال الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام ، وما لزمه من الديون في حال رده ) يقتضى ( مما اكتسبه في حال رده ) قال في الجوهرة : وهذه رواية عن أبي حنيفة ، وهي قول زفر ، وعن أبي حنيفة : أن ديونه كلها فيما اكتسبه في حال الردة خاصة ، فإن لم يف به كان الباقي فيما اكتسبه في حال الإسلام ، لأن كسب الإسلام حق الورثة ، وكسب الردة خالص حقه ، فكان قضاء الدين منه أولى ، إلا إذا تمذر ، بأن لم يف به ، فينثذ تقضى من كسب الإسلام ، تقديماً لحقه ، هداية

( وما باعه ) المرتد ( أو اشتراه ) أو أعتقه أو رهنه ( أو تصرف فيه من أمواله في حال رده ) فهو ( موقوف ) إلى أن يبين حاله ( فإن أسلم صحت عقوده ) ، لما مر أنه يصير كأنه لم يرتد ( وإن مات أو قتل ) على رده ( أو لحق بدار الحرب ) وحكم بلحاظه ( بطلت ) عقوده كلها ، لأن بطلان عصمته أوجب خلاً في الأهلية ، وهذا عند أبي حنيفة ، وقالوا : يجوز ما صنع في الوجهين ، لوجود الأهلية ، لكونه مخاطباً ، والمالك لقيامه قبل موته ، والصحيح قول الإمام كما سبق ،

وَأِنْ عَادَ الْمُزْنِدَةُ بِعَدِ الْحَكْمِ بِلِحَاقِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا ، فَمَا وَجَدَهُ  
فِي يَدِهِ وَرَثَتِهِ مِنْ مَالِهِ بِعَيْتِهِ أَخَذَهُ .

وَالْمُزْنِدَةُ إِذَا تَصَرَّفَتْ فِي مَالِهَا فِي حَالِ رَدِّهَا جَازَ تَصَرُّفُهَا .  
وَنَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ يُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ضِعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ  
الزَّكَاةِ ،

حال في الهداية : واعلم أن تصرفات المرتد على أقسام ؛ نافذ بالاتفاق كالاستيلاء والطلاق ؛  
لأنه لا يفقر إلى حقيقة الملك وتام الولاية ؛ وباطل بالاتفاق كالنكاح والذبيحة ؛ لأنه  
يعتمد الله ولا مله له ، وموقوف بالاتفاق كالمفارقة ؛ لأنها تعتمد المساواة ولا مساواة  
بين المسلم والمرتد ما لم يسلم ؛ ويختلف في توقيفه ، وهو ما عددناه . اهـ .

( وإن عاد المرتد بعد الحكم بلحاظه إلى دار الإسلام مسلماً فما وجده  
في يده ورثته ) أو في بيت المال (من ماله بعينه أخذه) لأن الوارث أو بيت المال إنما  
يخلفه لاستغنائه ؛ فإذا عاد مسلماً احتاج إليه ، فيقدم عليه لأنه ملك عليه بغير عوض ،  
فصار كالمهبة قيد بما بعد الحكم لأنه إذا عاد قبله فكأنه لم يرتد . كما مر ، وبالمال  
لأن أمهات أولاده ومديره لا يعودون إلى الرق ، وبوجوده بعينه لأن الوارث إذا  
أزاله عن ملكه لا يرجع عليه ؛ لأن القضاء قد صح بدليل مصحح فلا ينقض كما  
في الهداية

( والمرتدة إذا تصرفت في ماله في حال ردتها جاز تصرفها ) ؛ لأن ردتها  
لا تزال عصمتها في حق الدم ، ففي حق المال بالأولى .

( رنصارى بنى تغلب ) بن وائل ، من العرب من ربيعة ، تنصروا في الجاهلية  
وصاروا ذمة للمسلمين ( يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة )



وَيُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ صِبْيَانِهِمْ .

وَمَا جَبَأُ الْإِمَامِ مِنَ الْخَرَاجِ وَمِنْ أَمْوَالِ بَنِي تَغْلِبَ وَمَا أَهْدَاهُ أَهْلُ الْحَرْبِ إِلَى الْأَمَامِ وَالْجَزِيَّةُ تُصَرَّفُ فِي مَصَارِحِ الْمُسْلِمِينَ : فَتُسَدُّ مِنْهَا الثَّنُورُ ، وَتُبْنَى الْقَنَاطِرُ وَالْجُسُورُ ، وَيُعْطَى قَضَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَعَمَالُهُمْ وَعُذْلَاؤُهُمْ مِنْهُ مَا يَكْفِيهِمْ ، وَيُدْفَعُ مِنْهُ أَرْزَاقُ الْمُقَاتِلَةِ وَذُرَارِيهِمْ .

لأن الصالح وقع كذلك ( ويؤخذ من نساءهم ، ولا يؤخذ من صبيانهم ) ؛ لأن الصالح على الصدقة المضاعفة ، والصدقة تجب عليهم دون الصبيان ؛ فكذا المضاعف ( وما جباؤه الإمام من الخراج ومن أموال بني تغلب ) لأنه جزية ( وما أهداه أهل الحرب إلى الإمام ، والجزية ) وما أخذ منهم من غير حرب ، ومنه تركة ذى ( تصرف في مصالح المسلمين ) العامة ( فتسد منها الثنور ) جمع ثغر - كفلس - . هو موضع الخافة من فروج البلدان ، صحاح ( وتبنى ) منها ( القناطر ) جمع قنطرة : ما يمر عليها النهر ولا ترفع ( والجسور ) جمع جسر - بكسر الجيم وفتحها - ما يمر عليه ويرفع كما في البحر عن العنابة ( ويعطى قضاء المسلمين وعمالهم ) كفت ، ومحاسب ومرايط ( وعلماؤهم منه ما يكفيهم ) وذراريهم ( ويدفع منه ) أيضا ( أرزاق المقاتلة وذراريهم ) ؛ لأن هذه الأموال حصلت بقوة المسلمين من غير قتال ؛ فكانت لهم معدة لمصالحهم العامة ، وهؤلاء علمتهم ، ونفقة القرارى على الآباء ، فلم يعطوا كفايتهم لاحتاجوا إلى الأكث - اب ؛ فلا يتفرغون لتلك الأعمال .

ولما أنهى الكلام على أحكام المرتدين أخذ في الكلام على أحكام الهناة والبهانة : جمع باغ ، من باغى على الناس ، ظلم واعتدى ، وفي عرف الفقهاء : الخراج عن طاعة الإمام الحق بشير حق ، كما في التنوير .

## باب البغاة

وَإِذَا تَنَاقَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَلَدٍ وَخَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ دَعَاهُمْ  
إِلَى التَّوَدُّعِ إِلَى الْجَمَاعَةِ ، وَكُشِفَ عَنْ شُبُهَتِهِمْ ، وَلَا يَبْدُوهُمْ بِالْعِتَالِ حَتَّى  
يَبْذُرُوهُ ، فَإِنْ بَدَّوْا قَاتَلَهُمْ حَتَّى يُفَرِّقَ بَجَمْعِهِمْ

## باب البغاة

( وَإِذَا تَغَلَّبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَلَدٍ ) قيد بالمسلمين لأن أهل الذمة إذا  
غلبوا على موضع للحراب صاروا أهل حرب كما مر ( وخرجوا عن طاعة الإمام ) أو طاعة  
نائبه ، قال الخاتمية من السير : قال علماؤنا : السلطان يصير سلطاناً بأمرين : بالمباينة  
معه ويعتبر في المباينة مباينة أشرافهم وأعيانهم ، والثاني : أن ينفذ حكمه في رعيته خوفاً  
من قهره وجبروته ، فإن بايع الناس ولم ينفذ حكمه فيهم لمجزء عن قهرهم لا يصير سلطاناً  
فإن صار سلطاناً بالمباينة لجأ : إن كان له قهر وغلبة لا ينزل ؛ لأنه لو انزل يصير  
سلطاناً بالقهر والغلبة فلا يفيد ، وإن لم يكن له قهر وغلبة ينزل . اهـ ( دعاهم ) أى الإمام  
أو نائبه استجباً ( إلى التودع إلى الجماعة ) والطاعة ( وكشف عن شبهتهم ) إن أبدوا  
شبهة ، لعل الشر يندفع به ( ولا يبدؤهم بقتال حتى يبدؤوه ) إبلاء للعذر ، وإقامة للحجة  
عليهم ، ولذا بحث على رضى الله عنه إلى أهل حروراء من يناظرهم قبل القتال ( فإن بدؤوا )  
بالقتال ( قاتلهم حتى يفرق جمعهم ) قال في الهداية : هكذا ذكر القدورى في مختصره ،  
وذكر الإمام المعروف بخواهر زاده أن عندنا يجوز أن يبدأ بقتالهم إذا تعسكروا واجتمعوا  
لأن الحسب يدارع الدليل وهو الاجتماع والامتناع ، وهذا لأنه لو انتظر الإمام حقيقة  
قتالهم ربما لا يمكنه الدفع ؛ فيدار على الدليل ضرورة دفع شرهم ، وإذا بلغه أنهم  
يشترون السلاح ويتجهون للقتال ينهى أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك

فَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ فِتْنَةٌ أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَاتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ  
فِتْنَةٌ لَمْ يُجْهَزْ عَلَى جَرِيحِهِمْ وَلَمْ يَتَّبَعَ مُوَلِّيَهُمْ ، وَلَا تُنْتَبِى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ ،  
وَلَا يُنْفَقَ لَهُمْ مَالٌ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُقَاتِلُوا بِسِلَاحِهِمْ إِنْ أَحْتَاجَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِمْ ،  
وَيَحْبِسُ الْإِمَامُ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا يَرُدُّهَا عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَقْسِمُهَا حَتَّى يَتَوَبُّوا  
فَيَرُدُّهَا

«يحدثوا توبة؛ دفعا للشر بقدر الإمكان؛ والروى عن أبي حنيفة من لزوم البيت محمول  
على حال عدم الإمام ، أما إعادة الإمام الحق فن الواجب عند الفناء والقدرة ، اه (فإن  
كانت) البغاة (لهم فتنه) أى طائفة يلتحقون بها أو حصن يلتجئون إليه (أجهز على  
جريحهم) أى : تتم قتله ، قال فى الصراح : أجهزت على الجريح ، إذا أسرعت قتله  
وقد تمت عليه (واتبع موليهم) أى : هاربهم ، دفعا للشرم كيلا يلحقابهم أى بقتلهم  
أو يلتجئوا إلى حصنهم (وإن لم يكن لهم فتنه) ولا حصن (لم يجهز على جريحهم  
ولم يتبع موليهم) ، لأن المقصود تفريق جمعهم وتبديد شملهم وقد حصل ، فلا داعى  
لقتلهم . وفيه إشعار بأنه لو أسر أحد منهم لم يقتله إن لم يكن له فتنه ، وإلا قتله كما  
فى المحيط ، قسمائى (ولا تنسب لهم ذرية) ولا نساء (ولا يقسم لهم مال) لأنهم مسلمون  
والإسلام يهزم النفس والمال (ولا بأس أن يقاتلوا) بالبناء للمجهول - أى البغاة  
(بسلاحهم) ويرتفق بكرائهم (إن احتاج المسلمون) أى المطيعون (إليه) لأن  
للإمام أن يفعل ذلك فى مال العادل عند الحاجة ، فى مال الباغى أولى (ويحبس الإمام  
أموالهم) دفعا لشرم باستعانتهم به على القتال ، إلا أنه يبيع السكران لأن حبس  
الثمن أنظر وأيسر ، هداية (ولا يردها عليهم ، ولا يقسمه) بين الفاتحين ، لما صر  
أن أموالهم لا تنعم ، ولكنها تحبس (حتى يتوبوا فيردها عليهم) لزوال بشيهم .

وَمَا جَبَّاهُ أَهْلُ الْبَنِي مِنَ الْبِلَادِ الَّتِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَرَاجِ وَالْمُشْرِ لَمْ يَأْخُذْهُ الْإِمَامُ ثَانِيًا ، فَإِنْ كَانُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَجْزَاءً مِّنْ أَخْذِ مَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا صَرَفُوهُ فِي حَقِّهِ أَفْتَى أَهْلُهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمُودُوا ذَلِكَ .

### كتاب الحظر والإباحة

( وما جباه أهل البنى من البلاد التي غلبوا عليها من الخراج والعشر لم يأخذه الإمام ثانياً ) ، لأن ولاية الأخذ له باعتبار الحماية ، ولم يحمهم ( فإن كانوا ) أى البغاة ( صرفوه في حقه أجزاء من أخذ منه ) لوصول الحق إلى مستحقه ( وإن لم يكونوا صرفوه في حقه أفتى أهله ) وفي بعض النسخ « فلى أهله » ( فيما بينهم وبين الله تعالى أن يمودوا ذلك ) ، لأنه لم يصل إلى مستحقه ، قال في الهداية : قالوا : لا إعادة عليهم في الخراج ؛ لأنهم مقاتلة فكانوا مصارف ، وإن كانوا أغنياء ، وفي العشر إن كانوا فقراء كذلك ؛ لأنه حق الفقراء ، وقد بيناه في الزكاة ، وفي المستقبل يأخذه الإمام لأنه يحميهم فيه ؛ لظهور ولايته ، اهـ .

### كتاب الحظر والإباحة

أخره عن العبادات والعمالات لأن له سفاضة بالجميع ؛ فيكون بمنزلة الاستدراك لما فاتها : وَعَتَوْنَ لَهُ فِي الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا بِالسَّكْرَةِ وَالِاسْتِحْسَانِ .  
والحظر لغة : المنع والحبس ، وشرعا : ما منع من استعماله شرعا ، والإباحة : ضد الحظر ، والمباح : ما أجزى للسككفين فعله وتركه ، بلا استحقاق ثواب ولا عقاب . نعم يحاسب عليه حسابا يسيرا ، اختيار .

لَا يَحِلُّ لِلرِّجَالِ لُبْسُ الْحَرِيرِ ، وَ يَحِلُّ لِلنِّسَاءِ ، وَلَا بَأْسَ بِتَوَسُّدِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : يُكْرَهُ تَوَسُّدُهُ .  
وَلَا بَأْسَ بِبَلِّسِ الدِّيْبَاجِ فِي الْحَرْبِ عِنْدَهُمَا ، وَيُكْرَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

(لا يحل للرجال لبس الحرير) ولو بمخائل بيته وبين بدنه ، على المذهب ، وعن الإمام إنما يحرم إذا مس الجلد ، قال في القنية : وهي رخصة عظيمة في وضع عمت به البلوى ، اهـ . إلا إذا كان قدر أربع أصابع كافي القنية وغيرها ، وفيها : عمامة طرزا قدر أربع أصابع من إبريسم من أصابع عمر رضى الله تعالى عنه ، وذلك قيس بشيرنا يرخص فيه ، اهـ . وكذا الثوب المنسوج بذهب يحل إذا كان هذا المقدار ، وإلا لا كما في الزيلى وغيره (ويحل) أى الحرير (للنساء) لحديث «إن هذين» مشير إلى ما في يديه ، وكان في إحداها ذهب والأخرى حرير «حرام على ذكوراً حتى حل لإناثهم» (ولا بأس بتوسده) أى : جملة وسادة ، وهي الخدعة ، وكذا اقتراشه والنوم عليه (عند أبي حنيفة) ؛ لأن ذلك استخفاف به فصار كالتصاوير على البساط فإنه يجوز الجلوس عليه ولا يجوز لبس التصاوير ، اختيار (وقال : يكره توسده) واقتراشه ونحو ذلك ، لمعوم النهى ، ولأنه زى من لا خلاق له من الأعاجم ، قال في الهداية : وفي الجامع الصغير : ذكر قول محمد وحده ، ولم يذكر قول أبي يوسف ، وإنما ذكره القدورى وغيره من المشايخ ، وكذا الاختلاف في ستر الحرير وتعليقه على الأبواب ، اهـ . واختار قول الإمام البرهاني والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم ، تصحيح (ولا بأس بلبس الديباج) وهو ما سدها ولحنته إبريسم ، مصباح (في الحرب عندهما) لأن الحاجة ماسة إليه ، فإنه يرد الحديد بقوته ، ويكون رُعباً في قلوب الأعداء ؛ لكونه أهيب في أعينهم ببريقه ولمعانه ، كافي (ويكره) لبسه (عند أبي حنيفة) لمعوم النهى

وَلَا بَأْسَ يَلْبِسُ الْمَلْحَمَ إِذَا كَانَ سَدَاهُ إِمْرِيْسًا وَلَحْمَتُهُ قُطْنًا أَوْ خَزًا .  
وَلَا يَجُوزُ لِلرَّجَالِ التَّحَلِّيَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، إِلَّا اتِّخَاَتَمَ وَالْمِنْطَقَةَ ، وَحِلْيَةَ  
السَّيْفِ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَيَجُوزُ لِلنِّسَاءِ التَّحَلِّيَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَلْبِسَ  
الصَّبِيُّ الذَّهَبَ وَالخَرِيرَ .

والضرورة تندفع بالمخلوط ، واعتمد قوله الجبوي والنسفي وغيرهما ، تصحيح  
( ولا بأس بلبس الملحم ) بغير إبريسم ، في الحرب وغيره ( إذا كان سدا  
إبريسما ) كانت ( لحمته قطنًا أو خزا ) أو كتانًا أو نحوه ؛ لأن الثوب إنما  
يعبر ثوبًا بالنسيج ، والنسيج باللحمة ، فكانت هي المعتبرة دون السدى ،  
وأما إذا كانت لحمته حريرًا وسداه غيره لا يحل لبسه في غير الحرب ، ولا بأس  
به في الحرب إجماعًا ، كما ذكره الخجندى .

( ولا يجوز للرجال التحلي ) أى : التزين ( بالذهب والفضة ) مطلقًا ( إلا اتخاتم )  
بقدر متقال فما دونه ، وقيل : لا يبلغ المتقال كما في الجوهرة ( والمنطقة ) قال  
في القاموس : منطقة كسكنسة : ما ينطق به الرجل ، وشد وسطه بمنطقة ، اه  
( وحلوة السيف ) بشرط أن لا يضع يده على موضع الفضة إذا كان كل واحد  
منهما ( من الفضة ) ؛ لما جاء من الآثار في إباحة ذلك ، كما في الهداية ( ويجوز  
للنساء التحلي بالذهب والفضة ) مطلقًا ، وإنما قيد بالتحلي لأنهن في استعمال  
آنية الذهب والفضة والأكل فيها والادهان منها كالرجال كما يأتي .

( ويكره ) ( أن يلبس الصبي الذهب ) والفضة ( والخريز ) ، لأن  
التحريم لما ثبت في حق الذكور وحرم اللبس حرم الإلباس كالنظر لما حرم شره بحرمة  
سَفِيهِ ، ولأنه يجب عليه أن يعود الصبي طريق الشريعة ليألفها كالصوم والصلاة .

وَلَا يَجُوزُ الْأَكْلُ ، وَالشُّرْبُ ، وَالْأَذْهَانُ ، وَالتَّطْيِبُ فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ .

وَلَا بَأْسَ بِاسْتِعْمَالِ آتِيَةِ الزُّجَاجِ وَالْبُلُورِ وَالْعَقِيقِ .  
وَيَجُوزُ الشُّرْبُ فِي الْإِنَاءِ الْمُفَضَّضِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالرُّكُوبُ عَلَى السَّرِجِ  
الْمُفَضَّضِ ، وَالْجُلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمُفَضَّضِ .

( ولا يجوز الأكل والشرب والأذهان والتطيب ) وجميع أنواع الاستعمال  
( في آتية الذهب والفضة للرجال والنساء ) ؛ لعموم النص ، وكذا الأكل بملقعة  
ذهب وفضة ، والاكتحال بميلهما ، وما أشبه ذلك من الاستعمال ، كمسحلة ومراة  
وقلم ودواة ونحوها ، يعني إذا استعملت ابتداء فيما صنعت له بحسب متعارف  
الناس ، وإلا فلا كراهة ، حتى لو نقل الطعام من إناء الذهب إلى موضع آخر  
أو صب الماء أو الدهن في كفه لا على رأسه ابتداء ثم استعماله لا بأس به ،  
بجنتي وغيره . وهو ما حرره في الدرر فليحفظ ، كذا في الدر .

( ولا بأس باستعمال آتية الزجاج والبلور والعقيق ) والياقوت والزبرجد  
ونحو ذلك ؛ لأنها ليست في معنى الذهب والفضة .

( ويجوز الشرب ) والوضوء ( في الإناء المفوض ) للزينة بالفضة ( عند أبي حنيفة )  
( و ) كذلك يجوز عنده ( الركوب على السرج المفوض ، والجلوس على السرير  
المفوض ) قال في الهداية : إذا كان يتقى موضع الفضة ، ومعناه يتقى موضع القم ،  
وقيل : هذا وموضع اليد في الأخذ ، وفي السرير والسرج موضع الجلوس ، وقال  
أبو يوسف : يكره ذلك ، وقول محمد يروى مع أبي حنيفة ويروى مع أبي يوسف ،

وَيَكْرَهُ التَّعْشِيرُ فِي الْمُصْحَفِ ، وَالنَّقْطُ .  
وَلَا بَأْسَ بِتَحْلِيَةِ الْمُصْحَفِ ، وَنَقْشِ الْمَسْجِدِ ، وَزَخْرَفَتِهِ بِمَاءِ  
الذَّهَبِ ،

---

وعلى هذا الاختلاف الإناء المصنوب بالذهب والفضة ، والكرسی المصنوب بهما ،  
وكذا إذا جعل ذلك في السيف والشهد وحلقة المرأة أو جعل المصحف مذهبا  
أو مفضضا ، وكذا الاختلاف في الهجاء والركاب والنفر إذا كان مفضضا ، وكذا  
الثوب فيه كتابة بذهب أو فضة على هذا ، وهذا الاختلاف فيما يخلص ، فأما  
التمويه الذي لا يخلص فلا بأس به بالإجماع ، واختار قول الإمام الأئمة  
المصنفون كالحلي والسنن وصدر الشريعة وغيرهم ، تصحيح .

(ويكره التعشير) : أى وضع علامات بين كل عشر آيات (في المصحف، و)  
كذا (النقط) أى إعجابه لإظهار إعرابه ؛ لقول ابن مسعود رضى الله عنه : « جردوا  
القرآن » ، ويرى « جردوا المصاحف » ، وفي التعشير والنقط ترك التجريد ،  
ولأن التعشير يخل بمحفظ الآي ، والنقط يحفظ الإعراب إتكالاً عليه ، فيكره .  
قالوا : في زماننا لا بد للتعجم من دلالة ؛ فترك ذلك إخلال بالحفظ وهجران  
للقرآن ، فيكون حسناً ، هداية . قال في الدر : وعلى هذا لا بأس بكتابة أسرى  
السور وعد الآي ، وعلامات الوقف ونحوها ؛ فهي بدعة حسنة ، درر وقنية ، اهـ .  
(ولا بأس بتحلية المصحف) لما فيه من تعظيمه (ونقش المسجد) وتزيينه  
(وزخرفته بماء الذهب) إذا كان المقصود بذلك تعظيمه ، ويكره إذا كان بقصد  
الرياء ، ويضمن إذا كان من مال المسجد .



وَيُكْرَهُ اسْتِخْدَامُ الْخَصِيَّانِ .

ولا بأس بِمِخْصَاءِ الْبَهَائِمِ ، وَإِزْأَاءِ الْحَمِيرِ عَلَى الْغَنِيِّ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ فِي الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ قَوْلُ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ ، وَيُقْبَلُ فِي الْمَتَاعَاتِ قَوْلُ الْفَاسِقِ ، وَلَا يَقْبَلُ فِي أَخْبَارِ الدِّيَانَاتِ إِلَّا الْعَدْلُ .

( ويكره استخدام الخصيان ) ؛ لأن الرغبة في استخدامهم تعمل على هذا الصنيع ، وهو مُنْطَلَعٌ مُحَرَّمَةٌ ( ولا بأس بمِخْصَاءِ الْبَهَائِمِ ) ؛ لأنه يفعل للنفع ؛ لأن الدابة تسمن ويطيب لحمها بذلك ( وإِزْأَاءُ الْحَمِيرِ عَلَى الْغَنِيِّ ) ؛ لما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب البغلة ؛ فلو كان هذا الفعل حراماً لما ركبها ؛ لما فيه من فتح بابها ، هداية .

( ويجوز أن يقبل في الهدية والإذن ) في التجارة ( قول الصبي والعبد ) لأن العادة جارية ببيع الهدايا على يد هؤلاء ، وكذا لا يمكنهم استصجاب الشهود على الإذن معهم إذا سافروا أو جلسوا في السوق ، فلو لم يقبل قولهم لأدبى إلى الحرج وهذا إذا غلب على ظنه صدقهم ، وإلا لم يسمه ذلك . وفي الجامع الصغير : إذا قالت جارية لرجل : بعثنى مولاي إليك هدية رسمه أن يأخذها ، لأنه لا فرق ما بين ما إذا أخبرت بإهداء المولى غيرها أو نفسها لما قلنا ، هداية .

( ويقبل في المعاملات قول الفاسق ) والكافر ؛ لكثرته وجودها بين أجناس الناس ، فلو شرطنا شرطاً زائداً لأدبى إلى الحرج ، فيقبل قول الواحد فيها ؛ عدلاً كان أو فاسقاً ، كافراً أو مسلماً ، هبداً أو حراً ، ذكرراً أو أنثى ، دفلاً أو حرجاً ، هداية .

( ولا يقبل في أخبار الديانات إلا العدل ) ؛ لعدم كثرة وقوعها حسب وقوع للمعاملات ، فجاز أن يشترط فيها زيادة ؛ فلا يقبل إلا قول المسلم العدل ؛ لأن ( ١١ - الباب ٤ )

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ مِنَ الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّهَا ، وَإِنْ كَانَ لَا يَأْمَنُ الشَّهْوَةَ لَا يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا إِلَّا لِلْحَاجَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهَا ، وَلِلشَّاهِدِ إِذَا أَرَادَ الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا ، النَّظْرُ إِلَى وَجْهِهَا ، وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَهِيَ .

الفاسق متهم ، والكافر لا يلزم الحكم ، فليس له أن يلزم المسلم ، هداية .  
( ولا يجوز للرجل ( أن ينظر من الأجنبية ) الحرة ( إلا إلى وجهها وكفها )  
ضرورة احتياجها إلى المعاملة مع الرجال أخذاً وإعطاء وغير ذلك ، وهذا تنصيص على أنه لا يباح النظر إلى قدمها ، وعن أبي حنيفة أنه يباح ، لأن فيه بعض الضرورة ، وعن أبي يوسف أنه يباح النظر إلى ذراعها أيضاً ؛ لأنه قد يبدو منها عادة ، هداية ، وهذا إذا كان يأمن الشهوة ( فإن كان لا يأمن ) على نفسه ( الشهوة لم ينظر إلى وجهها إلا للحاجة ) ضرورة ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينيه الآنك »<sup>(١)</sup> يوم القيامة ، هداية قال في الدر : فجعل النظر مقيد بعدم الشهوة ، وإلا فغرام ، وهذا في زمانهم ، وأما في زماننا فنحن من الشابة ، قهستاني وغيره ، اه .

( ويجوز للقاضي إذا أراد أن يحكم عليها أي المرأة ) وللشاهد إذا أراد الشهادة عليها النظر إلى وجهها ، وإن خاف أن يشتهي ) للحاجة إلى إحياء حقوق الناس بواسطة القضاء وأداء الشهادة ، ولكن ينبغي أن يقصد به أداء الشهادة أو الحكم عليها ، لا قضاء الشهوة ، تحرراً عما يمكنه التحرز عنه ، وهو قصد القبيح ، وأما النظر لتحمل الشهادة إذا اشتهى قيل : يباح ، والأصح أنه لا يباح ، لأنه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة ، بخلاف حالة الأداء ، هداية .

(١) الآنك : الرصاص المذاب ، وهو حيفت شديد الحرارة .

وَيَجُوزُ لِلطَّبِيبِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى مَوْضِعِ لِّلرَّضِ مِنْهَا ،  
وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهِ ، إِلَّا مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ .  
وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ مِنَ الرَّجُلِ إِلَى مَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَيْهِ مِنْهُ ،  
وَتَنْظُرُ الْمَرْأَةُ مِنَ امْرَأَةٍ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنَ الرَّجُلِ ،

( ويجوز ) أيضاً ( للطبيب أن ينظر إلى موضع المرض منها ) ، وينبغي أن يعلم المرأة مداوتها ؛ لأن نظر الجنس إلى الجنس أسهل ، فإن لم يقدر يستر كل موضع منها سوى موضع المرض ، ثم ينظر ويفحص بصره ما استطاع ، لأن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة ، وصار كمنظر الخافضة والخفان ؛ هداية .

( وينظر الرجل من الرجل ) ولو أورد صبيح الوجه إذا أمن الشهوة ( إلى جميع بدنه ، إلا ما بين سرته إلى منتهى ( ركبته ) فالسرة - يست بعورة ، والركبة عورة ، وإنما قيدنا النظر إلى الأورد بما إذا أمن الشهوة لما في الهداية : والاعلام إذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم النساء ، وهو عورة من قرنه إلى قدمه لا يحل النظر إليه عن شهوة ، فأما الخلوة والنظر إليه لاعت شهوة فلا بأس به ولذا لم يؤمر بالنقاب كذا في الملتقط ، اهـ .

( ويجوز للمرأة أن تنظر من الرجل إلى ما ينظر الرجل إليه منه ) أي من الرجل ، إذا أمنت الشهوة ، لاستواء الرجل والمرأة في النظر إلى ما ليس بعورة كالتياب والدواب . هداية .

( وتنظر المرأة من المرأة إلى ما يجوز للرجل أن ينظر إليه من الرجل )

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ أَمْتِهِ الَّتِي تَحِلُّ لَهُ وَزَوْجَتِهِ إِلَى فَرْجِهَا .  
وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ ذَوَاتِ حَيَارِمِهِ إِلَى الْوَجْهِ ، وَالرَّأْسِ ، وَالصَّدْرِ ،  
وَالسَّاقَيْنِ ، وَالْعُضْدَيْنِ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَى ظَهْرِهَا وَبَطْنِهَا .  
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَمَسَّ مَا جَازَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ .

لوجود المجانسة وانعدام الشهوة غالبا ؛ كافي نظر الرجل إلى الرجل، وكذا الضرورة  
قد تحققت إلى الانكشاف فيما بينهم ، هداية .

( وينظر الرجل من أمته التي تحل له ) للوطء ( و ) من ( زوجته إلى فرجها )  
وهذا إطلاق في النظر إلى سائر بدننها ، عن شهوة وعن غير شهوة ، والأصل  
فيه قوله صلى الله عليه وسلم : « غُضٌّ بِمَرْكٍ إِلَّا عَنْ أَمْتِكَ وَأَمْرَأَتِكَ » ، ولأن  
ما فوق ذلك من السيس والعشيان مباح ، والفطر أولى ، إلا أن الأولى أن  
لا ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه ، وتماه في الهداية .

( وينظر الرجل من ذوات محارمه ) ومن لا يحل له نسكاحهن أبدا بنسب  
أو بسبب ( إلى الوجه ، والرأس ، والصدر ، والساقين ) وحد الساق من الركبة  
إلى القدم ( والعُضْدَيْنِ ) أي الساعدين ، وحد الساعد من المرفق إلى الكتف  
كما في الصباح ( ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ) ؛ لأن الله تعالى حرم المرأة إذا  
شبهها بظهر الأم ، قلولا أن النظر إليه حرام لما حرمت المرأة بالتشبيه به ، وإذا  
حرم النظر إلى الظهر فالبطن أولى ؛ لأنه أدعى للشهوة .

( ولا بأس ) للرجل ( أن يمس ) من الأعضاء ( ما جاز ) له ( أن ينظر  
إليه منها ) أي من الأعضاء ، من ذكر أو أنثى ، إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها ،  
وإن لم يأمن ذلك أو شك لم يحل له المس ولا النظر كما في المجتبى وغيره ، وهذا في

وَيَنْظُرُ الرَّجُلُ مِنْ مَمْلُوكَةٍ غَيْرِهِ إِلَى مَا يَجُوزُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ مِنْ ذَوَاتِ  
مَحَارِمِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَمَسَّ ذَلِكَ إِذَا أَرَادَ الشَّرَاءَ ، وَإِنْ خَافَ أَنْ يَشْتَعِيَ .  
وَالْخَمِصُ فِي النَّظَرِ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ كَالْفَحْلِ .

غير الأجنبية الشابة ، أما هي فلا يمل مسٌ وجهها وكفيها وإن أمن الشهوة ؛  
لعدم الضرورة ، بخلاف النظر . وقيدنا بالشابة لأن المعجوز التي لا تشتهي لا بأس  
بمساخطتها ومس يدها لانعدام خوف الفتنة ، وتماه في الهداية .

( وينظر الرجل من مملوكة غيره ) ولو مذبذبة ، أو مكاتبه ، أو أم ولد  
( إلى ما يؤز ) له ( أن ينظر إليه من ذوات محارمه ) ، لأنها تخرج لحوائج  
مولاهم وتخدم أضيافه وهي في ثياب مهنتها ، فكانت الضرورة داعية إليه ، وكان  
عمر رضى الله عنه إذا رأى جارية متعبة علاها بالدره ، وقال : ألقى عليك الخمار  
بإدقار ، أنتشبهين بالحرائر ؟ وأما الخلوة بها والمسافرة ، فقد قيل : تباح كما في  
المحارم ، وقيل : لا تباح ؛ لعدم الضرورة ، وإليه مال الحاكم الشهيد .

( ولا بأس ) عليه ( بأن يمس ذلك ) الموضع الذي يجوز النظر إليه من  
الأمة ( إذا أراد الشراء ، وإن خاف أن يشتهي ) قال في الهداية : كذا ذكر  
في المختصر ، وأطلق أيضا في الجامع الصغير ولم يقصل ، وقال مشايخنا : يباح النظر  
في هذه الحالة وإن اشتعى للضرورة ، ولا يباح للس إذا اشتعى ، أو كان أكبر  
رأيه ذلك ؛ لأنه نوع استمتاع ، وفي غير حالة الشراء يباح النظر والس بشرط  
عدم الشهوة ، اهـ .

( والخميص ) والجيبوب ، والخنث ( في النظر إلى الأجنبية كالفحل ) ؛ لأنه

وَلَا يَجُوزُ لِلْمَوْلُوكِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ سَيِّدَتِهِ إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ أَنْ  
يَنْظُرَ لِمَا لَيْسَ مِنْهَا .

وَيَعَزُّلُ عَنْ أَمْتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَلَا يَقْضِي عَنْ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهَا .  
وَيُكْرَهُ الْإِحْتِكَارُ فِي أَقْوَاتِ الْأَدَمِيِّينَ وَالْبَهَائِمِ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي بَلَدٍ  
يَضُرُّ الْإِحْتِكَارُ بِأَهْلِهِ ، وَمَنْ احْتَكَرَ غَلَّةَ ضَيْعَتِهِ ، أَوْ مَا جَلَبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ  
فَلَيْسَ بِمُحْتَكِرٍ .

ذَكَرَ ذُو شَهْوَةٍ دَاخِلَ تَحْتَ عَوْمِ النَّصِّ ، وَالْعُطْلُ الصَّغِيرَ مُسْتَتْنِيً بِالنَّصِّ .  
( وَلَا يَجُوزُ لِلْمَوْلُوكِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْ سَيِّدَتِهِ إِلَّا إِلَى مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنَبِيِّ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْهَا )  
لأنه غفل غير تحريم ولا زوج ، والشهوة متحققة لجواز الفساح في الجملة ، والحاجة  
قاصرة ؛ لأنه يعمل خارج البيت ، والمراد بالنص الإمام . قال سعيد والحسن  
وغيرهما : لا تعرضكم سورة النور ؛ لأنها في الإناث دون الذكور ، هداية .  
( ويعزل ) السيد ( عن أمته بغير إذنها ) لأنها لاحق لها في الوطء ( ولا يعزل )  
الزوج ( عن زوجته ) الحرة ( إلا بإذنها ) ؛ لأن لها حقاً في الوطء ، ولذا تخير في  
الجب والدفعة . قيدنا بالحرة لأن الزوجة إذا كانت أمة فالإذن لمولها عند أبي  
حنيفة ومحمد ، خلافاً لأبي يوسف .

( ويكره الاحتكار ) والتلقى ( في أقوات آدميين ) كبر وشعير وتمروتين  
وزبيب ( والبهائم ) كتمين وقش ( إذا كان ذلك في بلد يضر الاحتكار ) والتلقى  
( بأهله ) الحديث « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » وإن لم يضر لم يكره  
( ومن احتكر غلة ضيعته أو ما جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر ) أما الأول

وَلَا يَنْبَغِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يُسَمَّرَ عَلَى النَّاسِ .  
وَيُكْرَهُ بَيْعُ السَّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِتْنَةِ ، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْعَصِيرِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ  
يَتَّخِذُهُ حَقْرًا .

### كتاب الوصايا

فلأنه خالص حقه لم يتعلق به حق العامة ، ألا يرى أن له أن لا يزرع ، فكذلك  
له أن لا يبيع ، وأما الثاني فالمدكور قول أبي حنيفة ؛ لأن حق العامة إنما يتعلق  
بما جمع في المصروع إلى فنائها ، وقال أبو يوسف : يكره ؛ لإطلاق ما روينا ،  
وقال محمد : كل ما يجلب منه إلى المصروع في الغالب فهو بمنزلة فناء المصروع يحرم الاحتكار  
فيه ، وعلى قول أبي حنيفة مشى الأئمة المصححون كما ذكره المصنف ، تصحيح .  
( ولا ينبغي للسلطان أن يسمر على الناس ) لأن الجائز حق المالك فإليه  
تقديره ؛ فلا ينبغي للعالم أن يتعرض لحقه ، إلا إذا تعلق به ضرر العامة ، بأن  
كان أرباب الطعام يتحكون ويتمدون عن القيمة تعدياً فاحشاً ، حينئذ لا بأس  
به بمشورة أهل الرأي والبصر ، وتماه في الهداية .  
( ويكره بيع السلاح في أيام الفتنة ) ممن يعرف أنه من أهل الفتنة ؛ لأنه  
نسب إلى المعصية .

( ولا بأس ببيع العصير ) ولو ( ممن يعلم أنه يتخذ حراً ) لأن المعصية لانقمام  
بمعينه ، بل بعد تغيره ، بخلاف بيع السلاح في أيام الفتنة ، لأن المعصية تقوم  
بمعينه ، هداية .

### كتاب الوصايا

وجه مناسبة الوصايا للحظر والإباحة ظاهرة من حيث إنها تنميتها تلك الأحكام  
وأراد بالوصايا ما يعم الوصية والإيصاء ، يقال : فأوصى إلى فلان ، أى جعله وصياً ،

الْوَصِيَّةُ غَيْرُ وَاجِبَةٍ ، وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ ، وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرِثَةُ . وَلَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَلَا لِغَائِلٍ ،

والاسم منه الوصاية ، و «أوصى لفلان» بمعنى مأسكه بطريق الوصية ، والمصنف لم يتعرض للفرق بينهما وبين كل واحد منهما بالاستقلال ، بل ذكرهما في أثناء تقرير المسائل . ثم الوصية اسم بمعنى المصدر ، ثم سمي به الموصى به ، وهى : تمليك مضاف إلى ما بعد الموت ، وشرطها : كون الموصى أهلاً للتمليك ، وعدم استغراقه بالدين ، والموصى له حياً وقتها ، غير واثق ولا قاتل ، والموصى به قابلاً للتمليك بعد موت الموصى .

ولما كان الأصل فيها الاستعجاب قال : (الوصية غير واجبة) ؛ لأنها تبرع بمنزلة الهبة ، والتبرعات ليست واجبة ، وهذا إذا لم يكن مشغولاً بالخدمة بنحو زكاة وفدية صوم وصلاة فرط فيها ، وإلا فواجبة ( وهى مستحبة ) ؛ لأنها تبرع على وجه الصدقة ولذا قال فى المحتجى : إنها على التقى مباحة ، وعلى أهل الفسق مكروهة ( ولا تجوز الوصية لو ارث ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه ؛ فلا وصية لو ارث » و يعتبر كونه وارثاً عند الموت لا عند الوصية : فمن كان وارثاً عند الوصية غير وارث عند الموت صحت له الوصية ، وإن كان بالعكس لم تصح ( إلا أن يجيزها الورثة ) بدموتهم كبار ؛ لأن الامتناع كان لحقهم ، فتجوز بإجازتهم ، وإن أجاز بعضهم دون بعض جاز على المجيز بقدر حصته ( ولا تجوز ) الوصية ( بما زاد على الثلث ) إلا أن يجيزها الورثة كأم ( ولا لقاتل ) عدواً كان أو خطأ ، بعد أن كان مباشراً ولو أجازتها الورثة جاز عدداً بنى حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : لا تجوز ، وعلى قولها



وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ ، وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ .  
وَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ أَوْ رَدَّهَا  
فَذَلِكَ بَاطِلٌ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الْإِنْسَانُ بِدُونِ الثَّلَاثِ .  
وَإِذَا أَوْصَى إِلَى رَجُلٍ فَقَبِلَ الْوَصِيَّ فِي وَجْهِ الْمُوصِي فَرَدَّهَا فِي غَيْرِ وَجْهِهِ  
فَلَيْسَ بِرَدِّهِ

مشى الأئمة كما هو الرسم ، تصحيح .

( ويجوز أن يوصي المسلم للـكافر ) أى الذى ( والـكافر للمسلم ) ،  
لأنهم بعقد القمة ساووا المسلمين فى المعاملات ، ولهذا جاز التبرع من الجانبين  
فى حالة الحياة ، فكذا فى حالة المات ، هداية .  
( وقبول الوصية ) إنما يعتبر ( بعد الموت ) ، لأنه أو أنْ ثبوتهما ، لإضافتهما  
إلى ما بعده ، فلا تعتبر قبله ( فإن قبلها للموصى له فى حال الحياة أو ردها فذلك  
باطل ) لا عبرة به .

( ويستحب أن يوصى الإنسان بدون الثلث ) سواء كانت الورثة أغنياء  
أم فقراء ؛ لأن فى التقطيع صلة القريب بترك ماله عليهم ، بخلاف استحكال  
الثلث ؛ لأنه استيفاء تمام حقه ، فلا صلة ولا منة ، وتركها عند فقر الورثة وعدم  
استغنائهم بمخصصهم أحب .

( وإن أوصى إلى رجل ) أى جملة وصيا على تنفيذ وصيته أو قضاء دينه أو على  
أولاده الصغار ( فقبل الوصى فى وجه الموصى ) ثم بدا له ( فردها فى غير وجهه )  
فى حياته أو بعد موته ( فليس ) ذلك ( برد ) أى لم يصح رده ، لأن الميت مضى إلى  
حبيبه لمعتمداً عليه ، فلو صح رده فى غير وجهه صار مغروراً من جهة فرد رده ، هداية .

وَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهِيَ رَدٌّ .  
وَالْمَوْصِي بِهِ يَمْلِكُ بِالْقَبُولِ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ ، وَهِيَ : أَنْ يَمُوتَ الْمَوْصِي ، ثُمَّ  
يَمُوتَ الْمَوْصِي لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ ، فَيَدْخُلُ الْمَوْصِي بِهِ فِي مِلْكٍ وَرَثَتِهِ .  
وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي مِنَ الْوَصِيَّةِ  
وَنَصَبَ عَيْنَهُمْ .

---

( وإن ردها في وجهه فهو رد ) ، لأنه ليس له إلزامه على قبولها ، وإن لم يقبل ولم  
يرد حتى مات الموصي فهو بالخيار ، فإن باع شيئاً من تركته فقد لزمته ، لأنه دلالة  
القبول وهو معتبر بعد الموت ، وسواء علم بالوصاية أو لم يعلم ، وتماه في الجوهرية .  
( والموصي به يملك بالقبول ) ، لأن الوصية مثبتة لذلك ، والقبول شرط  
للدخول فيه ، بخلاف الإرث ، فإنه خلافة فيثبت الملك من غير قبول ( إلا في مسألة  
واحدة ) فإن للموصي به فيها يملك من غير قبول ( وهي أن يموت الموصي ثم يموت  
للموصي له قبل القبول ) والرد ( فيدخل الموصي به في ملك ورثته ) ، لأن الوصية  
قد تمت من جانب الموصي بموته تماماً لا يلحقه الفسخ من جهته ، وإنما توقف  
لحق الموصي له ، فإذا مات دخل في ملكه كافي البيع المشروط فيه الخيار للمشتري  
إذا مات قبل الإجازة .

( ومن أوصى إلى عبد ) لعيره ( أو كافر أو فاسق ) أخرجهم القاضي من الوصية  
ونصب غيرهم ( تماماً للنظر ، لأن العهد مملوك للمنافع ، والكافر معاداته الدينية  
باعثة على ترك النظر ، والفاسق منهم بالخيانة ، وتعبيده بإخراجهم يشير إلى صحة

وَمَنْ أَوْصَى إِلَى عَبْدٍ نَفْسَهُ فِي الْوَرَّةِ كَبَارَ لَمْ تَصَحَّ الْوَصِيَّةُ .  
وَمَنْ أَوْصَى إِلَى مَنْ يَفْعِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ ضَمَّ إِلَيْهِ الْقَاضِي غَيْرَهُ

الوصية ، لأن الإخراج بعدها ، فلو تصرفوا قبل الإخراج جاز ، سراجية . وفي شرح الإسيبيجاني : هذا اللفظ يقتضي جواز الوصية ، وذكر الشيخ أبو الحسن أنها باطلة ، فيحتمل أن معنى ذلك أن القاضي أن يبطلها ، ومحتمل أنها باطلة ، والأول أصح . اهـ .

( ومن أوصى إلى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم تصح الوصية ) ، لأنه يعذر مؤثري عليه من جهتهم ، فلا يكون واليا عليهم ، ولا على غيرهم ، لأن الوصية لا تنتجراً فلو كان الكل صنادراً جاز عند أبي حنيفة ، وقال لا يجوز أيضاً ، وقيل : قول محمد مضطرب ، وعلى قول الإمام اعتماد الأئمة الأعلام . تصحيح ( ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ) حقيقة ( ضم إليه القاضي غيره ) رعاية لحق الموصي والورثة ، وإنما قيدنا العجز بالحقيقة لأنه لو شككنا إليه ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة ، لأنه قد يكون كاذباً تخفيفاً على نفسه ، وإن ظهر للقاضي عجزه أصلاً استبدل به غيره ، ولو كان قادراً على التصرف أميناً فيه ليس للقاضي أن يخرج به ، لأنه لو اختار غيره كان دونه ، لما أنه مختار الميت ومرضيه ، فأبناؤه أولى ، ولهذا قدم على أب الميت مع وفور شفقتهم ، فأولى أن يقدم على غيره ، وكذا إذا شككنا الورثة أو بعضهم الوصي للقاضي ، فإنه لا ينبغي أن يعزله حتى يدومته خيانة ، لأنه استفاد الولاية من الميت ، وتماهى الهداية ، وفي جامع الفضولين من الفصل السابع والعشرين : الوصي من الميت لو عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي أن يعزله ، فلو عزله قيل : يتمزل ، أقول : الصحيح عندي أنه لا يتمزل ، لأن الموصي أشقق بنفسه من القاضي ، فكيف يعزله ؟ وينبغي أن يفق به

وَمَنْ أَوْضَى إِلَى اثْنَيْنِ لَمْ يَجْزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ  
دُونَ صَاحِبِهِ ، إِلَّا فِي شِرَاءِ كَفَنِ الْمَيِّتِ وَتَجْهِيزِهِ ، وَطَعَامِ الصَّغَارِ وَكُسُوتِهِمْ ،  
وَرَدِّ وَدِيعةٍ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَاءِ دَيْنٍ ، وَتَنْفِيزِ وَصِيَّةٍ يَعْينُهَا ، وَعَقْدِ عَهْدٍ بَعَيْنِهِ ،  
وَالْخُصُومَةِ فِي حُقُوقِ الْمَيِّتِ .

لفساد قضاة الزمان ، ٨١ . وفي البحر : فقد ترجح عدم صحة العزل الواسي ، فكيف  
بالوعائف في الأوقاف ؟ ٨٢ .

(ومن أوصى إلى اثنين) معاً ، أو على التعاقب (لم يجز لأحدهما أن  
يتصرف عند أبي حنيفة ومحمد دون صاحبه) ؛ لأن الولاية تثبت بالتفويض  
فيراعى وصفه — وهو وصف الاجتماع — إذ هو شرط مفيد (إلا في) أشياء  
ضرورية ليست من باب الولاية ، وهي ما استثنأها المصنف وأخواتها ، وذلك مثل  
(شراء كفن الميت وتجهيزه) ، لأن في التأخير فساد للميت ، ولهذا يملكه الجيران  
عند ذلك (وطعام الصغار وكسوتهم) خشية ضياعهم (ورد وديعة بيمينها) ورد  
مقصوب ومشترى شراء فاسداً ، وحفظ أموال (وقضاء دين عليه) ؛ لأنها  
ليست من باب الولاية ، فإنه يملكه المالك وصاحب الدين إذا ظفر بجنس حقه ،  
فكان من باب الإعانة ، هداية (وتنفيذ وصية بيمينها ، وعقد عهد بيمينه) ،  
لأنه لا يحتاج فيه إلى الرأي (والخصومة في حقوق الميت) ؛ لأن الاجتماع فيها ممتنع  
ولهذا ينفردها أحد الوكيلين ، وزاد في الهداية قبول الهبة ؛ لأن في التأخير خيبة القموات  
ولأنه تملكه الأم والفقير في حجبهم ؛ فلم يكن من باب الولاية ، وبيع ما يخشى عليه  
التقوى والتلف ؛ لأن فيه ضرورة لا تخفى ، وجمع الأموال الضائعة ؛ لأن في التأخير

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بثلث ماله وَلآخر بثلث ماله فَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ فَالْثُلُثُ  
بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ ، وَإِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِالثُّلُثِ وَالْآخَرَ بِالسُّدُسِ فَالْثُلُثُ بَيْنَهُمَا  
أَثْلَاثًا ، وَإِنْ أَوْصَى لِأَحَدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ وَالْآخَرَ بِثُلْثِ مَالِهِ فَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ  
فَالْثُلُثُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ :  
الْثُلُثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ ،

خشية القوآت ؛ ولأنه يملكه كل من وقع في يده ، فلم يكن من باب الولاية ، اه  
قال الاسبيجاني : وقال أبو يوسف : يجوز لكل واحد منهما ما صنع ، والصحيح  
قولهما ، واعتمده الأئمة للصحيحون كما هو الرسم ، تصحيح .

(ومن أوصى لرجل بثلث ماله ولآخر) أيضا ( بثلث ماله ، ولم تجز الورثة )  
ذلك ( فالثلث بينهما نصفان ) اتفاقا ، لتساويهما في سبب الاستحقاق فيستويان  
في الاستحقاق ، والثلث يضيق عن حقيهما ، فيكون بينهما ( وإن أوصى لأحدهما  
بالثالث وللآخر بالسدس ) ولم تجز الورثة ( فالثلث بينهما أثلاثا ) اتفاقا أيضا ؛  
لأن الثلث يضيق عن حقيهما ، فيقتسمانه على قدر حقيهما كما في أصحاب الديون  
( وإن أوصى لأحدهما بجميع ماله وللآخر بثلث ماله ولم تجز الورثة ) ذلك ( فالثلث  
بينهما على أربعة أسهم عند أبي يوسف ومحمد ) على طريق القول : لصاحب  
الجميع ثلاثة أرباع ، ولصاحب الثلث ربع ، لأن الموصى قصد شيئين : الاستحقاق  
والتفضيل ، وامتنع الاستحقاق لحق الورثة ، ولا مانع من التفضيل ، فثبت  
كما في الحباة وأختيها<sup>(١)</sup> ، كما في الهداية ( وقال أبو حنيفة : الثلث بينهما نصفان )  
لأن الوصية وقعت بغير المشروع عند عدم الإجازة فبطل أصلا ، والتفضيل ثبت  
في ضمن الاستحقاق ، فبطل ببطلانه ، فتبقى الوصية لكل واحد منهما بالثلث .

(١) سيذكر المصنف أختيها . وما الساية والدرام الرسالة ، وسيبينها الشارح .

وَلَا يَضْرِبُ أَبُو حَنِيفَةَ الْمُوصَى لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ إِلَّا فِي الْمُعَابَاةِ ،  
وَالسَّمَايَةِ وَالْدَرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ .

وإن أجازت الورثة : فعلى قولها يكون بينهما أرباعا على طريق القول ، وعلى قول الإمام أثلاثا على طريق المنازعة . قال الإمام جمال الإسلام في شرحه : والصحيح قول أبي حنيفة ، واعتمده الإمام البرهاني ، والنسفي ، وغيرهما ، تصحيح .  
( ولا يضرب أبو حنيفة للموصى له بما زاد على الثلث إلا في ) ثلاث مسائل ( الحاباة ، والسماية ، والدراهم المرسلات ) : أى المطلقة عن التقيد بنصف أو ثلث أو نحوهما .

وصورة الحاباة : أن يكون لرجل عبدان ، قيمة أحدهما ثلاثون ، والآخر ستون ، ولا مال له سواهما ، فأوصى بأن يباع الأول من زيد بعشرة والثاني من عمرو بعشرين ، فالوصية في حق زيد بعشرين وفي حق عمرو بأربعين ، فيقسم الثلث بينهما أثلاثا ، فيباع الأول من زيد بعشرين والعشرة وصية له ، ويباع الثاني من عمرو بالأربعين والعشرون وصية له ، فيأخذ عمرو من الثلث بقدر وصيته ، وإن كانت زائدة على الثلث .

وصورة السماية : أن يوصى بعتق عبيدين له قيمتهما ما ذكر ، ولا مال له سواهما . فيعتق من الأول ثلثه بعشرة ويسعى بعشرين ، ويعتق من الثاني ثلثه بعشرين ، ويسعى بأربعين .

وصورة الدراهم المرسلات : أن يوصى لزيد بعشرين ، ولعمرو بأربعين ، وهما ثلثا ماله ، فالثلث بينهما أثلاثا : لزيد عشرة ، ولعمرو عشرون ، اتفاقا .

وَمَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَا لَهُ لَمْ تَجْزِ الوَصِيَّةُ ، إِلَّا أَنْ يُبْرَى ،  
الذَّرماءَ مِنَ الدَّيْنِ .

وَمَنْ أَوْصَى بِنَصِيبِ ابْنِهِ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ أَوْصَى بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ  
جَازَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ابْنَانِ فَلِلْمَوْصَى لَهُ الثُّلُثُ .

وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ ، أَوْ بَاعَ وَحَابَى ، أَوْ هَبَ ، فَذَلِكَ كُلُّهُ جَازٌ  
يُغْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ وَيُغْرَبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الوَصَايَا ،

( ومن أوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية ) ، لأن الدين مقدم  
عليها ؛ لأنه فرض ، وهي تبرع ( إلا أن يبرى الذرماء ) الموصى ( من الدين )  
الذي عليه ، فتنفذ الوصية ؛ لأنه لم يبق عليه دين .

( ومن أوصى بنصيب ابنه ) أو غيره من الورثة ( فالوصية باطلة ) ؛ لأنه  
وصية بمال الغير ( وإن أوصى بمثل نصيب ابنه جازت ) الوصية ؛ لأن مثل  
الشيء غيره ، غير أنه مقدر به ( فإن كان له ) أى للموصى ( ابنان ، فلموصى له  
الثلث ) لأنه يصير بمنزلة ابن ثالث ؛ فيكون للمال بينهم أثلاثا ، فإن كان له ابن  
واحد كان للموصى له النصف إن أجاز له الابن ، وإلا كان له الثلث كما لو أوصى له  
بنصف ماله ، والأصل : أنه متى أوصى بمثل نصيب بعض الورثة زاد مثله على سهام  
الورثة ، بحيثي .

( ومن أعتق عبداً في مرضه ) أى مرض موته ( أو باع وحابى ) في يمينه  
بأن باع شيئاً بأقل من قيمته ( أو هب فذلك ) كله جاز ، ( وهو معتبر من  
الثلث ، ويضرب به مع أصحاب الوصايا ) . قال في الهداية : وفي بعض النسخ :

فَإِنْ حَابَى ثُمَّ أَعْتَقَ فَلِلْحَابَاةِ أُولَى عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَإِنْ أَعْتَقَ ثُمَّ حَابَى  
فَهُمَا سَوَاءٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : الْعِتْقُ أُولَى فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ .  
وَمَنْ أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ أَخْصُ سَهَامِ الْوَرِثَةِ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنَ  
السُّدُسِ فَيُقَيَّمْ لَهُ السُّدُسُ ،

« فهو وصية » مكان قوله « جائز » ، والمراد الاعتبار من الثلث والضرب بع أصحاب  
الوصايا ، لا حقيقة الوصية ؛ لأنها إيجاب بعد الموت ، وهذا مُتَجَنِّزٌ غير مضاف ، واعتباره  
من الثلث لتعلق حق الورثة ، اهـ ( فإن حابى ) المريض ( ثم أعتق ) وضاق الثلث  
عنهما ( فالْحَابَاةُ أُولَى ) من العتق ( عند أبي حنيفة ) ؛ لأنه عقد ضمان فأشبهه الدين  
فكان أقوى ، وبالسبق زاد قوة ( وإن أعتق ) أولا ( ثم حابى ، فهما سواء )  
عنده أيضا ، لأن عقد الحاباة ترجح بالقوة ، والعتق بالسبق ، فاستويا ( وقال : العتق  
أولى في المسألتين ) لأنه عقد لا يلحقه الفسخ بوجه ، فكان أقوى من هذا الوجه ،  
واختار قول الإمام البرهاني ، والنسفي ، وصدر الشريعة ، وغيرهم ، تصحيح .  
( ومن أوصى بسهم من ماله فله أخس سهام الورثة ) للموصى ( إلا أن  
ينقص ) أخس سهامهم ( من السدس ؛ قيم له ) أى للموصى له ( السدس )  
ولا يزداد عليه على رواية الجامع الصغير . قال في الاختيار : وحاصله أن له السدس ، وعلى  
رواية كتاب الوصايا له أخس سهام الورثة ما لم يزد على السدس فله السدس ، وكلاهما  
مروى عن أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : له أخس السهام إلا أن يزيد على  
الثلث فله الثلث ، قال الإسيحجاني : والتصحيح قول الإمام ، وعليه مشى الأئمة



وَأَنْ أَوْصَى بِجُزْءٍ مِنْ مَالِهِ قِيلَ لِلْوَرِثَةِ : أَعْطُوهُ مَا شِئْتُمْ .  
 وَمَنْ أَوْصَى بِوَصَايَا مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى قُدِّمَتِ الْفَرَائِضُ مِنْهَا قَدَمُهَا  
 الْمُوصِي أَوْ أُخْرَاهَا ، مِثْلُ الْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْكَفَّارَاتِ ، وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ  
 قُدِّمَ مِنْهُ مَا قَدَّمَهُ الْمُوصِي .  
 وَمَنْ أَوْصَى بِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَحْبَبُوا عَنْهُ رَجُلًا مِنْ بَلَدِهِ .

المصححون ، تصحيح . قال في المداية : قالوا : هذا في عرفهم ، وفي عرفنا :  
 السهم كالجُزء ، اه . ومضى عليه في للسكنز والهدر والتنوير . وفي الوقاية : للسهم  
 السدس في عرفهم ، وهو كالجُزء في عرفنا ، اه .

(وإن أوصى بجزء من ماله قيل للورثة : أعطوه ما شئتم) ، لأنه مجهول  
 يتناول للتقيل والكثير ، غير أن الجملة لا تمنع صحة الوصية ، والورثة قائمون مقام  
 للموصي ، فإليهم البيان ، هداية .

(ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى) وضاق عنها الثلث (قدمت  
 الفرائض منها) على غير الفرائض ، سواء (قدمها الموصي) في الوصية (أو أخرها)  
 لأن قضاءها أهم ، وذلك (مثل الحج والزكاة والكفارة) وإن تساوت قوة  
 بأن كانت فرائض أو واجبات بدية بما قدمه ؛ لأن الظاهر أنه يتبدى بالأهم  
 (وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه للموصي) ؛ لأن تقديمه يدل على الاهتمام به ،  
 فكان كما إذا صرح بذلك .

(ومن أوصى بحجة الإسلام أحبوا عنه رجلا من بلده) ؛ لأن الواجب الحج  
 من بلده ، ولهذا يعتبر فيه من المال ما يكتفيه من بلده ، والوصية لأدائها كان واجبا عليه  
 ( ١٢ - الباب ٤ )

يُحْج عنه رَاكِبًا ، فَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ الوَصِيَّةُ النِّفْقَةَ أَحْبَبُوا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ .  
وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ حَاجًا فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ وَأَوْصَى أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ حُجٌّ  
عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ ، وَالْمَسْكَاتِبِ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً .  
وَيُجُوزُ لِلْمَوْصِي الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ ،

و ( يحج عنه راكبا ) ؛ لأنه لا يلزمه أن يحج ماشيا ، فانصرف إليه على الوجه  
الذي وجب عليه ، وهذا إن كفت النفقة ذلك ( فإن لم تبلغ الوصية ) تلك ( النفقة  
أحبوا عنه ) راكبا ( من حيث تبلغ ) تلك النفقة ، تنفيذا لها بقدر الإمكان .  
( ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق ) قبل أداء الفسك ( وأوصى أن  
يحج عنه حج عنه من بلده ) راكبا ( عند أبي حنيفة ) لأن الوصية تنصرف إلى الحج  
من بلده كما مر ، وقالوا : يحج عنه من حيث مات ، لأن السفر بنية الحج وقع قرابة ،  
وسقط فرض قطع المسافة بقدره ، فيبتدأ من ذلك المسكان كأنه من أهله ، قل جمال  
الإسلام : وعلى هذا إن مات الحاج عن غيره في الطريق حج عن أميت من بلده ،  
والصحيح قوله ، واختاره المذهب والنسفي وغيرهما ، تصحيح

( ولا تصح وصية الصبي ) مطلقا : أى سواء كان ميمرا أو لا ، مات قبل الإدراك  
أو بعده ، أضافه إلى الإدراك أولا ، في وجوه الخير أولا ، لأنها تبرع ، وهو ليس  
من أهل التبرع ، فلا يملكها تنجيزا ولا تعليقا ( ولا ) المسكاتب وإن ترك وفاء .  
لأن ماله لا يقبل التبرع .

( ويجوز للموصي الرجوع عن الوصية ) ، لأنها تبرع لم يتم ، فجاز الرجوع فيه كالمبة

فَإِذَا صَرَّحَ بِالرُّجُوعِ ، أَوْ قَعَلَ مَا يَدُلُّ عَلَى الرُّجُوعِ كَانَ رُجُوعًا ، وَمَنْ  
تَحَدَّ الوَصِيَّةَ لَمْ يَسْكُنْ رُجُوعًا .

وَمَنْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَمَهُمُ الْمَلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .  
وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ مِنْ امْرَأَتِهِ .

فإذا صرح بالرجوع ( بأن قال رجعت عما أوصيت به أو أبطلته ) أو فعل ما يدل  
إلى الرجوع ( بأن أزاله عن ملكه ، أو زاد به زيادة تمنع تسليمه إلا بها كالتَّسْوِيقِ  
البناء في الدار ، أو فعل به فعلا لو فعله في المقصود لا تقطع عنه حق المالك ) كان  
رجوعا ( أما الصريح فظاهر ، وكذلك الدلالة ، لأنها تعمل عمل الصريح مقام قوله  
« قد أبطلت » وصار كالبيع بشرط الخيار ، فإنه يبطل الخيار فيه بالدلالة ، هداية  
ومن جملة الوصية لم يكن رجوعا ( قال في الهداية : كذا ذكره محمد ، وقال  
ابو يوسف : يكون رجوعا ، ورجح قول محمد ، واعتمده الإمام المحبوبي والنسفي  
غيرهما ، تصحيح .

( ومن أوصى لجيرانه فهم الملاصقون ) له ( عند أبي حنيفة ) ، لأن الجوار  
عبارة عن القرب ، وحقيقة ذلك في الملاصق ، وما بعده يبيد بالنسبة إليه ، وقال  
أبو يوسف ومحمد : هم الملاصقون وغيرهم ممن يسكن محلة الموصي ويمجمهم مسجد  
الحلة ، وهذا استحسان ، هداية . قال في التصحيح : والصحيح قول الإمام ،  
واختاره المحبوبي والنسفي وصدر للشرعية وغيرهم ، اهـ .

( ومن أوصى لأصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته ) كتابتها  
وأعمامها وأخواتها . قال الحلواني : هذا في عرقهم ، وأما في عرفنا فيختص

وَمَنْ أَوْصَى لِأَخْتَانِهِ فَاتَّخَذَتْهُ رَجُلٌ كُلَّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٌ مِنْهُ .  
 وَمَنْ أَوْصَى لِأَقْرَبِيَّةٍ فَلأَقْرَبِ فَلأَقْرَبِ مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ  
 مَحْرَمٌ مِنْهُ ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ وَالْوَلَدُ ، وَتَكُونُ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ،  
 وَإِذَا أَوْصَى بِذَلِكَ وَلَهُ عَمَّانٌ وَخَالَانِ ، فَلأَوْصِيَّةُ لِمَتَيْهِ عِنْدَ أَبِي حَنِفَةَ ،  
 وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَخَالَانِ ، فَلَأَمُّ النِّصْفِ ، وَلِلْخَالَاتَيْنِ النِّصْفُ

بأبويها ، نهاية وغدها ، وأقره القهستاني . قلت : لكن جزم في البرهان وغيره  
 بالأول ، وأقره في الشرنبلانية ، كذا في الدرر .

(ومن أوصى لأختانه فاتخذت زوج كل ذات رحم محرم منه ) كأزواج بناته  
 وأخواته وعماته وخالاته ، قال القهستاني : وينبغي في ديارنا أن يختص المهر بأبي  
 الزوجة والخان بزواج البنت ، لأنه المشهور ، ١١١ .

(ومن أوصى لأقربائه) ، أولدوى قرابته ، أولأرحامه ، أولأنسابه ( فالوصية  
 للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم ) منه ( ولا يدخل فيهم الوالدان والولد ) ،  
 لأنهم لا يسمون أقارب ، ومن سمي والده قريباً كان منه عقوقاً ؛ لأن القريب  
 من تقرب بوسيلة غيره ، وتقرب الوالد والولد بنفسه لا بغيره ، وتماه في الهداية  
 ( وتكون ) الوصية ( للإثنين فصاعداً ) ؛ لأنه ذكر بلفظ الجمع ، وأقل الجمع في الوصية  
 اثنان كما في الميراث ( وإذا أوصى بذلك ) أى لأقربائه ونحوه ( وله ) أى للوصى  
 ( عمان وخالان فالوصية ) كلها ( لعميه عند أبي حنيفة ) اعتباراً للأقرب كما في الإرث  
 ( وإن كان له عم وخالان فلأم النصف وللخالين النصف ) ؛ لأنه لا بد من اعتبار  
 مني الجمع وهو الاثنان في الوصية كما في الميراث ، ولو ترك عمًا وعمة وخالا وخالة فالوصية

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ : الْوَصِيَّةَ لِكُلِّ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى أَقْصَى أَبٍ  
لَهُ فِي الْإِسْلَامِ .

وَمَنْ أَوْصَى رَجُلٌ بِنُثْلٍ دَرَاهِمِهِ أَوْ ثُلْثِ غَنَمِهِ ، فَهَكَذَا ثُلْثًا ذَلِكَ  
وَبَقِيَ ثُلْثُهُ وَهُوَ يُخْرَجُ مِنْ ثُلْثِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعُ مَا بَقِيَ ، وَإِنْ  
أَوْصَى بِثُلْثٍ فَيُأَيِّدُ فَهَكَذَا ثُلْثَاهَا وَبَقِيَ ثُلْثُهَا وَهُوَ يُخْرَجُ مِنْ ثُلْثِ مَا بَقِيَ  
مِنْ مَالِهِ لَمْ يَسْتَحِقْ إِلَّا ثُلْثُ مَا بَقِيَ مِنَ الثِّيَابِ .

للعلم والاعلم بينهما بالسوية ؛ لاستواء قرابتهما ، ونعانه في الهداية ( وقالوا ) تكون  
( الوصية لكل من ينسب ) إليه من قبل آبائه ( إلى أقصى أب له في الإسلام ) وهو  
أول أب أسلم ، للقريب والبعيد والذكر والأنثى فيه سواء ، قال في زاد الفقهاء والزهدي  
في شرحه : الصحيح قول أبي حنيفة ، وعليه اعتمد الحنوبى والنسفى وغيرهما ، تصحيح  
( ومن أوصى لرجل بنثل دراهمه ) المصيبة ( أو ثلث غنمه ) المصيبة ( فهلك  
ثلثا ذلك ، وبقي ثلثه ، وهو ) أى ثلث ذلك ( يخرج من ثلث ما بقى من ماله ، فله )  
أى الموصى له ( جميع ما بقى ) ؛ لأن الوصية ثلاث بعيثها ؛ بدليل أنه لو قاسمه الورثة  
استحق ذلك ، وماتعلقت الوصية بعيثه يستحقه الموصى له إذا خرج من الثلث ،  
كما لو أوصى بثلث شىء بعيثه فاستحق ثلثاه .

( وإن أوصى له بنثل ثيابه فهلك ثلثاها ، وبقي ثلثها ، وهو ) أى لثالث الباقي  
( يخرج من ثلث ما بقى من ماله ، لم يستحق ) للموصى له ( إلا ثلث ما بقى من  
الثياب ) قال في الهداية : قالوا : هذا إذا كانت الثياب من أجناس مختلفة ، ولو كانت  
من جنس واحد فهو بمنزلة الدرهم ، اهـ . أى : لأن الوصية حيث كانت الثياب مختلفة

وَمَنْ أَوْصَىٰ لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ وَلَهُ مَالٌ عَيْنٌ وَدَيْنٌ ، فَإِنْ خَرَجَتْ  
 الْأَلْفُ مِنْ ثُلْثِ الدِّينِ دُفِعَتْ إِلَى الْوَصِيِّ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ دُفِعَ إِلَيْهِ  
 ثُلْثُ الْعَيْنِ ، وَكُلَّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ أَخَذَ ثُلْثَهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الْأَلْفَ .  
 وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْمَحْمِلِ ، وَبِالْحُلِّ ، إِذَا وَضِعَ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ  
 يَوْمِ الْوَصِيَّةِ .

وَمَنْ أَوْصَىٰ لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ إِلَّا تَحَاتُّهَا صَحَّتِ الْوَصِيَّةُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ .

لم تتعلق بعينها ، ولذا لا يقسم بعضها في بعض ، بخلاف ما إذا كانت متحدة فإنها  
 يقسم بعضها في بعض بمنزلة الدراهم .

( ومن أوصى لرجل بألف درهم ) مثلاً ( وله ) أى الوصى ( مال عين ودین  
 فإن خرجت الألف ) الموصى بها ( من ثلث الدين دفعت ) الألف الموصى بها ( إلى  
 الموصى له ) ؛ لأنه لا يمكن إيفاء كل ذى حق حقه من غير بخش ؛ فيصار إليه ( وإن  
 لم يخرج ) الألف . من الثلث العين ( دفع إليه ) أى الموصى له ( ثلث الدين ، وكذا  
 خرج شيء من الدين أخذ ثلثه ، حتى يستوفي الألف ) ؛ لأن الموصى له شريك  
 الوارث ، وفي تخصيصه بالعين بخش في حق الورثة ؛ لأن للعين فضلاً على الدين .

( وتجوز الوصية للمحمل ، وبالحل ، إذا ) تحقق وجوده وقت الوصية بأن ( وضع  
 لأقل من ستة أشهر من يوم الوصية ) لو زوج الحامل حياً ، ولو ميتاً وهى معتدة  
 حين الوصية فلا أقل من سنتين ؛ بدليل ثبوت نسبه ، اختيار وجوهه .

( ومن أوصى لرجل بجارية إلا جعلها صحت الوصية والاستثناء ) ؛ لأن ما جاز  
 لإيراد العقد عليه جاز استثناءه منه .

وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِجَارِيَةٍ قَوْلَتِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى قَبْلَ أَنْ يَقْبَلَ  
 الْمُوصَى لَهُ وَلَدًا ثُمَّ قَبِلَ وَهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ الثَّلَاثِ فَهُمَا لِلْمُوصَى لَهُ ، وَإِنْ لَمْ  
 يَخْرُجَا مِنَ الثَّلَاثِ ضَرَبَ بِالثَّلَاثِ وَأَخَذَ مَا يَخْصُهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ  
 وَمُحَمَّدٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنَ الْأُمِّ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءًا أَخَذَهُ مِنَ الْوَلَدِ .  
 وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ وَسُكْنَى دَارِهِ ، سِتْنِينَ مَمْلُومَةً ، وَتَجُوزُ  
 بِذَلِكَ أَيْدًا ،

(ومن أوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصى) ولو (قبل أن يقبل  
 الموصى له ولداً ثم قبل) الموصى له (وهما) : أى الجارية والولد (يخرجان من  
 الثلث فهما للموصى له) ؛ لأن الولد نساء الأم ؛ فكان تبعاً لها (وإن لم يخرجا  
 من الثلث ضرب) الموصى له (بالثلث ، فأخذ ما يخصه منهما جميعاً في قول  
 أبي يوسف ومحمد) ؛ لأن الولد لما دخل في الوصية صار كأن الإيجاب ورد عليهما معاً  
 فلا يقدم أحدهما على الآخر (وقال أبو حنيفة : يأخذ ذلك) أى الثالث (من  
 الأم ، فإن فضل) من الثالث (شئاً أخذه من الولد) لأن الأم أصل في العقد ،  
 فكذلك في التنفيذ ، واختار قول الإمام البرهاني والنسفي وغيرها ، تصحيح .

(وتجوز الوصية بخدمة عبده وسكنى داره ستين مملومة ، وتجوز) أيضاً  
 (بذلك أبدأ) لأن المنافع يجوز تملكها بوضو وبغير عوض ، كالإجارة ،  
 والعمارة ، فكذلك بالوصية ، ويكون محبوباً على مالك الميت في حق المنفعة ، كما في

فَإِنْ خَرَجَتْ رَقَبَةُ الْعَبْدِ مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَ إِلَيْهِ لِلْخِدْمَةِ ، وَإِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ  
غَيْرُهُ خَدَمَ الْوَرِثَةَ يَوْمَيْنِ وَالْمَوْصَى لَهُ يَوْمًا ، فَإِنْ مَاتَ الْمَوْصَى لَهُ عَادَ إِلَى  
الْوَرِثَةِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمَوْصَى لَهُ فِي حَيَاةِ الْمَوْصَى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ .  
وَإِذَا أَوْصَى لِوَلَدٍ فَلَانَ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ : الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ .

الوقف ، وتماه في الدر (فإن خرجت رقبة العبد من الثلث سلم) العبد (إليه  
ليخضعه) إبقاء لحقه (وإن كان) للموصى (لامال له غيره) أي غير العبد الموصى  
بخدمته (خدم الورثة يومين ، و) خدم (الموصى له يوماً) ؛ لأن حقه في الثلث  
وحقهم في الثلثين ، كما في الوصية بالعين ؛ ولا يمكن قسمه ، فعدل إلى المهايأة إيفاء  
للحقيقين ، وأما العار إذا لم يكن له غيرها فإنها تقسم أثلاثاً للارتفاع ، ولو اقتسموا  
مهايأة من حيث الزمان يجوز أيضاً ؛ لأن الحق لهم ، إلا أن الأول أولى ، وليس  
للورثة أن يبيعوا ماله بأيديهم من ثلثي العار ؛ وعن أبي يوسف لهم ذلك ، وتماه  
في الهداية (فإن مات الموصى له عاد) العبد الموصى به (إلى الورثة) لأن الموصى  
أوجب الحق للموصى له ؛ ليستوفي المنافع على حكم ماله ؛ فلو انتقل إلى  
وارث الموصى له استحقها ابتداء من ملك الموصى بلارضاء ، وذلك لا يجوز ، هداية  
(فإن مات الموصى له في حياة الموصى بطلت الوصية) ؛ لما تقدم أن الوصية بإيجاب  
بعد الموت ، وقد مات الموصى له قبل وجوب الحق له ؛ فهطل .

(وإذا أوصى لولد فلان فالوصية بينهم) أي بين جميع أولاده (الذكر  
والأنثى فيه سواء) ؛ لأن اسم الولد ينطلق عليهما على حد سواء .



وَمَنْ أَوْصَى لِرَئِيقَةٍ فَلَانَ فَالْوَصِيَّةُ بَيْنَهُمْ : لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

وَمَنْ أَوْصَى زَيْدًا وَعَمْرُو بِنِثْلٍ مَالِهِ ، فَإِذَا عَمْرُو مَيِّتٌ ، فَالْثُلُثُ كُلُّهُ لَزَيْدٍ وَإِنْ قَالَ : « ثُلُثُ مَالِي بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو » ، وَزَيْدٌ مَيِّتٌ كَانَ لِعَمْرُو نِصْفُ الثُّلُثِ .

وَمَنْ أَوْصَى بِنِثْلٍ مَالِهِ وَلَا مَالَ لَهُ ثُمَّ اكْتَسَبَ مَالًا اسْتَحَقَّ الْمَوْصَى لَهُ ثُلُثُ

( من أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم ) أى بين جميع ورثته ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) ، لأن الإيجاب باسم الميراث يقتضى التفضيل ، كما فى الميراث .

( ومن أوصى لزید وعمرو بنثل ماله ) مثلاً ( فإذا عمرو ميت ) قبل الوصية ( فالثلث كله لزید ) ، لأن الميت ليس بأهل للوصية ، فلا يزاحم الحى ، فصار كما إذا أوصى لزید وجدار ، وعن أبى يوسف : أنه إذا لم يعلم بموته فله نصف الثلث ، وعلى ما فى الكتاب مشى المحبوبى والنسفى وغيرها ، تصحيح .

( وإن قال ) الموصى ( ثلث مالى بين زید وعمرو ، وزید ميت ) قبل الوصية ( كان لعمرو نصف الثلث ) ، لأن ابتداء الإيجاب لا يوجب له إلا النصف ، لأن كلمة « بين » تقتضى الاشتراك .

( ومن أوصى بنثل ماله ولا مال له ) إذ ذاك ، أو كان له مال وهلك ، ( ثم ) بعد ذلك ( اكتسب مالا ) ومات ( استحق الموصى له ثلث

مَا يَمْلِكُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### كتاب الفرائض

الْمَجْمُوعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ مِنَ الذِّكْرِ .

ما يملكه ( الموصى ) عند الموت ( لأن الوصية عقد استغلاف مضاف إلى ما يمد الموت ، ويثبت حكمه بعده ، فيشترط وجود المال عند الموت ، لا قبله ، هداية .

### كتاب الفرائض

الفرائض : جمع فريضة ، فريضة من الفرض ، وهو في اللغة : التقدير والقطع ، وفي الشرع : ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه . وسبى هذا النوع من الفقه « فرائض » لأنه سهام مُقَدَّرَةٌ ثبتت بدليل قطعي لا شبهة فيه ؛ فقد اشتمل على المعنى القنوي والشرعي ، وإنما خص بهذا الاسم لأن الله تعالى سماه به ، فقال بعد القسمة : « فريضة من الله » وكذا النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « تعلموا الفرائض » .

والفرائض من العلوم الشريفة التي تجب العناية بها ؛ لافتقار الناس إليها ، ففي الحديث : « تعلموا الفرائض ، وعلموها للناس ، فإنني أمرؤ مقبوض ، وإن العلم سيقبض ، وتظهر الفتن ، حتى يختلف اثنان في الفريضة فلا يجدان من يقضي بينهما » رواه الإمام أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد لكن في رواية الحاكم « من يقضي بها » .

قال رحمه الله تعالى : (المجمع على تورثهم من الذكور) فرضاً أو تعصيباً أو بهما

عَشْرَةٌ : الابْنُ ، وابنُ الابْنِ ، وإن سَقَلَ ، والابُّ ، والجَدُّ أبُ الأبِ وإن  
 عَلَا ، والأَخُ ، وابنُ الأَخِ ؛ وَلَقَمْتُ ، وابنُ الْقَمِّ ، والزَّوْجُ ، وَمَوَلَى النِّعْمَةِ .  
 وَمِنَ الْإِنَاثِ سَبْعٌ : الْبِنْتُ ، وَبَنْتُ الابْنِ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ ، وَالْأَخْتُ ،  
 وَالزَّوْجَةُ ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ .

بطريق الاختصار (عشرة : الابن ، وابن الابن وإن سفل) بمحض الذكور (والأب ،  
 والجدة أب الأب وإن علا ) بمحض الذكور (والأخ) مطلقاً (وابن الأخ) الشقيق  
 أو لأب وإن سفل بمحض الذكور (والعم) الشقيق أو لأب (وابن العم) كذلك  
 وإن سفل بمحض الذكور ( والزوج ، ومولى النعمة) أى المعتق ، أما بطريق البسط  
 فخمسة عشر : الابن ، وابنه وإن نزل ، والأب ، والجدة وإن علا ، والأخ الشقيق ،  
 والأخ للأب ، والأخ للأم ، وابن الأخ الشقيق ، وابن الأخ للأب ، والعم  
 الشقيق ، والعم للأب ، وابن العم الشقيق ، وابن العم للأب ، والزوج ، والمعتق .  
 وَمِنْ عِدَا هَؤُلَاءِ مِنَ الذَّكَورِ فَن ذَوَى الْأَرْحَامِ .

(و) المجمع على توريثهم ( من الإناث ) بطريق الاختصار أيضاً ( سبع :  
 البنت ، وبنت الابن ) وإن سفلت بمحض الذكور (والأم ، والجدة ) لأم ولأب  
 وإن علت ما لم تُدَلَّ بِمَجْدِ فَاسِدٍ (والأخت) مطلقاً ( والزوجة ، ومولاة النعمة) أى  
 للمعتقة ، وأما بطريق البسط فعشرة : البنت ، وبنت الابن ، والأم ، والجدة من  
 قبلها ، والجدة من الأب ، والأخت الشقيقة ، والأخت للأب ، والأخت للأم ،  
 والزوجة ، والمعتقة ، ومن هذا هؤلاء من الإناث فن ذوى الأرحام .

ولا يرث أربعة : المملوك ، والقاتل من المقتول ، والمرتد ، وأهل  
 الملتين .  
 والمفروض المحدودة في كتاب الله تعالى ستة : النصف ، والرابع ،  
 والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .  
 فالنصف فرض خمسة : فرض اليث ، وبنت الابن إذا لم تكن بنت  
 الصلب ، والأخت .

(ولا يرث أربعة : للملوك) مطلقاً ؛ لأن الميراث نوع تملك ، والعبد لا يملك  
 ولأن ملكه لسيده ، ولا قرابة بين السيد والميت (والقاتل من المقتول) لاستعجاله  
 ما أخره الله تعالى فعوقب بحرمانه ، وهذا إذا كان قتلاً يوجب القوداً ولا كفارة ،  
 وأما ما لا يتماثل به ذلك فلا يمنع ، وقد مر في الجفائات (والمرتد) فلا يرث من مسلم  
 ولا ذمي ولا مرتد ؛ لأنه لا إلهة ؛ بدليل أنه لا يُقرُّ على ما هو عليه (وأهل الملتين)  
 فلانوارث بين مسلم وكافر ، وكذا أهل الدارين : حقيقة كالذمي والحربي ، أو حكماً  
 كالذمي والمستأمن ، وحربيين من دارين مختلفين كتركى وهندى ؛ لانقطاع العصبة  
 فيما بينهم ، بخلاف المسلمين كما في الدر .

(والفروض المحدودة) أي المقدرة (في كتاب الله تعالى ستة : النصف ، و)  
 نصفه وهو (الرابع ، و) نصف نصفه وهو (الثلث ، والثلثان ، و) نصفهما وهو  
 (الثلث ، و) نصف نصفهما وهو (السدس) ويقال غير ذلك من العبارات  
 التي أخصرها قول ابن الهائم : ثلث ورابع ونصف كل وضمنه .

(فالنصف فرض خمسة) أصناف (للبنت) عند انفرداها (وبنت الابن إذا)  
 كانت منفردة (ولم تكن بنت الصلب) ولا ابن فأكثر (والأخت) الشقيقة وهي

مِنْ الْأَبِ وَالْأُمِّ ، وَالْأَخْتِ مِنَ الْأَبِ إِذَا لَمْ تَكُنْ أختَ لِأَبٍ وَأُمٍّ ، وَالزَّوْجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ .

وَالزَّوْجُ فَرَضُ الزَّوْجِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ، وَالزَّوْجَاتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ .

وَالثَّمَنُ فَرَضُ الزَّوْجَاتِ مَعَ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْإِبْنِ .

وَالثَّلَاثَانِ لِكُلِّ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا يَمْنُ فَرَضُهُ النِّصْفُ إِلَّا الزَّوْجَ .

الأخت (من الأب والأم) عنداً نفادها ، وعدم الأولاد وأولاد الأبناء (والأخت من الأب إذا) كانت مفردة ، و (لم تكن أخت) ولا أخ (لأب وأم) فأكثر ، ولا من شرط فقدّه مع الشقيقة (والزوج إذا لم يكن للميت ولد) مطلقاً (ولا ولد ابن) .

(والربع) فرض اثنين : (للزوج مع الولد) مطلقاً (أو ولد الابن ، وللزوجات) تستقل به الواحدة إذا انفردت ، ويشترك به الأكثر (إذا لم يكن للميت ولد) مطلقاً (ولا ولد ابن) .

(والثمن) فرض صنف واحد : أى (للزوجات مع الولد) مطلقاً (أو ولد الابن) تستقل به الواحدة إذا انفردت ، ويشترك به الأكثر كما مر

(والثلاثان) فرض أربعة أصناف عبر عنها بقوله : (لكل اثنين فصاعداً من فرضه النصف ، إلا الزوج) ونقدم أنهم خمسة ، فإذا خرج الزوج المستثنى بقى أربعة ، وهن . البنات ، و بنات الابن ، والأخوات الأشقاء ، والأخوات من الأب ، ويشترط في حال تعددهن ما يشترط حال انفادهن .

والثالث للأم إذا لم يكن للميت ولد، ولا ولد ابن، ولا اثنين من الإخوة  
والأخوات فصاعداً، ويُفرض لها في مسألتين - وهما: زوج وأبوان، وامرأة  
وأبوان - ثلث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة، وهو لكل اثنين  
فصاعداً من ولد الأم: ذكورهم وإناثهم فيه سواء.  
والسدس فرض سبعة: لكل واحد من الأبوين مع الولد أو ولد الابن،  
وللأم مع

(والثالث) فرض صنفين: (للأم إذا لم يكن للميت ولد) مطلقاً (ولا ولد  
ابن، ولا اثنين) فأكثر (من الإخوة والأخوات) أشقاء أو لأب أو لأم، ومتحدين  
أو مختلفين (ويفرض لها) أي الأم (في مسألتين) فقط (وهما: زوج وأبوان،  
وامرأة) أي زوجة (وأبوان - ثلث ما يبقى بعد) رفع (فرض الزوج) في الأول  
(و) فرض (الزوجة) في الثانية، وكان الأصل - على ما سبق - أن يكون لها ثلث  
جميع المال، ولكن يلزم من ذلك تفضيل الأم على الأب، فأعطيت ثلث الباقي،  
ولو كان مكان الأب جد كان لها ثلث الجميع (وهو) أي الثلث لكل اثنين  
فصاعداً من ولد الأم، ذكورهم وإناثهم فيه (أي الثلث المفروض لهم) (سواء)  
أي: من غير تفضيل ذكرهم على أنثاهم؛ لقوله تعالى: «فإن كانوا أكثر من  
ذلك فهم شركاء في الثلث» والتشريك إذا أطلق يقتضي المساواة.

(والسدس فرض سبعة) أصناف: (لكل واحد من الأبوين مع وجود  
الولد) مطلقاً (أو ولد الابن) مطلقاً (وللأم) أيضاً (مع) اثنين فأكثر

الإخوة والأخوات من أى جهة كانوا ، وَلِلْجَدَّاتِ ، وَلِلْجَدِّ ، مَعَ الْوَلَدِ أَوْ  
 وَلَدِ الْإِبْنِ ، وَلِلْبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ الْبِنْتِ ، وَلِلْأَخَوَاتِ لِأَبٍ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبٍ  
 وَأُمٍّ ، وَلِلْوَحِيدِ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ .  
 وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ بِالْأُمِّ ، وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ بِالْأَبِ .

من ( الإخوة والأخوات ) مطلقا ، مع الاتحاد أو الاختلاف ، وارثين أولا (وللجدات  
 الصحيحات ، ومن اللاتي لم يدلن بمجد فاسد ، تستقل به الواحدة إذا انفردت  
 ويشترك به الأكثر إذا كثرن وتمازَيْنَ) وللجد ( الصحيح ، وهو الذي لم يدخل  
 فى نسبه إلى الميت أتى ( مع الولد ) أو ولد الابن ، وعدم الأب ، لأنه يقوم مقامه  
 (ولبنات الابن) إذا كن ( مع البنت ) إذا لم يكن معهن من يعصهن ، تستقل به  
 الواحدة إذا انفردت ، ويشترك به الأكثر ( والأخوات لأب مع الأخت ) الواحدة  
 التي ( لأب وأم ) إذا لم يكن معهن من يعصهن ، تستقل به الواحدة إذا انفردت ،  
 ويشترك به الأكثر كما مر ( وللواحد من ولد الأم ) سواء كان ذكرا أو أنثى .

• • •

ولما انتهى الكلام على أصحاب الفروض ، شرع فى ذكر المحجب ، فقال : ( وتسقط  
 الجدات ) مطلقا ( بالأم ، و ) يسقط ( الجد والإخوة والأخوات ) مطلقا  
 ( بالأب )

وَيَسْقُطُ وَلَدُ الْأُمِّ بِأَرْبَعَةٍ : بِالْوَلَدِ ، وَوَلَدِ الْإِبْنِ ، وَالْأَبِ ، وَالْجَدِّ .  
 وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ سَقَطَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
 بِلِزَائِمِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ابْنُ ابْنٍ فَيُعَصِّبُهُنَّ .  
 وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ لِلثَّلَاثِينَ سَقَطَتِ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ ،  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لَهُنَّ فَيُعَصِّبُهُنَّ .

---

( ويسقط ولد الأم ) أى الأخ من الأم ( بأربعة ) أصناف ( بالولد ) مطلقاً  
 ( وولد الابن ) مطلقاً ، وإن سفل يتحضر المذكور ( والأب ، والجدة ) الصحيح  
 وإن علا .

( وإذا استكملت البنات الثلاثين سقطت بنات الابن ) ، لأنه لاحق للبنات  
 وبنات الابن فيما وراء الثلاثين فريضة ( إلا أن يكون بليزائمه ) أى بليزاء بنات  
 الابن سواء كان أخاً أو ابن عم ( أو أسفل منهن ) بدرجة أو أكثر ( ابن ابن  
 فيعصبهن ) إلا أنه إنما يعصب مَنْ فوقه إذا لم تكن ذات سهم ، أما إذا كانت  
 ذات سهم كما إذا كان بنت وبنت ابن وابن ابن ، فإن البنت تأخذ النصف ،  
 وبنت الابن السدس ، والباقي لابن ابن الابن ، ولا تصير عصبه به .

( وإذا استكملت الأخوات لأب وأم الثلاثين سقطت الأخوات لأب ) ؛  
 لأنه لاحقٌ للأخوات فيما وراء الثلاثين فريضة ( إلا أن يكون مَعَهُنَّ أَخٌ لَهُنَّ  
 فيعصبهن ) كما مر في بنات الابن مع البنات . وسيدكر تمام أحكام الحجب بعد  
 إنهاء الكلام على العصبات .



## باب أقرب المصبات

وأقربُ المصباتِ البنونَ ، ثُمَّ بنوهم ، ثُمَّ الأب ، ثُمَّ الجد ، ثُمَّ بنو  
الأب ، وَهُمْ الإخوةُ ، ثُمَّ بنو الجد ، وَهُمْ الأعمامُ ، ثُمَّ بنو أب الجد .  
وَإِذَا اسْتَوَى بنو أب في الدرجة فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ لأبٍ وأُمِّ

## باب أقرب المصبات

( وأقرب المصبات ) جمع عَصَبَة - وهو ذكر لم تدخل في نسبه إلى الليث  
أُنثى - جُزءُ اللَّيْثِ <sup>(١)</sup> ، وَهُمْ ( البنون ، ثُمَّ بنوهم ) وَإِنْ سَفَلُوا بِمَحْضِ الذَّكَورِ ( ثُمَّ )  
أَصْلُهُ ، وَهُوَ ( الأب ، ثُمَّ الجد ) وَإِنْ عَلَا بِمَحْضِ الذَّكَورِ ( ثُمَّ بنو الأب ، وَهُمْ  
الإخوة ) لأبوين ، أَوْ لأبٍ عِنْدَ عَدَمِ الإخوةِ لأبوين ، ثُمَّ بنوهم كَذَلِكَ وَإِنْ  
سَفَلُوا بِمَحْضِ الذَّكَورِ ( ثُمَّ بنو الجد ، وَهُمْ الأعمام ) لأبوين ، أَوْ لأبٍ عِنْدَ عَدَمِ  
الأعمامِ لأبوين ، ثُمَّ بنوهم كَذَلِكَ ، وَإِنْ سَفَلُوا بِمَحْضِ الذَّكَورِ ( ثُمَّ بنو أب  
الجد ) وَهُمْ أعماء أب الليث : لأبوين ، أَوْ لأبٍ ، ثُمَّ بنوهم كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلُوا ،  
وَهَكَذَا ؛ لِأَنَّهُمْ فِي الْقَرَبِ وَالدرَجَةِ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ ؛ فَيَكُونُونَ فِي الْمِيرَاثِ كَذَلِكَ .

( وَإِذَا اسْتَوَى بنو أب فِي درَجَةٍ ) وَكَانُوا كُلُّهُمْ لأبٍ وَأُمٍّ أَوْ لأبٍ فَقَطْ اشْتَرَكُوا  
فِي الْمِيرَاثِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ لأبٍ وَأُمٍّ وَبَعْضُهُمْ لأبٍ فَقَطْ ( فَأَوْلَاهُمْ ) بِالْمِيرَاثِ  
( مَنْ كَانَ لأبٍ وَأُمٍّ ) ، لِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ إِلَى الْأَبوينِ أَقْوَى ؛ فَيَقَعُ بِهِ التَّرْجِيحُ .  
وَلَمَّا ذَكَرَ الْعَصْبَةَ بِنَفْسِهِ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ أَنْوَاعُ الْعَصْبَةِ بِذِكْرِ الْعَصْبَةِ بَنِيهِ ؛ فَقَالَ :

(١) جمل الشارح هذا خبر المبتلى الذى هو قوله « أقرب المصبات »

وَالْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْإِخْوَةُ يُقَامُونَ أَخَوَاتِهِمْ ، لِذَلِكَ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَمَنْ عَدَاهُم مِّنَ الْعَصَبَاتِ يَنْفَرُ بِالْمِيرَاثِ ذُكُورُهُمْ دُونَ إِنَاثِهِمْ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَصْبَةٌ مِّنَ النَّسَبِ فَالْعَصْبَةُ هُوَ الْمُوَلَّى الْمَعْنِيُّ ، ثُمَّ أَقْرَبُ عَصْبَةِ الْمُوَلَّى .

(والابن وابن الابن والإخوة) لأبوين أو لأب كما مرّ (يقامون أخواتهم) للذكر مثل حظ الأنثيين (لأن أخواتهم يصرن عصبية بهم ، أما البنات وبنات الابن فلقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين » وأما الأخوات فلقوله تعالى : « وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين » (ومن عداهم) أى : من عدا الابن وابن الابن والإخوة (من) بقية (العصبات) كالعم وابنه وابن الأخت (ينفرد بالميراث ذكورهم دون إناثهم) ؛ لأن أخواتهم لا يصرن عصبية بهم ؛ لأنهن لم يكن لهن فرض ، بخلاف الأولين فإن أخواتهم لهن فرض ، وجعلوا عصبية بهم لئلا يكون نصيبهن مساوياً لنصيبهم أو أكثر ، وهم هنا ليس كذلك .

وبقى من العصبات النسبية العصبية مع الغير ، وهم الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن .

ولما أنهى الكلام على العصبية النسبية أخذ في ذكر العصبية السببية ، فقال (وإذا لم تسكن) للميت (عصبية من النسب فالعصبية) له (المولى المتيقن) سواء كان ذكراً أو أنثى (ثم) بعده (أقرب عصبية المولى) بنفسه ، على الترتيب السابق .

ولما لم يستوعب أحكام الحجب فيما سبق أخذ في تمام ذلك فقال :

## باب الحجب

وَتَحْجَبُ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ بِالْوَلَدِ ، أَوْ بِأَخَوَيْهِ .  
وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ الْبَنَاتِ لِبَنِي الْإِبْنِ وَأَخَوَاتِهِمْ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثَى .

وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ الْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ  
الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى .

وَإِذَا تَرَكَ بِنْتًا وَبَنَاتِ ابْنٍ وَبَنِي ابْنٍ ، فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ ، وَالباقى لِبَنِي  
الْإِبْنِ وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ، وَكَذَلِكَ الْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ  
الْأَخْتِ مِنَ

## باب الحجب

( وتُحْجَبُ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ بِالْوَلَدِ ) أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ( أَوْ أَخَوَيْهِ )  
مطلقاً كما مر آنفاً ( وَالْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ الْبَنَاتِ لِبَنِي الْإِبْنِ وَأَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ  
حَظِّ الْأُنثَى ) لما مر أنهن يصرن عصبية بهم ( وَ ) كذلك ( الْفَاضِلُ عَنْ فَرَضِ  
الْأَخْتَيْنِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثَى ) كما مر ( وَإِذَا تَرَكَ ) الميِّت ( بِنْتًا وَبَنَاتِ ابْنٍ ) وَاحِدَةً أَوْ كَثْرًا ( وَبَنِي ابْنٍ )  
وَاحِدًا أَوْ كَثْرًا ( إِخْوَةً ) لِبَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ أَوْلَادِ عَمٍّ أَوْ خَالَاتِهِ ( فَلِلْبَنَاتِ النِّصْفُ وَالباقى  
لِبَنِي الْإِبْنِ وَأَخَوَاتِهِمْ ) أَوْ أَوْلَادِ عَمِّهِمْ ( لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ) ( اعتباراً بما  
إذا لم يكن معهم ذو فرض ( وكذلك الْفَاضِلُ عَنْ ) النِّصْفِ ( فَرَضِ الْأَخْتِ مِنَ

الأب والأم ابني الأب وبنت الأب للذكر مثل حظ الأنثيين .  
 ومن ترك ابني عمه أحدهما أخ لام فلائخ للأم السدس ، والباقي بينهما .  
 والمشرقة : أن تترك المرأة زوجها وأماً - أو جدة - وأختين من أمه  
 وأخا لأب وأم ، فللزوجة النصف ، وللأم السدس ، ولولدة الأم الثلث ،  
 ولا شيء للإخوة من الأب والأم .

---

من الأب والأم ( يكون ابني الأب وبنت الأب ، للذكر مثل حظ الأنثيين )  
 وقد مر آفا .

( ومن ترك ابني عم أحدهما أخ لام فلائخ ) من الأم ( السدس ) بالفرضية .  
 ( والباقي ) يعد السدس<sup>١</sup> بينهما ) نصفين بالعصوبة ؛ لاستوائهما بها .

( و ) المسألة ( المشتركة ) بفتح الراء كما ضبطها ابن الصلاح والنووي ، أي  
 المشترك فيها وبكسرهما على نسبة التشريك إليها مجازاً كما ضبطها ابن يونس : أي  
 المشتهرة بذلك عند الفرضيين ، وصورتهما<sup>٢</sup> ( أن تترك المرأة زوجها ) ذات سدس  
 ( أما أو جدة ) صحيحة ( وأختين من أم ) فأكثر ( وأخا لأب وأم ) فأكثر  
 ( فللزوجة النصف ، وللأم السدس ، ولولدة الأم الثلث ) بالنصوص الواردة فيهم  
 ( ولا شيء للائخ من الأب والأم ) لاستغراق التركة بالفروض .

ولا أنهي الكلام على أحكام الحجب أخذ في أحكام الرد ، فقال :

## باب الرد

وَالْفَاضِلُ عَنْ قَرْضِ ذَوَى السَّهَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ مَرْدُودٌ عَلَيْهِمْ  
بِمَقْدَارِ سَهَامِهِمْ ، إِلَّا عَلَى الزَّوْجَيْنِ .

\* \* \*

وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ مِنَ الْقَتُولِ ، وَالْكَافِرُ كُلَّهُ مِلَّةً وَاحِدَةً يَتَوَارَثُ بِهِ أَهْلُهُ .  
وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ ، وَلَا الْكَافِرُ مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَمَالُ الْمُرْتَدِّ  
لِرِسْمَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَا اكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رِدَّتِهِ فِيهِ .

## باب الرد

( والفاضل عن قرض ذوى السهام - إذا لم يكن عصبه - مردود عليهم ) أى  
على ذوى السهام ( بمقدار سهامهم ، إلا ) أنه لا يرث ( على الزوجين ) ؛ لأن الرد  
إنما يستحق بالرحم ، لقوله تعالى : « وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ »  
ولا رحم بين الزوجين .

\* \* \*

( ولا يرث القاتل ) إذا كان بالغا عاقلا ( من القتل ) وقد مر ( والكافر  
كله ملة واحدة يتوارث به أهله ) إذا تعبدت الدار كما مر ( ولا يرث المسلم  
من الكافر ، ولا الكافر من المسلم ) لاختلاف الملة  
( ومال المرتد ) الذى اكتسبه حالة إسلامه إذا مات أو قتل ( لورثته من  
المسلمين ) لاستناد زوال اللآك لزمان الردة ( وما اكتسبه فى حال رده فى ) ؛ لأنه  
مباح لهم ؛ فيكون ما اكتسبه فى تلك الحالة فيثاب كما فى الحربى .

وإذا غرق جماعة أو سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات منهم أولاً  
فقال كل واحد منهم للأخياء من ورثتي .

وإذا اجتمع في المجوسى قرابتان لو تفرقت في شخصين ورث أحدهما مع  
الآخر ورث بهما ، ولا يرث المجوسى بالأنسكة الفاسدة التى يستحلونها  
في دينهم .

وعصبة ولد الزنا وولد الملاءنة مولى أمهما .

( وإذا غرق جماعة ) أو احترقوا ( أو سقط عليهم حائط فلم يعلم من مات  
منهم أولاً فمال كل واحد منهم ) يكون ( للأخياء من ورثته ) ولا يرث بعضهم  
من بعض ، لأنه لما لم يعلم حالهم جعلوا كأنهم ماتوا معاً ، وإذا ماتوا معاً لا يرث  
بعضهم من بعض ؛ لاشتراط تحقق حياة الوارث بعد موت المورث .

( وإذا اجتمع في المجوسى قرابتان ) وكان بحيث ( لو تفرقت ) قرابتاه  
( في شخصين ) لكان ( ورث أحدهما ) : أى أحد المفروضين ( مع الآخر ورث  
بهما ) اعتباراً بالمسلم إذا كان له قرابتان كابن العم إذا كان أخاً لأم كما مر ( ولا يرث  
المجوسى بالأنسكة الفاسدة التى يستحلونها في دينهم ) ؛ لاستحقاقها النقص  
والفسخ ، ولهذا لورفع إلينا لا نقرهم عليه ، والعقد الفاسد لا يوجب الاستحقاق .

( وعصبة ولد الزنا وولد الملاءنة مولى أمهما ) ؛ لأنه لا نسب لهما من قبل  
الأب ؛ فيكون ولاؤهما لمولى الأم ، والمراد بالمولى ما يسمى المعتق والعصبة ؛ ليتناول  
ماله كانت حرة الأصل ، قال في التصحيح نقلاً عن الجواهر : معنى إذا كانت الأم  
حرة الأصل يكون الميراث لموالها ، وهم عصبتها ، وإن كانت معتقة يكون الميراث  
لمعتقها أو عصبتها فتوله « مولى أمهما » يتناول المعتق وغيره وهو عصبة أمها . اهـ .

وَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ خَلَاوُفَ مَالَهُ حَتَّى تَضَعَ امْرَأَتُهُ حَمْلَهَا فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ .  
وَالْجَدُّ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْإِخْوَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ  
وَمُحَمَّدٌ : يُقَاسِمُهُمْ ، إِلَّا أَنْ تَنْقُصَهُ الْمَقَاسِمَةُ مِنَ الثَّلَاثِ .  
وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَدَّاتُ فَالْأَسَدُسُ لِأَقْرَبِيَّيْنِ ،

(ومن مات وترك) و (خلا) يشارك بقية الورثة أو يحجبهم حجب نقصان (وقف ماله) أى مال الميت (حتى تضع امرأته عند أبي حنيفة) ؛ اثلا يحتاج إلى فسخ القسمة ، فإن طلب الورثة حقوقهم دفع إليهم المتيقن ، ووقف ميراث أربع بنين في رواية ابن المبارك عن الإمام ، وقال محمد : ميراث ابنين ؛ وقال أبو يوسف : ميراث واحد ، قال الزاهدى والأسيبجاني وصاحب الحقائق والمحيط وقاضيان : وعليه الفتوى ، وقال قاضيان : وهو مختار الصدر الشهيد ، وبه أفتى فخر الدين ، وهو المختار ، تصحيح . وإنما قيدت بما إذا كان يشارك بقية الورثة أو يحجبهم حجب نقصان ؛ لأنه إذا كان يحجب حجب حرمان فإنه يوقف جميع التركة اتفاقاً .

(والجد) الصحيح (أولى بالميراث من الإخوة) والأخوات (عند أبي حنيفة) لأنه بمنزلة الأب عند فقده (وقالا : يقاسمهم إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث) فيكون له الثلث والباقي بين الإخوة والإخوات ؛ قال الأسيبجاني ، والصحيح قول أبي حنيفة ، وقال في الحقائق : وبه يفتى ، تصحيح .

(وإذا اجتمعت الجدات) الصحيحات ، وتفاوتن في الدرجة (فالسدس لأقربين)

وَيَحْجُبُ الْجَدُّ أُمَّهُ ،  
وَلَا تَرِثُ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ بَنِيهِمْ ، وَكُلُّ جَدَّةٍ تَحْجُبُ أُمَّهَا .

### باب ذوى الأرحام

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلنِّسَبِ عَصَبَةٌ وَلَا ذُو سِتْمٍ وَرِثَهُ ذُووُ أَرْحَامِهِ ، وَهُمْ  
عَشْرَةٌ : وَلَدُ الْبِنْتِ ، وَوَلَدُ الْأَخْتِ ، وَابْنَةُ الْأَخِ ، وَابْنَةُ الْعَمِّ ، وَالْخَالَ ،  
وَالْخَالَاتُ ، وَأَبُ الْأُمِّ ، وَالْعَمُّ مِنَ الْأُمِّ ، وَالْعَمَةُ ، وَوَلَدُ

من أى جهة كانت ( ويحجب الجد أمه ) لأنها تُدَلِّي به ( ولا تَرِثُ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ  
بَنِيهِمْ ) أى بفرض ( لإدلائها بغير الوارث ؛ فهى من ذوى الأرحام ) ( وكل جدّة  
تحجب أمها ) لأنها يرثان بجهة واحدة ؛ فكانت القرينة أولى كالأم والجدّة .  
ولما أنهى الكلام على الوارثين بالفرضية والمصوبة أخذ فى الكلام على  
ذوى الأرحام فقال :

### باب ذوى الأرحام

( وإذ لم يكن للنسب عصبة ولا ذو سهم ورثه ذوو أرحامه ) ، لقوله تعالى :  
« وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ » والأرحام : جمع رحم ، وهو : قريب ليس  
بعصبة ولا ذى سهم ( وهم عشرة ) أصناف : الأول ( ولد البنت ) مطلقاً ( و ) الثانى  
( ولد الأخت ) مطلقاً ( و ) الثالث ( ابنة الأخ ) مطلقاً ( و ) الرابع ( ابنة العم ) مطلقاً  
( و ) الخامس ( الخال ) مطلقاً ( و ) السادس ( الخالة ) مطلقاً ( و ) السابع ( أب الأم ) ،  
( و ) الثامن ( العم ) أخ الأب ( من الأم ، و ) التاسع ( العمّة ) مطلقاً ( و ) العاشر ( ولد



الآخر من الأم ، ومن أدلى بهم ،  
وأولادهم ولدت الميت ، ثم ولد الأبوين ، أو أحدهما ، وهم بنات  
الإخوة وولدت الأخوات ، ثم ولد أبوى أبويه أو أحدهما ، وهم الأخوال  
والتلات والعصات .

وإذا استوى ولد الأب في درجة فأولادهم من أدلى بوارث ، وأقربهم  
أولى من أبقتهم ، وأب الأم أولى من ولد الآخر والأخت .

الأنح من الأم ، و ) كذلك ( من أدلى بهم ) ؛ لوجود القرابة والرحم .  
ولما كان توريث ذوى الأرحام كتوريث المعصية بحيث من انفرد منهم أحرز  
جميع المال ، وإذا اجتمعوا يعتبر أولادهم بالقرابة ، ثم قرب الدرجة ، ثم قرب القوة بكون  
الأصل وارثاً - شرع في بيان ذلك ، فقال : ( وأولادهم ) أى أقرب جهات ذوى  
الأرحام ( من كان من ولد الميت ) ؛ لأنه أقرب إليه من غيره وإن سفل ، ثم الجدة  
الفاقد ؛ لأنه مقدم على ولد الأبوين بإجماع أصحابنا كافي التصحيح عن زائد الفقهاء ، ونص  
عليه المصنف كما يأتى قريباً ( ثم ولد الأبوين أو أحدهما وهم بنات الإخوة ) مطلقاً  
( وولد الأخوات ) مطلقاً ( ثم ولد أبوى أبويه أو أحدهما وهم الأخوال  
والتلات والعصات ) مطلقاً ( وإذا استوى ولد أب في درجة ) وكان بعضهم يدلى  
بوارث وبعضهم بغير وارث ( فأولادهم من أدلى ) إليه ( بوارث ) ؛ لأن الإدلاء  
بالوارث أقوى ، وذلك كبنات بنت البنات وبنات بنت الابن ، فإلّا كله لبنت بنت  
الابن ، لما ذكر ( و ) إن تفاوتوا بالقرب كان ( أقربهم ) وإن أدلى بغير وارث ( أولى  
من أبدهم ) وإن أدلى بوارث ، وذلك كبنات العمة وبنات ابن العم لأبوين أو لأب  
فإلّا كله لبنت العمة ؛ لما مر من أن الاعتبار هو القرب ( وأب الأم ) وإن علا  
( أولى من ولد الأخ والأخت ) اعتباراً بالمعصيات ، قال الزاهدى والإحيىباني :

وَالْمُعْتَقُ أَحَقُّ بِالْفَاضِلِ عَنْ سَهْمِ ذَوِي السَّهَامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَصَبَةً  
 سِوَاهُ ، وَمَوْلَى الْمَوَالَةِ يَرِثُ .  
 وَإِذَا تَرَكَ الْمُعْتَقُ أَبَا مَوْلَاهُ وَأَبْنَ مَوْلَاهُ فَالْأَبْنُ لِلْأَبْنِ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ :  
 لِلْأَبِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْأَبْنِ ، فَإِنْ تَرَكَ جَدَّ مَوْلَاهُ وَأَخَ مَوْلَاهُ فَلِلْأَخِ  
 الْجَدُّ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ : هُوَ بَيْنَهُمَا .  
 وَلَا يُبَاعُ الْوَلَاءُ ، وَلَا يُوهَبُ .

هذا عند أبي حنيفة ، وقالوا : ولد الأخ والأخت أولى ؛ رَجَحًا دليلاً على حنيفة ،  
 اختاره النسب وغيره ، تصحيح .

(والمعتق أحق) من ذوى الأرحام (بالفاضل عن سهم ذوى السهام إذا لم  
 يكن عصبه سواه) وكذلك عصبته بعده كما مر .  
 (ومولى للموالة يرث) ممن والاه إذا لم يكن له وارث سواه .

(وإذا ترك المعتق أب موله وابن موله فاله للأب) وَحَدَّه عند أبي حنيفة  
 محمد ؛ لأن ولاد العاقبة تعصيب ، والأب مقدم على الأب في التعصيب (وقال أبو يوسف :  
 لأب السدس ، والباقي للأب) اعتباراً باليرث ، قال الإسماعيلي : الصحيح قولها ،  
 صحيح (فإن ترك جد موله وأخ موله فالأخ للجد في قول أبي حنيفة ، وقالوا :  
 وبينهما) قال الإسماعيلي والزهدي : هذا بناء على اختلافهم في الميراث ؛ وقد  
 ر ، قلت : وقد مر أن الفتوى على قول الإمام ، تصحيح .

(ولا يباع الولاء ولا يوهب) لحديث : « الولاء لحمه كالحمة النسب »  
 يباع ولا يوهب ولا يورث .

### حساب الفرائض

إذا كان في المسألة نصف ونصف، أو نصف وما بقي، فأصلها من اثنين، وإن كان

ولما أتم الكلام على أحكام الفرائض أخذ في الكلام على كيفية تقسيمها بين مستحقيها، فقال :

### حساب الفرائض

وهذه ترجمة للأصول التي يحتاج إليها الفرضيون في تصحيح المسائل وقسمه الفروض على مستحقيها، وفي مخارج الفروض للذكورة في القرآن العظيم .  
واعلم أن مخرج كل فرض مفرد أقل عدد يكون ذلك الفرض منه واحدا صحيحا، ومخرج الفرض المكرر هو مخرج الفرض للمفرد؛ فالنصف من اثنين، والثالث من ثلاثة، وكذا الثلثان، وهكذا .

ثم اعلم أن الفروض المقدرة نوعان: النصف، والثلثان، ونصفها ونصف نصفها كما سبق؛ فإن لم يختلط أحد النوعين في الآخر كان أصل المسألة من مخرج أدق فرض فيها، وإن اختلط أحد النوعين في الآخر؛ فإن اختلط النصف بالنوع الثاني كله أو بعضه، فالمسألة من ستة، وإن اختلط الربع كذلك فن اثني عشر، وإن اختلط النصف كذلك فن أربعة وعشرين . وقد أخذ المصنف في بيان ذلك فقال :

(إذا كان في المسألة نصف ونصف) كزوج وأخت شقيقة أو لأب (أو نصف وما بقي) كبن وأخت شقيقة أو لأب (فأصلها من اثنين، وإن كان في المسألة

ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ ، أَوْ ثُلُثَانٍ وَمَا بَقِيَ فَأَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ كَانَ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ رُبْعٌ وَنِصْفٌ فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَإِنْ كَانَ ثَمَنٌ وَمَا بَقِيَ ، أَوْ ثَمَنٌ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ فَأَصْلُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَإِذَا كَانَ سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ أَوْ نِصْفٌ وَثُلُثٌ أَوْ سُدُسٌ فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَتَقُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَثَمَانِيَةٍ وَتِسْعَةٍ وَعَشْرَةٍ .

وَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّبْعِ ثُلُثٌ أَوْ سُدُسٌ فَأَصْلُهَا مِنْ أَثْنَتَيْ عَشَرَ ، وَتَقُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَخَمْسَةِ عَشَرَ

( ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ ) كَأَمِ وَأَخٌ شَقِيقٌ أَوْ لَأَبٌ ، أَوْ ثُلُثٌ وَثُلُثَانٌ كَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ لَأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ ( أَوْ ثُلُثَانٌ وَمَا بَقِيَ ) كَبَنَتَيْنِ وَعَمٍّ ( فَأَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ ) كَزَوْجٍ وَعَمٍّ ( أَوْ رُبْعٌ وَنِصْفٌ ) كَزَوْجٍ وَبَنَتٍ ( فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَمَنٌ وَمَا بَقِيَ ) كَزَوْجَتَيْنِ ( أَوْ ثَمَنٌ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ) كَزَوْجَةٍ وَبَنَتٍ وَعَمٍّ ( فَأَصْلُهَا مِنْ ثَمَانِيَةٍ ، وَإِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ ) كَبَجْدَةٍ وَعَمٍّ أَوْ سُدُسٍ وَثُلُثٍ وَمَا بَقِيَ كَأَمٍّ وَوَلَدَيٍّ أَوْ عَمٍّ ، أَوْ سُدُسٍ وَنِصْفٍ وَمَا بَقِيَ كَبَجْدَةٍ وَزَوْجٍ وَعَمٍّ ( أَوْ نِصْفٌ وَثُلُثٌ ) وَمَا بَقِيَ كَأَمٍّ وَأَخْتٍ شَقِيقَةٍ أَوْ لَأَبٍ وَعَمٍّ ( أَوْ نِصْفٌ ( وَسُدُسٌ ) وَمَا بَقِيَ كَأَمٍّ وَبَنَتٍ وَعَمٍّ ( فَأَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ ، وَ ) قَدْ ( تَقُولُ ) ( إِلَى سَبْعَةٍ ) كَزَوْجٍ وَأَخْتَيْنِ لَأَبٍ ( وَ ) إِلَى ( ثَمَانِيَةٍ ) كَزَوْجٍ وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ( وَ ) إِلَى ( تِسْعَةٍ ) كَزَوْجٍ وَأَخْتَيْنِ لَأَبٍ وَأَخْتَيْنِ لَأُمٍّ ( وَ ) إِلَى ( عَشْرَةٍ ) كَزَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخْتَيْنِ لَأَبٍ وَأَخْتَيْنِ لَأُمٍّ ( وَإِنْ كَانَ مَعَ الرَّبْعِ ثُلُثٌ ) كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ ( أَوْ ) كَانَ مَعَ الرَّبْعِ ( سُدُسٌ ) كَزَوْجَةٍ وَأَخٍ لَأُمٍّ ( فَأَصْلُهَا مِنْ أَثْنَيْ عَشَرَ ، وَ ) قَدْ ( تَقُولُ ) ( إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ) كَزَوْجَةٍ وَثَلَاثَةِ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ( وَخَمْسَةِ عَشَرَ ) كَالْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ بِزِيَادَةِ أُخْتٍ

وَسَبْعَةَ عَشَرَ

وَإِذَا كَانَ مَعَ الثَّمَنِ ثُلَاثَانِ أَوْ سُدُسٌ فَأَصْلُهَا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَتَمُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ .

فَإِذَا انْقَسَمَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الْوَرِثَةِ فَقَدْ صَحَّتْ ، وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمِ سِوَاهُمَا فَرِيقٍ عَلَيْهِمْ فَاضْرِبْ أَعْدَدَهُمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَعَظْمِهَا إِنْ كَانَتْ عَائِلَةً ، فَمَا خَرَجَ مِنْهُ تَصَحُّحُ الْمَسْأَلَةِ ، كَأَمْرَأَةٍ وَأَخَوَيْنِ : لِلْمَرْأَةِ الرُّبُعُ سَهْمٌ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ مَا بَقِيَ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْهُمٍ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهَا

أخرى من أم ( وسبعة عشر ) كالوكان معهن أم أيضا .

( وإذا كان مع الثمن ثلثان ) كزوجة وبنتين ( أو ) كان مع الثمن ( سدس ) كزوجة وأم وابن ( فأصلها من أربعة وعشرين ، وتمول إلى سبعة وعشرين ) كزوجة وبنتين وأبوين .

( فإن انقسمت المسألة ) الحادثة ( على الورثة ) من غير كسر ( فقد صحت المسألة ) : من أصلها ؛ لحصول المقصود بمحصل الانقسام من غير كسر في السهام ( وإن لم ينقسم سهام فريق ) من الورثة ( عليهم ) لتعدد ذلك الفريق ( فاضرب عددهم ) أي عدد ذلك الفريق المنكسر عليه إذا لم يكن بينهما موافقة كما يأتي ( في أصل المسألة ) إن كانت عادة ( و ) في ( عولها إن كانت عائلة ) ويسمى المضروب فيه عندئذ جزء السهم ، ( فما خرج منه تصحح المسألة ) ويسمى الحاصل بالضرب التصحيح ، وذلك ( كأمراة وأخوين ) لأب وأم ولأب ، أصل المسألة من أربعة ( للمرأة الربع سهم وللأخوين ما بقي وهو ثلاثة أسهم ) وهي ( لا تنقسم عليهما ) قسمة صحيحة ولا موافقة بينهما

فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَتَكُونُ ثَمَانِيَّةً ، وَمِنْهَا نَصِصُ .

وَإِنْ وَافَقَ سَهَابُهُمْ عَدَدُهُمْ ، فَاضْرِبِ وَفْقَ عَدَدِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ،  
كَامْرَأَةٍ وَسِتَّةِ إِخْوَةٍ ، لِلْمَرْأَةِ الثُّبُوعُ سَهْمٌ ، وَلِلْإِخْوَةِ ثَلَاثَةٌ ، فَاضْرِبِ وَفْقَ  
عَدَدِهِمْ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يَكُونُ ثَمَانِيَّةً ، وَمِنْهَا نَصِصُ .

( فاضرب اثنين ) عدد وسهم ( في أصل المسألة ) وهو أربعة ( يكون ) الحاصل  
( ثمانية ومنها تصح ) المسألة : للمرأة واحد في اثنين باثنين ، وللأخوين ثلاثة في اثنين  
بسته لكل واحد ثلاثة ، وكرزج وثلاث أخوات كذلك : أصلها من ستة وعالت إلى  
سبعة ، وقد انكسر سهام الأخوات عليهن ، ولا موافقة بينهما ، فاضرب عدد وسهم  
- وهي ثلاثة - في أصل المسألة مع عولها - وهو سبعة - تبلغ إحدى وعشرين ؛ فمنها تصح  
للزوجة ثلاثة في ثلاثة بنسمة ، وللأخوات أربعة في ثلاثة باثني عشر لكل واحدة أربعة  
( وإن وافق سهامهم ) أي سهام الفريق للنكسر عليهم ( عددهم فاضرب وفق  
عددهم في أصل المسألة ) إن كانت عادلة وعولها إن كانت عائلة كامرأة ، وذلك ( كامرأة  
وسنة إخوة ) لأب وأم أو لأب : أصل المسألة من أربعة ( للمرأة الربع سهم ، وللأخوة  
ثلاثة ) وهي لا تنقسم عليهم ، لكن بينهما موافقة بالثلث ( فاضرب ثلث عددهم ) وهو  
اثنان ( في أصل المسألة ) وهو أربعة يكن الحاصل ثمانية ( ومنها تصح المسألة ) للمرأة  
واحد في اثنين باثنين ، وللأخوة ثلاثة في اثنين بسته لكل واحد سهم واحد ، وكرزج  
وأبون وست بنات ، أصلها من اثني عشر ، وتعمل إلى خمسة عشر ، وينكسر سهام البنات  
عليهن ، وبينهما موافقة بالنصف ، فاضرب وفق الرءوس - وهو ثلاثة - في أصل المسألة  
مع عولها يكن الحاصل خمسة وأربعين ، ومنها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة بنسمة ، وللأبون  
أربعة في ثلاث باثني عشر لكل واحد ستة ، وللبنات ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين لكل  
واحدة أربعة .

وَلَا نَ لَمْ تَنْقَسِمَ سِهَامُ فَرِيقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَاضْرِبْ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ  
فِي الْآخِرِ ثُمَّ مَا اجْتَمَعَ فِي الْفَرِيقِ الثَّالِثِ ، ثُمَّ مَا اجْتَمَعَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ،  
فَإِنْ تَسَاوَتْ الْأَعْدَادُ أَجْزَأُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، كَأَمْرَاتَيْنِ وَأَخَوَيْنِ ، فَاضْرِبْ  
اِثْنَيْنِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ

ولما فرغ من النظر بين السهام والردوس أَخَذَ فِي النِّظَرِ بَيْنَ الرَّدُوسِ وَالرَّادُوسِ عَلَى  
أَرْبَعَةِ أَصُولٍ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَتَبَايَنَا أَوْ يَتِمَّاثِلَا أَوْ يَتَوَافَقَا ، وَنَبِهَ عَلَى الْأَوَّلِ  
بِقَوْلِهِ : ( وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمَ سِهَامُ فَرِيقَيْنِ ) : مِنْ الْوَرِثَةِ ( أَوْ أَكْثَرَ ) وَكَانَ بَيْنَ الْعَدِيدِينَ  
مُتَبَايِنَةً ( فَاضْرِبْ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ ) أَيْ عَدَدَ رَدُوسِ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ ( فِي ) عَدَدِ رَدُوسِ  
( الْآخَرِ ، ثُمَّ ) اضْرِبْ ( مَا اجْتَمَعَ ) بِالضَّرْبِ ( فِي الْفَرِيقِ الثَّالِثِ ) إِنْ كَانَ ، ثُمَّ مَا اجْتَمَعَ  
فِي الرَّابِعِ إِنْ كَانَ ، وَهَذَا غَايَتُهُ بِالِاسْتِقْرَاءِ ( ثُمَّ ) اضْرِبْ ( مَا اجْتَمَعَ ) بِضَرْبِ رَدُوسِ  
الْفَرَقِ ، وَيُسَمَّى جِزءَ السَّهْمِ كَمَا مَرَّ ( فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ) وَالْحَاصِلُ هُوَ التَّصْحِيحُ ، وَنَمَثَلُ  
مِنْ ذَلِكَ : ثَلَاثُ زَوْجَاتٍ وَأَخَوَانِ ، أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَرْبَعَةِ زَوْجَاتٍ سَهْمٌ لَا يَنْقَسِمُ  
عَلَيْهِنَّ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا ، وَبَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالْإِثْنَيْنِ تَبَايُنٌ ، فَاضْرِبْ  
الْإِثْنَيْنِ فِي الثَّلَاثَةِ بِسَقَةٍ ، وَهِيَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ؛ يَكُنِ الْحَاصِلُ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ ؛ وَمِنْهَا  
تَصَحُّحٌ ؛ كَانَ لَزَوْجَاتٍ وَاحِدَةٍ فِي سَقَةٍ بِسَقَةٍ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ اثْنَانِ ، وَلِلْأَخَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ فِي  
سَقَةٍ بِثَانِيَةِ عَشْرِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ثَمْعَةٍ .

وَنَبِهَ عَلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ : ( فَإِنْ تَسَاوَتْ الْأَعْدَادُ ) أَيْ تَمَثَّلَتْ ( أَجْزَأُ أَحَدُهُمَا )  
أَيْ ضَرْبُ أَحَدِ الْمُتَمَاثِلِينَ ( عَنْ ) ضَرْبِ ( الْآخَرِ ) ، لِأَنَّهُ بِضَرْبِ أَحَدِهِمَا يَنْجَبِرُ  
الْآخَرُ فِيهِمَا ، وَذَلِكَ ( كَأَمْرَاتَيْنِ وَأَخَوَيْنِ ) لِأَنَّ الْأُمَّ وَالْأَبَّ ، أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ  
لِلْأَمْرَاتَيْنِ سَهْمٌ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا ، وَلِلْأَخَوَيْنِ ثَلَاثَةٌ لَا تَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا ، وَبَيْنَ  
رَدُوسِ الْفَرِيقَيْنِ مِائَتَةٌ ( فَاضْرِبِ الْإِثْنَيْنِ ) أَحَدَ رَدُوسِ الْفَرِيقَيْنِ ( فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ )

فإن كان أحد المددتين جزءاً من الآخر أغنى الأقل عن الأقل  
 كأربع نسوة وأخوين ، إذا ضربت الأربعة أجزاء عن الأخوين  
 وإن وافق أحد المددتين الآخر ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ،  
 ثم ما اجتمع في أصل المسألة ، كأربع نسوة وأخت وستة أعمام

وهو أربعة ؛ يكن الحاصل ثمانية ، ومنها تصبح المسألة ؛ كان للمرأتين واحد في  
 اثنين باثنين لكل واحدة واحد ، وكان للأخوين ثلاثة في اثنين بستة لكل  
 واحد ثلاثة .

ونبه على الثالث بقوله : ( فإن كان أحد العددين ) داخلاً في الآخر ، بأن كان  
 ( جزءاً من الآخر أغنى الأكثر ) أي ضرب الأكثر منهما ( عن ) ضرب ( الأقل ) ؛  
 لدخول الأقل في الأكثر ، وذلك ( كأربع نسوة وأخوين ) لأب وأم أو لأب ،  
 أصل المسألة من أربعة : للنسوة سهم واحد لا ينقسم عليهن ، وللأخوين ثلاثة أسهم  
 لا تنقسم عليهما أيضاً ، وعدد أحد الفريقين جزء من الآخر ، فينفق ضرب الآخر  
 الأقل ، ففي المثال المذكور ( إذا ضربت الأربعة ) عدد رموس النسوة في أصل المسألة  
 ( أجزاء ) ذلك ( عن ) ضربه في رموس ( الأخوين ) ثم في المسألة ، لحصول الانحياز  
 مع الاختصار .

ونبه على الرابع بقوله : ( وإن وافق أحد العددين ) العدد ( الآخر ) بجزء من  
 الأجزاء ( ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر ، ثم ) ضربت ( ما اجتمع في أصل  
 المسألة ) يحصل التصحيح ، وذلك ( كأربعة نسوة وأخت ) لأب وأم أو لأب  
 وصقة أعمام أصل المسألة من أربعة : للنسوة سهم لا ينقسم عليهن ، وللأخت  
 سهمان وللأعمام سهم لا ينقسم عليهم أيضاً ، فيكون الرموس المنكسرة عليها أربعة وصقة



فالسبعة توافى الأربعة بالنصف ، فأضرب نصف أحدهما في جميع الآخر ،  
ثم ما اجتمع في أصل المسألة ، تكون ثمانية وأربعين ، ومنها تصح  
فإذا صحت المسألة فأضرب سهام كل وارث في التركة ثم أنقسم  
ما اجتمع على ما صحت منه الفريضة يخرج حتى ذلك الوارث

( فالسبعة توافى الأربعة بالنصف ، فأضرب نصف أحدهما أي الأربعة والبدية  
( في جميع الآخر ) يكن الحاصل اثني عشر ( ثم ) اضرب الحاصل ( في أصل المسألة  
يكن ) الحاصل ( ثمانية وأربعين ، ومنها تصح ) للمسألة ؛ كالتقسمة  
واحد في اثني عشر باثني عشر لكل واحدة ثلاثة ، وكان للأخت سهمان  
في اثني عشر بأربعة وعشرين ، وكان للأعمام سهم في اثني عشر باثني عشر لكل  
واحد اثنان .

( فإذا صحت المسألة بالطرق للمارة ، وأردت معرفة ما يخص كل واحد من التركة  
سيث كانت درهم أو دنانير أو نحوهما ) فأضرب سهام كل وارث ( من التصحيح  
( في ) جميع ( التركة ، ثم انقسم ما اجتمع ) بالضرب ( على ما صحت منه الفريضة )  
أي التصحيح ( يخرج ) بالقسمة ( حتى ذلك الوارث ) ففي المسألة السابقة لو فرضنا  
التركة ستة وتسعين ، وقد كان لازوجات من التصحيح لكل واحدة ثلاثة ، فأضرب  
الثلاثة في الستة والتسعين يكن الحاصل مائتين وثمانية وثمانين ، اقسما على ثمانية وأربعين  
يخرج ستة ، فهي لها ، وكذلك بقية الزوجات ، وكان للأخت أربعة وعشرون أضربها  
في الستة والتسعين يكن الحاصل ألفين وثلاثمائة وأربعة ، اقسما على ثمانية وأربعين  
يخرج ثمانية وأربعون ، فهي لها ، وكان لكل واحد من الأعمام سهمان أضربهما

( ١٤ - الباب )

وإذا لم تنقسم التركة حتى مات أحد الورثة ، فإن كان ما يصيبه من الميِّت الأول ينقسم على ورثته فقد صححت المسألتان مما صححت الأولى ، وإن لم ينقسم صححت فريضة الميِّت الثاني بالطريقة التي ذكرناها ، ثم ضربت إحدى المسألتين في الأخرى إن لم يكن بين سهام الميِّت الثاني وما صححت منه فريضته موافقة

في الستة والتسعين يكن الحاصل مائة واثنين وتسعين ، اقسامها على ثمانية وأربعين يخرج أربعة ، فهي له ، ومثله بقية الأعمام ، وجملة ذلك ستة وتسعون .

\* \* \*

ولما أنهى الكلام على حساب الفرائض أخذ في الكلام على كيفية عمل المناسخة فقال : ( وإذا لم تنقسم التركة حتى مات أحد الورثة ) عن في المسألة فقط ، أو عن غيرهم فقط ، أو عنهما ، وأردت تصحيح مسألتها معاً ؛ فطريقه أن تصحيح مسألة الميت الأول بالطرق المارة ، وتفظر ما يخص الميت الثاني من التصحيح ( فإن كان ما يصيبه من الميت الأول ينقسم على عدد ورثته ) أى ورثة الميت الثاني ( فقد صححت المسألتان مما ) أى من التصحيح الذي ( صححت ) منه المسألة ( الأولى ) فلا يحتاج إلى عمل آخر ، وذلك كما إذا ترك ابناً وبناتاً ، ثم مات الابن عن ابنتين ، المسألة الأولى من ثلاثة : الابن منها اثنان ، والبنات واحد ، ولذى أصاب الميت الثاني ينقسم على ورثته ، فأصل المسألتين من ثلاثة ( وإن لم ينقسم ) ما يصيب الميت الثاني على عدد ورثته ( صححت ) أيضاً ( فريضة ) أى مسألة ( الميت الثاني بالطريقة التي ذكرنا ) آنفاً ( ثم ضربت إحدى المسألتين في ) المسألة ( الأخرى ، إن لم يكن بين سهام الميت الثاني ) من فريضة الميت الأول ( وما صححت منه فريضته ) أى فريضة الميت الثاني ( موافقة

فَإِنْ كَانَ يَتَنَبَّهًا مُوَافَقَةً فَاضْرِبِ السَّأَلَةَ الثَّانِيَةَ فِي الْأُولَى ، فَمَا اجْتَمَعَ  
صَحَّتْ مِنْهُ السَّأَلَتَانِ

وَكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّأَلَةِ الْأُولَى مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ السَّأَلَةِ الثَّانِيَةِ ،  
وَمَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّأَلَةِ الثَّانِيَةِ مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ تَرْكَةِ اللَّيْتِ الثَّانِي

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ فَاضْرِبِ السَّأَلَةَ الثَّانِيَةَ ( أَى وَفْقَهَا ) فِي جَمِيعِ السَّأَلَةِ  
( الْأُولَى ) أَوْ بِالْعَكْسِ ( فَمَا اجْتَمَعَ ) بِالضَّرْبِ ( صَحَّتْ مِنْهُ السَّأَلَتَانِ ) وَيُسَمَّى ذَلِكَ فِي  
اصْطِلَاحِهِمُ الْجَامِعَةَ ، فَإِنْ مَاتَ ثَالِثٌ ، فَاجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أَيْضًا ، وَاجْعَلِ الْجَامِعَةَ  
مَكَانَ التَّصْحِيحِ الْأَوَّلِ ، وَاجْعَلِ التَّصْحِيحَ الثَّالِثَ مَكَانَ الثَّانِي ، وَتَمَّ الْعَمَلُ كَمَا  
ذَكَرَ ، وَهَكَذَا إِنْ مَاتَ رَابِعٌ ، وَهَلْ جَرَا ، وَمِثَالُ ذَلِكَ : زَوْجُ ابْنِ وَأَبَوَانَ ، ثُمَّ  
مَاتَ الْإِبْنُ عَنْ ابْنِ وَأَبِيهِ وَجَدَّتْهُ ؛ فَالْأُولَى مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ : لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ  
أَرْبَعَةٌ ، وَلِلْإِبْنِ خَمْسَةٌ ؛ وَالسَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ سِتَّةٍ ، وَسَمَاهُمُ مِنَ الْأُولَى خَمْسَةٌ ، وَهِيَ لَا تَنْقَسِمُ  
عَلَى مَسْأَلَتِهِ ، وَبَيْنَهُمَا مِبَايِنَةٌ ، فَتَضْرِبُ مَصْبُوحَ الثَّانِي - وَهُوَ سِتَّةٌ - فِي مَصْبُوحِ  
الْأُولَى - وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ - يَكُنُ الْحَاصِلُ اثْنَيْنِ وَسِيعَيْنِ ، وَمِنْهُ تَصَحُّحُ السَّأَلَتَانِ .

ثُمَّ ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ أَخْذِ كُلِّ مِنَ الْوَرِثَةِ مَا يَخْتَصُّهُ مِنَ الْجَامِعَةِ فَقَالَ : ( وَكُلُّ مَنْ لَهُ  
شَيْءٌ مِنَ السَّأَلَةِ الْأُولَى ) فَهُوَ ( مَضْرُوبٌ ) يَعْنِي يَأْخُذُهُ مَضْرُوبًا ( فِي وَفْقِ السَّأَلَةِ  
الثَّانِيَةِ ) عِنْدَ الْمُرَافَقَةِ ، أَوْ فِي كُلِّهَا عِنْدَ الْمِبَايِنَةِ ( وَمَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ السَّأَلَةِ  
الثَّانِيَةِ ) فَهُوَ ( مَضْرُوبٌ فِي وَفْقِ تَرْكَةِ اللَّيْتِ الثَّانِي ) عِنْدَ الْمُرَافَقَةِ ، أَوْ فِي كُلِّهَا  
عِنْدَ الْمِبَايِنَةِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا أَخْذُهُ مَضْرُوبًا فِي وَفْقِهَا عِنْدَ الْمُرَافَقَةِ ،  
أَوْ فِي كُلِّ مِنْهُمَا عِنْدَ الْمِبَايِنَةِ ؛ فَبِالسَّأَلَةِ السَّابِقَةِ لِلزَّوْجِ فِي الْأُولَى ثَلَاثَةٌ فِي سِتَّةٍ

وَإِذَا صَحَّتْ مَسْأَلَةُ الْمُنَاسَخَةِ ، وَأُرِدَتْ مَعْرِفَةُ مَا يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ حَبَّاتِ الدَّرْهِمِ قَسَمْتَ مَا صَحَّتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَمَانِيَةِ وَأَرْبَعِينَ ، فَمَا خَرَجَ أَخَذَتْ لَهُ مِنْ سِهَاَمِ كُلِّ وَارِثٍ حَبَّةٌ .

بثمانية عشر ، ومن الثانية واحد في خمسة بخمسة ، وبمجموعه ثلاثة وعشرون ، وللأب من الأولى فقط اثنان في ستة باثنى عشر ، وللأم من الأولى اثنان في ستة باثنى عشر ، ومن الثانية واحد في خمسة بخمسة ، وبمجموعها سبعة عشر ، وللأبن من الثانية فقط أربعة في خمسة بعشرين ، وبمجموع ذلك اثنان وسبعون ، وعلى هذا نقس .

وقد جرت عادة الفرضيين إذا انتهوا من حل المناسخة أو غيرها من المسائل أن يقولوا ذلك إلى القيراط أو الأدق منه ، وهو الحبة ؛ فذكر المصنف كيفية ذلك بقوله : ( وإذا صحت المناسخة ) بالطرق المارة ، ومثلها وغيرها من المسائل ( وأردت معرفة ما يصيب كل واحد ) من الورثة ( من حبات الدرهم ) جمع حبة ، وهي الشعيرة المتوسطة التي لم تقشر وقطع من طرفها ماديق وطال ، ونسبتها إلى القيراط ثلث . واعلم أن القيراط في عرف أهل الحجاز واليمن ومصر : الشام والمغرب عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الواحد ، فحبات الواحد عندهم اثنان وسبعون حبة ، وفي عرف أهل العراق ونواحيها عبارة عن جزء من عشرين جزءاً من الواحد ، وعلى هذا فرع كثير من المتقدمين كالموصلى وصاحب المختار في شرحه الاختيار وغيره ، فحبات الواحد عندهم ستون حبة ، وفي عرف آخرين عبارة عن جزء من ستة عشر جزءاً من الواحد ، فحبات الواحد عندهم ثمانية وأربعون حبة ، وعليه فرع المصنف بقوله : ( قسمت ما صحت منه المسألة على ثمانية وأربعين ) التي هي مخرج الحبة ( فما خرج ) بالقسمة فهو الحبة ؛ فإذا أردت معرفة مقدار حبات كل واحد من الورثة ( أخذت له ) أى لذلك الخارج بالقسمة وهو الحبة ( من سهام كل وارث ) بكل قدر ما يقابله ( حبة ) وذلك بأن تقسم ما للكل وارث

من التصحيح على الخارج بالقسمة ، أعنى الحبة ؛ فيكون كل واحد من الخارج  
بالقسمة عليه حبة ؛ فجملة الخارج بالقسمة هو حبات ذلك الوارث ، ففى المسألة  
المتقدمة سمحت من اثنين وسبعين ، فإذا قسمنا ذلك على ثمانية وأربعين كان الخارج  
بالقسمة واحداً ونصفاً ، وهو حبة ، فأقسم مالمكل وارث عليه يكن الخارج جملة  
ماله من الحبات ، فالزوج له ثلاثة وعشرون اقسماً على واحد ونصف يكن الخارج  
خمسة عشر وثلاثاً ، وللأب اثنا عشر اقسماً عليه يكن الخارج ثمانية ، وللأم  
سبعة عشر اقسماً عليه يكن الخارج أحد عشر وثلاثاً ، وللأبن عشرون اقسماً  
عليه يكن الخارج ثلاثة عشر وثلاثاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

\* \* \*

قال مؤلفه حفظه الله : قد تم بحمد الله تعالى وقت الضحوة الكبرى من يوم  
الاثنين ثالث عشر رمضان المبارك سنة ست وستين ومائتين وألف ، من هجرة  
المصطفى الموصوف بأكل وصف ، على يد جامعه الحقير الجاني ، كثير الأمانى ،  
عبد الغنى الغنى الميدانى ، غفر الله له ولوالديه ، وأحبابه ومن له حق عليه ، وأحسن  
إلهم وإليه ا وثبقنا بالقول الثابت عند الخاتمة ويوم الوقوف بين يديه ا والحمد لله  
الذى بنعمته تم الصالحات ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأحبابه وأزواجه  
الطهارات ، صلواته وسلامه دائماً بين ماتعاقب الأوقات ، وتواصلت البركات ، آمين .

وقد تم بحمد الله تعالى وتيسيره مراجعة الجزء الرابع من كتاب « القباب ،  
فى شرح الكتاب » وهو شرح لليدانى على القدرى ، وتحقيقه بالرجوع إلى أصوله  
التي نقل عنها ؛ وبه تمام الكتاب . والله سبحانه المسئول أن ينفع به وأن يرزقنى  
الصدق فى القول والإخلاص فى العمل إنه أكرم مسئول . وصلى الله على ختام  
الأنبياء وصفوة المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً  
كثيراً دائماً بذكوان ملك الله .

## فهرس الموضوعات

### الواردة في الجزء الرابع من كتاب « الباب ، في شرح الكتاب »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
كتاب الرمايا	١٦٧	كتاب الأيمان	٣
كتاب الفرائض ( الموارث )	١٨٦	كتاب الدعوى	٢٦
مبنى الفرائض ، والحث على تعلمها	١٨٦	كتاب الشهادة	٥٤
بيان الوارثين والوارثات بإجماع	١٨٦	كتاب الرجوع عن الشهادة	٧١
أهل الشرع		كتاب أدب القاضي	٧٧
بيان من لا يرثون بحال	١٨٨	كتاب القسمة	٩١
الفروض المقدرة ومستحقوها	١٨٨	كتاب الإكراه	١٠٧
بعض مسائل الحجب	١٩١	كتاب السير ( الجهاد )	١١٤
المعضبات : أقربها ، وأنواعها	١٩٣	المستأمن	١٣٥
باب الحجب	١٩٥	أرض المهر ، وأرض الخراج	١٣٧
الإرث بيمينين	١٩٦	إحياء الموات	١٣٩
المسألة المشتركة	١٩٦	الخراج	١٤٠
باب الرد	١٩٧	الجزية	١٤٣
مسائل منثورة	١٩٧	أحكام المرتد	١٤٨
توريث الفرق ومن في حكمهم	١٩٨	باب أحكام البغاة	١٥٤
اجتماع قرابين في المجموسى	١٩٨	كتاب الحفل والإباحة	١٥٦
عصبة ولد الزنا وولد الملاءة	١٩٨	ليس الحرير ونحوه	١٥٧
توريث الحل	١٩٩	التجلى بالذهب والفضة	١٥٨
المجد الصبيح أولى من الإحوة	١٩٩	استعمال أواني الذهب والفضة	١٥٩
عند أبي حنيفة		تعشير المصنف ، ونقطة ، ونقش	١٦٠
اجتماع المجدات	٢٠٠	المسجد ، وزخرفته	
باب ذوى الأرحام	٢٠٠	خضاء الأذى ، والبهائم	١٦١
المعتق أحق من ذوى الأرحام	٢٠٢	من يقبل خبره ، ومن لا يقبل	١٦١
مولى المولاة	٢٠٢	نقل الرجل إلى المرأة ، ونقل المرأة	١٦٢
حساب الفرائض	٢٠٣	إلى الرجل والمرأة	
المناسخة ، وكيفية محرمها	٢١٠	الاحتكار ، وأحكامه ، والتسمير	١٦٧



تمت الفهرست ، وبها تمام الكتاب ، والحمد لله أولا وآخرآ













